

الحياة الكريمة

الألف كتاب الثاني

الإشراف العام
و. سمير سرحان
رئيسة مجلس الإدارة

رئيس التحرير
لمنعي المطيعي

مدير التحرير
أحمد صليحة
سكرتير التحرير
محمود عبده

الإشراف الفني
محمد قطب

الإخراج الفني
مراد نسيم

الحياة الكريمة

الجزء الأول

تأليف

بيرتون بورتر

ترجمة

د. أحمد حمدى محمود



طبعة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

أهداء

الى ابنتى رعاها الله وحماها
من أية حياة غير كريمة .

تمهيد

يتمتع الناس حاليا بقدر لم يسبق له مثيل من حرية اختيار ما يروقه من طريق للحياة . غير أن هذه الحرية في الاختيار قد ظهرت في عهد يسوده اللاتيقين والارتباب في تحديد أفضل الطرق المختلفة للحياة ، والظاهرتان متلازمتان ، لأن الحرية تولد الارتباب عندما نواجه بشتى الامكانيات وبمقدار المسؤولية التي سنتحملها في سبيل الحياة التي قمنا باختيارها ، ولكن ربما ذهب ما نصاب به من الاضطراب الى ما هو أبعد من ذلك . اذ يعد تقرير الأسلوب الذي سنتبعه في الحياة هذه الأيام مشكلة ما اظنها قد أقلقنا أسلافنا ، فلقد كانت حياة الفرد فيما مضى مقيدة في انطلاقها ومحصورة في نطاق حدود معقولة ، وكانت هناك معايير واضحة لما يمثل الوجود الجدير بالحياة ، والوجود غير الجدير بذلك ، ومع هذا ، ففي النصف الأخير من القرن العشرين ، فقدت الأصول التقليدية للمعرفة سلطانها ، تاركة الناس في حالة من التشوش والقلق ، بلا ركيزة يعتمدون عليها ، أو اتجاه محدد يتبعونه . أجل ! أن لدينا مجالات متعددة لاختيار نوع الحياة التي نرغبها . غير أننا على غير يقين من ماهية الحياة التي نود اختيارها .

لقد غدا هذا التحليل لأحوالنا المعاصرة أمرا مألوفا للكافة . غير أن الحلول التي اقترحت في هذا الشأن قد خيبت الآمال لأبعد حد . فلم يعد بمقدورنا العودة الى اليقينيّات العريقة ، وكأن ما حملته التاريخ من أحداث أقحمت نفسها ، لم تحدث ، فما أشبه هذه الحالة بتصورنا امكان ارتدادنا الى الطفولة لكي نحيا مرة أخرى حياة الدعة والبراءة . ومن هنا فان أية افتراضات من هذا القبيل لن تسوقنا الى ما هو أكثر من حالات حنين أجوف تنتهي آخر الأمر الى الهروب من الواقع . وبالمثل فان تنازلنا عن حريتنا لن يساعد على تحقيق غايتنا ، سواء حدث ذلك باسم الماركسية ، أو باسم أنظمة جماعية أخرى كالبودية أو العقائد الدينية أو الأصولية عند الغرب .

فنحن نقدر احترامنا لدوائنا وحياتنا الى ابعد حد مما يحول دون قبولنا اية عقيدة تطالب باحتكار الايمان بها ، بغير برهان كاف حتى ان ساعدنا ذلك على التحرر من اثقال المسؤولية الفردية .

وفي موقفنا التاريخي الحالي ، فان الطريق المفتوح الوحيد المتاح لنا هو التمتع في شتى بدائل الحياة القائمة ، وان نفحصها وندقق فيها دون تقييد بأى شيء ، وبذلك نستطيع الاهتداء الى غاية مشبعة بالحياة لحياتنا . ولقد ألفنا هذا الكتاب لمعاونة القارئ في هذا السعى ، ولم نهدف اطلاقا الى تقديم اجابات جاهزة ، ولكننا اكتفينا بالقاء ضوء ساطع على الاتجاهات الميسورة لنا . وعلى الرغم من ان مهمة الكتاب أساسا هي ان يكون مرجعا في الاتجاهات السلوكية ، الا انه يتعين عدم النظر الى ما يحتويه من أفكار على انه مادة أكاديمية تستوعب بنفس طريقة استيعابنا للمعادلات الرياضية . وعوضا عن ذلك ، يتعين على القارئ « التشبع بنظريات » الحياة الكريمة المعروضة هنا ، وأن يحاول مخلصا تقرير أيها الأجدر بالدفاع عنها ، وتحقيقها . اننا سنتناول في هذا الكتاب مسألة من أكثر المسائل خصوصية وأصولية في الوجود يعنى سنحدد ما هو افضل طريق علينا ان نتبعه في حياتنا .

بيرتون بودتر

أولا - طبيعة الأخلاق

لا يقنع البشر بالاكْتفاء بعيش الحياة ، ولكنهم يرون أنفسهم مضطرين الى تقييم وجودهم ، وتحديد هل يحيون حياة كريمة أم حياة بشعة . فهم يسعون للحكم على قيمة الأهداف التي يسعون لتحقيقها والغايات العريضة الكامنة وراء ما ينهضون به من أفعال . فهم يريدون معرفة هل يوصف مسلكهم نحو الآخرين بالصحة والعقولية ، أم أنهم كانوا بعيدين عن الحق والانصاف ، ويستحقون - بمعنى ما - اللوم من الناحية الأخلاقية . انهم يريدون تبرئة ساحتهم في نظر أنفسهم ، ويريدون التيقن من أن ما اختاروا من أساليب للحياة لا تتصف بخيريتها فحسب ، ولكنها تتبع على نحو صائب أخلاقيا .

وباختصار ، ان الناس يتأملون حياتهم من خلال طريقتهم لعيشها ويقيسون مسلكهم بالرجوع الى مثل أعلى يستولى على وجدانهم ويشعرهم بأنهم حيال محك خارجي ، يصفه البعض بأنه « الله » ، ويصفه البعض الآخر بأنه الضمير ، ويمثل في نظر آخرين نفسا عليا تسوقهم قدما الى ما وراء النفس التي تحيا في « الآن » ، وأيا كان الاسم الذي نطلقه على هذه القوة العليا ، فاننا نشعر بوجودها عندما نتمعن وننظر داخل أنفسنا ونتجدها دليلا للفرقة بين الحياة الأدمية وحياة البداية . ولربما توافر الوعي للذابة ، وقد تتميز الأنواع الأسوي منها بديانتها بدائيتها وقدرتها على الاستنتاج واستخدام الرموز في تعاملها ، ولكنها لا تشيع بالندم لأنها إفسدت حياتها ، ولا تشعر بالارتياح عندما تحقق مكناتها . فلا وجود لحيوان قادر على تجربة الإحساس بالفضيلة أو الأسف أو تأنيب الضمير أو لوم النفس أو البرء من الجرم .

وهكذا يبين وجود حوار داخلي دائر داخل كائنات البشر ، بالمقدور أيضا أن يتحول الى صراع يدور داخل النفس ، عندما يتخذ شكل تضارب في القيم يولد اختلافا أساسيا . ويعنى الناس بالدفاع عن المبادئ التي يعتنقونها من أجل اقناع الآخرين أو اقناع أنفسهم ،

ويستشهدون في هذا السبيل بمبررات حسنة لتدعيم التزاماتهم السلوكية . وبعبارة أخرى ، انهم يشعرون بالحاجة الى اقتحام عالم المساجلات الأخلاقية ، ويحاولون اقامة ركائز قوية لدعم تلك القيم التي تعد أساسية لحياتهم .

ولكن كيف يتيسر اثبات احقية القيم ؟ فالمشاحنات التي تدور حول الوقائع العلمية بالمقدور حسمها بسهولة بالاعتماد على الاختبارات التجريبية المستقلة التي تؤدي اما الى تأييد المزاعم الخاصة بالعالم الفزيائي أو تدحضها ، فيتخذ البرهان شكل تفاعل الغازات أو تغير لون ورقة عباد الشمس أو ظهور جسيمات ما في الميكروسكوب (المجهر) . ولكن كيف يستطيع اثبات اى السبيلين له الأولوية ؟ : التفانى في سبيل الآخرين أو التركيز على انماء الذات ؟ ، أو هل يصح جعل الولاء يتجاوز قيمة الأمانة ؟ . الظاهر انه من المتعذر حل الخلافات السلوكية على نحو موضوعي ، ومن ثم فيكفى بشأنها الاقتناع بوجود اختلافات بين الأفراد في الذوق والتوجه نحو الآخرين . ولعل برهنة القيم – بحكم طبيعتها – أمر مستحيل . وأقصى ما يستشف من المواقف الأخلاقية التي يتبعها البشر هو وجود اعراف فرضها المجتمع ، أو الأبناء ، واستوعبها الأبناء ، فعندما يقول فلان : « يجب الحفاظ على العهد » فانه لا يعنى أكثر من مجرد التعقيب في صورة حكمة مستخلصة من سيرته الذاتية ، وبذلك يكشف عن سيكولوجيته كشخص أكثر مما يكشف عن طبيعة الوعود .

وكم نشعر باغراء كبير للإيمان بمثل هذه النتيجة المستخلصة ، عندما نواجه بمشكلة تبرير القيم ، ولكن هذا الايمان لا يصمد طويلا امام اى بحث مدقق . 'فبمعنى ما ، فانه لا يصح أن يوصف بالنتيجة المستخلصة ، والأصح هو وصفه بحالة نفث أيدينا من مواصلة البحث ، فما أشبه اعترافنا بذلك بصيحة نطلقها كدليل على شعورنا بالحق ، اما ما يعنيه الناس – عادة – عندما يقولون أن القيم أكبر من أن تخضع للتبرير فهو شعورهم بالاحباط لشعورهم بالحيرة تجاه احكام القيمة ، وهل يصفونها بالصحة أو الخطأ ؟ غير أن عدم معرفة كيفية تبرير القيم شيء ، ومعرفة عدم امكان تبريرها شيء آخر .

ومن الحق أن المشكلات الأخلاقية لا تحل باتباع طريق التجربة ، يعنى اعتمادا على نوع المشاهدات والاختبارات الشائعة في علم الفيزياء . غير أن هذا لا يعنى عدم وجود معايير لتحديد ماهية المثل العليا

للسلوك والممارسات السلوكية الأقرب الى الصواب . وعلى الرغم من أن المبادئ التجريبية العلمية ليست المبادئ المستعملة في الأخلاق ، إلا أن هذا لا يعنى عدم وجود معايير للفصل بين القيم الصحيحة والقيم الباطلة ، أو الاعتقاد بأن غاية جميع القيم الأخلاقية هى عكس الخلفية الاجتماعية النفسية التى نحيا فى ظلها .

غاية المعقولة (★)

المعيار المتبع غالبا فى علم الأخلاق هو معيار « المعقولة » بمعنى أن النظرية الأكثر توافقا والعقل يحكم عليها بأنها حقيقية . وزيادة فى التخصص ، نقول أن معيار المعقولة يعنى ضرورة توافر ثلاثة شروط فى النظرية الأخلاقية . أولا - توافقها مع نفسها ، ومع ما يترتب عليها . ثانيا - ارتباطها بالوقائع موضع البحث وعدم تعارضها معها . ثالثا - قدرتها على التزويد بأكثر التفسيرات احتمالا للتجربة الانسانية ، ويحتاج كل معيار من هذه المعايير الى شئ من الشرح .

١ - ربما كان من التناقض - مثلا - الزعم بأن جميع الأحداث تقع تبعا لمخطط الهى يتحكم فى الكون ، والاعتقاد بأن الناس مسئولون عن حياتهم . ولقد أتبع هذا الموقف فى عهود مختلفة من تاريخ الفكر من قبل لاهوتيين من أمثال لوتر وكيركجورد والقديس أغسطين (١) الذين حاولوا رفع التناقض بوصفه بأنه سر من الأسرار الخفية ، غير أن هذا الموقف لا يبدو شيئا أكثر من مجرد التملص ، لأنه يدل على نزعة تكوصية تجنح الى اتباع موقف تقييمى فى محاولتها لتفسير ما لا يفسر . فلو صح أن جميع الأحداث مقدره سلفا ، فيتعين أن تكون كل الأفعال - ضمنا - كذلك ، ومن ثم فإن الناس لن يكونوا مسئولين عن تصرفاتهم ، فلو صح أن أى انسان ما كان بمقدوره أن يفعل غير ما فعل ، فإنه سيكون محروما من حرية الاختيار ، ويكون من المتعذر الاعتقاد بأنه سيحاسب على ما فعل ، فإذا قال فلان « ما كان باستطاعتي أن أفعل

(١) انظر مارتين لوتر : The Bondage of the Will ترجمة

H. Cole وانظر أيضا S. Kierkegaard, Fear and Trembling

St. Augustine, و W. Lowrie and the Sickness unto Death ترجمة

M. Dods The City of God ترجمة

Reasonableness

(★)

غير ذلك « سيكون قوله إعتدارا كاملا ، يعفيه من المسؤولية عن كل ما فعل .

وهكذا ينسخ مثل هذا التناقض النظرية في حالتها الراهنة .
ويبين من هذا المثل نوع التفكير المشوش الذي يتعين تجنبه لو أردنا
الاهتداء الى موقف فلسفى سليم . فليس بمقدورنا - منطقيا - اضعاء
المصادقية على ما يفتقر الى المصادقية ، مثلما لا يحق لنا الشك
فيما لا يصح ان يتطرق اليه الشك .

وعلى سبيل الاعتراض ، لابد من القول بأنه لا وجود لأى تناقض
في الحكم الذى جاء فى اللاهوت المسيحى بأن الله يعرف سلفا جميع
ما سيختاره البشر من أفعال ، وان كانوا يتمتعون رغم ذلك بالحرية فى
اختياراتهم . وبعبارة أخرى ، فان الناس سيكونون محرومين من الحرية
والمسؤولية عن أفعالهم لو كان ما يفعلون مقدرا سلفا ، وليس مجرد
شيء يمكن التنبؤ به ، وبلاستطاعة توضيح ذلك بالتشبيه الآتى : فانت
اذا عرفت انسانا ما معرفة جيدة ، فانك ستكون قد عرفت اختياراته
التي يتميز بها ، يعنى الاختيارات التي يجريها بصورة متطابقة . غير
ان هذا لا يتضمن القول بأنه ملزم على أن تكون أفعاله متمشية هي
وما صمم على القيام به ، وكل ما يعنيه ذلك هو أنك تعرف أنه لن يتخذ
قرارا مختلفا ، اذ لا تعنى حقيقة امكان تنبؤك - على وجه الدقة - كيف
سيصرف شخص ما إنه كان مرغما على اتباع مسلك بالذات .

وهكذا يبين ان التنبؤ لا يعنى افتقار الحرية . وكل ما يعنيه
هو التنبؤ بأن الشخص لن يفعل ما كان يتوقع ان يفعله . إن الشخص
قد لا يتصرف تصرفا مختلفا ، وان كان هذا لا يعنى عدم امكان قيامه
بفعل مختلف ، وبذلك يكون اللاهوت المسيحى لم يقع فى تناقض عندما
قال ان المعرفة المسبقة لا تجر فى ذيلها الحرمان من الاختيار . فمعنى
هذا الاعتقاد هو ان الله بحكم معرفته وعلمه بكل شيء يعرف كيف
سنتصرف بالرغم من ان القرار هو قرارنا ، والبشر مسئولون عن أفعالهم
حتى وان عرف الله مسبقا كل فعل سيختارون القيام به .

والهدف من هذه الأمثلة هو اثبات أن التوافق مطلب اساسى
كاخذ مقومات اية نظرية مقبولة . والاعتقاد بأن الناس مسئولون عن
تصرفاتهم لا يتوافق هو والاعتقاد بأن الكون خاضع لحتمية مسبقة ،
ولكنه يتوافق والنظرة التي ترى أن الله يتنبأ بكل ما يقع من أحداث .

وإذا أردنا انشاء أخلاقيات تدور حول أحد المذاهب الدينية ، فانه سيتوجب آئئد مراعاة هذه الناحية .

٢ - ولكى نصور النقطة الثانية ، ونبين وجوب مراعاة الجوانب الوثيقة الارتباط ، وتجنب تناقضها ، فلنرجع الى الفلسفة القديمة . فلقد اعتقد الفيلسوف اليونانى افلاطون (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م) فى جانب من نظريته الأخلاقية ، بأن الفضيلة علم . وفسرت هذه العبارة الحافلة بالخفايا على أنحاء شتى ، غير انها فى أحد معانيها تعنى ان السلوك الأخلاقى وليد المعرفة الخاصة بطبيعة الخير ، وانه بالمقدور نسبة الأفعال الخاطئة الى الجهل بالخير . وكان افلاطون يرى أن لا أحد ممن يعرفون ماهية الخير يفعل عامدا ما هو شر ، ومن ثم يكون الشر كلية نتيجة خطأ البشر فى معرفة ما هو خير على نحو شبيه بما يفعله الطفل عندما يأكل بشراهة - من باب الجهل - المزيد من الحلوى ، دون أن يدرك ما سيصيب معدته من جراء ذلك ، وإذا اعتمد الشخص على الحكمة سيكون بمقدوره أن يحسن الاختيار . وعلى هذا تكون التربية الأخلاقية من المقومات المطلوبة سلفا لتحقيق السلوك الأخلاقى ، لأن كل من يعرف الخير سيتصرف آليا تصرفا خيرا .

قد يغتفر لافلاطون ما يبدو فى نظر العقليات التى جاءت فى عهد ما بعد فرويد مجرد افتراض ساذج ، غير أن المفكر الحديث الذى يخفق فى مراعاة كشوف التحليل النفسى لن يستطيع التصدى لما سيوجه اليه من نقد . وهكذا فإذا زعمت أية نظرية معاصرة أن الناس يتصرفون دوما تصرفا عقلانيا ، تمشيا مع ما يعتقدون أنه خير لهم أو للآخرين ، فإن مثل هذا النظرية ستوصف بالسداجة وعدم الكفاية ، فلقد بين فرويد وآخرون أن الناس يتصرفون على نحو بعيد عن العقل وبطريقة مدمرة حتى بعد أن يدركوا الخطأ الذى وقعوا فيه . فالناس من اثر الاحباط والشعور بالذنب وخضوعا لبعض الأفكار المتسلطة والخوف ، وبتأثير درافع عدوانية ، تعقب القلق . . . وهكذا . . . قد يعاودون ارتكاب الأفعال الضارة رغم معرفتهم بالخير ، واختلافه عن الشر ، وفى الحق فإن تصور الذنب وتصور الخطيئة قد يستلزمان ذراية مسبقة من الشخص باقترافه للخطأ ، ولقد اضاع الاخلاقون جهدا كبيرا فى محاولة شد أزر ضعاف الإرادة حتى يتمكنوا من مواجهة المغريات ، ولم يفعلوا الشيء نفسه فى حالة ضعاف العقول . فلقد وجدت فكرة الأكرازيا^(٨)

حتى عند اليونانيين . وتحدث عنها أرسطو وشرحها على أنها تعنى معرفة ما ينبغى على الشخص القيام به ، وان كان لا يعرف كيف يفعل ذلك ، فنحن نشعر بالندم للأشياء التى قمنا بها ، ونأسف لما لم نفعله . وفى كلا الحالين ، فإننا نعى أخطاءنا !

وباختصار ، فإن الحقائق الوثيقة الاتصال بالذات الإنسانية قد استبعدت من نظرية أفلاطون . ويضعف هذا الاستبعاد الزعم بأن الفضيلة علم (أو حرفة) . فلم يعر أفلاطون اهتماما مناسباً للرأى القائل بأن مبادئ الشخص قد تكون أحياناً أقوى من شخصه . وبلاستطاعة توجيه النقد الى أية نظرية أخلاقية تخفق فى النظر الى عوامل على هذا القدر من الأهمية ، باعتبارها تمثل فجوة خطيرة . فقد تماثل « خطايا » الاستبعاد Omission هى وخطايا « الالتزام » Commision

وبوسعنا الاهتداء فى مذهب القوة الكونية الاقتصادية retributive universe الى مثل للمعيار الثالث الذى ينص على وجوب قيام أية نظرية بتقديم أكثر تفسيرات التجربة الإنسانية احتمالاً .

اذ يشعر الناس أحياناً بأن أخطاءهم ستعرف وستجازى من قبل سلطة خفية للعالم تتسم بالعدالة فى أحكامها . وتعرف هذه السلطة عادة باسم الله . ولكن لا يلزم أن تتخذ هذه السلطة شكل قوة أخلاقية غير محددة المعالم ، أو شكل نظام آلى من المثوبة والجزاء ، فبالقدور أن تكون مسئولة أيضاً عن جميع مباهج الإنسان ، ومعاناته ، كما هو الحال فى مفهوم البوذيين والهنود لكلمة « كارما » . فأيا كانت الصفات (أو الأوصاف) ، فإن الناس قد يعتقدون أنهم يحصدون ما يبدون . وعندما تدق القارعة ، فإن هذا سيعنى اقترافهم لخطأ ما . ومن الصيحات المألوفة لنا عندما نصاب بمرض أو نلقى أنفسنا ضحايا لكارثة طبيعية قولنا : « ماذا جنيت لكى يقع لى ذلك » . اذ كانت هذه نفس صيحة سيدنا ايوب فى العهد القديم . انها صيحة صادرة من شخص قويوم الخلق يخشى الله ، عانى ما لا حصر له من المصائب . وهى أيضاً صيحة كل انسان مطحون سحقته الكوارث ، من أولئك الذين يعتقدون فى وجود نظام اقتصاصى ، ومن ثم فإنه لجأ الى التنقيب والتوجع محاولاً اكتشاف الخطايا التى تسببت فى تعرضه لهذه

العقوبة (٢) . فنحن نقول « ولماذا أنا بالذات » ، ولا نعنى بهذه العبارة فقط التنقيب داخل أرواحنا وأدمغتنا بحثا عن سبب ذلك ، وإنما نعنى أيضا التنقيب داخل روح الكون أيضا ، ونعجب عندما نتساءل : هل هناك عدل وانصاف ، وهل نستحق ما يحل بنا من أوجاع .

ولكن عندما نصل الى هذه النقطة ، وعندما نتشكك في احقية معاناتنا فاننا قد نساق الى الشك في فكرة خضوع الكون بأسره لمبدأ الاقتصاد . اذ يبدو أى نظام للمثوبة والعقوبة شديد الاعوجاج بحيث يبدو أى نظام من هذا القبيل عديم الفاعلية البتة . فكثيرا ما نلاحظ اناسا يتصفون أساسا بالفضل يتعرضون لمأساة تلو الأخرى ، بينما يتمتع بعض اصحاب الخلق المرذول بحظ يثير الدهشة ، ويشقون طريقهم في الحياة بغير أن يمسه أى ضرر . ولا يقتصر الأمر في توزيع العناء على الابتعاد عن الانصاف ، اذ ليس هناك أى تناظر بين مقدار العناء وبشاعة انتهاكات الناس . فلا تناسب في الأغلب بينهما . ونحن نتطلع الى ساحات القضاء باعتبارها دورا للعدالة ، أما في العالم الفعلى فنأدرك ما يكون هناك تناسب بين العقوبة والجرم .

وإذا توخينا البساطة سنقول ان الكون لا يتسم بالضرورة بالانصاف . اذ لا تؤيد تجارب البشر فكرة تعرض من لاخلق لهم من البشر للشور الطبعية ، ومكافأة الأخيار بالسعادة ، فالظاهر أن المطر يسقط على الأخيار والأشرار على السواء .

والتفسير الأقرب للاحتمال لسؤال لماذا يتعرض اناس بالذات للمصائب هو انهم تصادف أن كانوا في هذا الموضع من الأرض حيث وقعت الواقعة ، التي قد تحل في شكل عاصفة عاتية ، أو زلزال ، أو بركان . وبالمثل فان السبب الذى جعل بعضا يصاب بالحمى المخية

(٢) وحتى حقيقة قابليتنا للفناء فانها قد تدفعنا الى التساؤل عن الجرم الذى اقترفناه حتى نستحق الحكم علينا بالموت . وتفرض القصة الترواوية من السقطة على أوتار هذا الضرب من الفكر . فتفسر الموت على أنه قد جاء كجزاء للآثم الذى ارتكبه آدم ، والذى ورثه الجنس البشرى عن بكرة أبيه . ويتضمن ذلك أيضا الاعتقاد بأن يسوع قد مات للتكفير عن خطايانا ، واننا اذا آمننا به سنكتسب حياة سرمدية .

الشوكية أو سرطان الدم هو بعض كائنات ميكروسكوبية من الحياة تصادف أن وجدت داخل أجسامهم . ولا يبدو أن هناك صلة ما بين هذه الأشياء ، وبين الطابع الأخلاقي للشخص . وسيبدو أى اعتقاد مفايز لذلك موقفا غير معقول ، ربما رجع الى اشتهاثنا للعدالة ولكنه لا ينسب الى التجربة أو المنطق .

هذه اذن هى المعايير الثلاثة للمعقولية التى يجب أن تتوفر فى أية نظرية أخلاقية حتى ينظر اليها بعين الجد . ان هذا يعنى أن صورة التبرير الأخلاقى تختلف يقينا عن صورة البرهان العلمى التجريبي ، لا من ناحية كونها أمرا ذاتيا ، لأنها تتصف بالمثل بموضوعيتها . ومن هنا فلا يعد رأى أى شخص خيرا بالضرورة اذا اعتقد شخص آخر ذلك . فكما رأينا ، ان النظريات الأخلاقية تتفاوت فى درجة قيمتها بمقدار امكان الدفاع عنها دفاعا عقلانيا ، وتؤيد ما ذكرنا ملاحظة فولتير « بأن الناس سيستمرون فى ارتكاب الشرور ما داموا لا يتوقفون عن تصديق الحماقات » ، ويسر لنا الفحص العقلانى للمعتقدات تجنب ما يتسم منها بالحماقة ، والعواقب الضارة التى قد تترتب عليها اذا قبلت كحقائق .

(بطبيعة الحال ، لا ينبغي أن يستنتج مما قيل ان العلم لا يتبع العقل فى خطواته ، وانما يجب أن يستنتج أن للعلم جانبا تجريبيا أيضا . ونحن نطلق كلمة « علم » على أى مجال لا من ناحية موضوعه ، وانما من ناحية المنهج الصارم الذى يتبعه عند تناول الظواهر التجريبية . فالفلك والتنجم كلاهما معنى بالنجوم والكواكب ، ولكننا نطلق على أحدهما فقط كلمة علم . والأمر بالمثل فى حالة الكيمياء والكيمياء . ان المنهج العلمى هو الذى يميز العلم ، الذى يعنى فعلا عقلانيا على درجة عالية من السمو يتضمن صوغ الفروض والتجريب الدكى ، والمشاهدة والتحليل الاحصائى واختبار القدرة التنبؤية للفرض) .

تبرير اتباع العقل

قد يوجه هنا اعتراض يرى أن معيار المعقولية الذى اتبعته الأخلاق فى كل معاييرها الفردية قد اعتمد على قبول العقل كمقياس لقياس الحقيقة . ويتصف مثل هذا القبول بالأنحياز والتعسف ، فلماذا يمتح العقل امتياز تقرير مدى قيمة أية فكرة ؟ .

ويبدو هذا الاتهام مستصوبا ، وإن كان الأرجح وصفه بالفراغة لأنه ارتكز على العقل عندما تشكك في العقل ! ومن الناحية الفعلية ، فإن هذا الموقف يفترض افتراضا مسبقا أن الحاجة المعقولة لا بد أن تتحقق عن طريق مهاجمة العقل عقلانيا ومن يرفض الاستدلال عن العقل يقف على أرض أشد صلابة ، وإن كان قلائل يرضون عن الاحجام من ذلك عن طريق الصمت ، أو توجيه الصفعات اليه ، كما يحدث في Zen البوذية . وبمجرد دخولنا في نقاش عقلاني حول صحة أحكام العقل ، فإننا نكون قد سلمنا بالهزيمة ، لأننا نكون قد أعدنا توكيد دور العقلانية في ذات الوقت الذي ننكر فيه دورها .

وعادة تشن الحملة ضد العقل عندما لا يرضى الشخص عن النتائج التي قد تدفعه الحجج العقلانية الى قبولها . وما أشد شبه هذا الموقف بمن يركل لوحة الشطرنج عندما يسمع منافسه يقول « كش ملك » !

وبمنتهى الانصاف ، تتعين الإشارة الى أنه على الرغم من عدم قدرتنا على الحاجة العقلانية ضد استعمال العقل ، إلا أنه يتساوى في السخف وهذا الموقف أن نحاجي دفاعا عن العقل بارسال الحجج العقلانية تأييدا لهذا الاختيار ، لأننا في هذه الحالة نكون قد سلمنا بأننا قد نجحنا في برهنة هذه المسألة ، أي افترضنا مسبقا الدور الفعال للعقل ، بينما تكون هذه المسألة بالذات مازالت موضع بحث ، ولكننا في هذه الحالة نكون قد وصلنا الى أقصى ما يستطيع الوصول اليه في الناحية الاستمولوجية ، أي الى موقفنا الأساسي عن كيفية الحصول على معرفة يعتمد عليها ، فاذا قبلنا عند هذه النقطة التسليم بأولوية العقل ، فإننا لن نستطيع القيام بأية خطوة أبعد للتيقن من قرارنا . فليس بمقدور أحد تدعيم العقل بالرجوع الى معقوليته . وإذا رجعنا الى أي نوع آخر من البرهان كالبرهان المعتمد على الحدس أو التجربة ، لن يكون من حقنا القول بأن العقل هو الوسيلة الأساسية للمعرفة .

ولكن على الرغم من أن وصف العقل بالمعقولة لن يساعد على تعزيز مكانته ، إلا أن هذا الموقف أفضل حالا من موقف التناقض الذاتي الكامن في مهاجمة العقل - عقلانيا - أو باسم العقل . وفضلا عن ذلك - فثمة اعتبارات تبرر رفضنا النظرة اللاعقلانية ، أهمية هي النتائج التي ستترتب - ضمنا - على هذه النظرة .

فاذا رفضنا العقل كمعيار ، فاننا بذلك نكون قد اقحمنا رغباننا ونزواتنا وأهواءنا بلا كايح باسم الانصاف والمنطقية والتماسك ، بل والتحرر والابتعاد عن الحق . فقد نتهم الأبرياء بارتكاب أفعع الجرائم لأننا نمقت مظهرهم الخارجى ، أو نعتقد فى وجود أرواح كامنة داخل الجمادات ، التى نراها قادرة على اتباع الإرادة فى سلوكها ، ولا بأس فى مثل هذه الأحوال من أن نأكل نشارة الخشب كغذاء ، أو نخفف ظمأنا بسف الملح ، أو نقبل المذهب السياسى الذى يصف العبودية بالحرية ، أو نصف شياً ما بالفخامة ، وبالصالة فى ذات الوقت ، أو بخشونته ونعومته معا ، أو برطبه ، وجفافه أيضاً ، وإذا وصفنا الأشياء على هذا النحو ، سينتهى بنا الأمر الى افتقاد أى معيار نرتكن اليه للفرقة بين المعقول واللامعقول . ولن يحول اتصاف أية نظرية بلامعقوليتها أو افتقارها للمعنى دون قبولنا لها . واحتمال التعرض للخداع والضرر عند اتباع مثل هذه النظرة ، مدمر ، ويمثل دليلاً قوياً ضدها . فاذا كانت العواقب المترتبة على موقف ما غير مقبولة ، فان هذا سينعكس على قيمة الموقف نفسه . ومن هنا فليس من الأمور التى تقبل التبرير تخلينا عن الأساس العقلانى الذى نضع أقدامنا فوقه . والأصح هو أن معيار المعقولة هو أنسب وسيلة للتيقن من الحقيقة . ولعل ما قاله باسكال عن « ان القلب له مبرراته » (٢) صحيح . ولكننا فى حاجة الى عقولنا لتقرير هل اعتمد القلب على مبررات سليمة . وان ما حدث من انتحار جماعى حديثاً فى جواتا (*) لتسعمائه شخص كانوا يتبعون زعيماً متعصباً بحمية وحماس وبلا عقل الى درجة استسلامهم للموت لدليل بشع على صدق هذه الحقيقة .

الأخلاق والعلم

يتمتع العقل فى ميدان الأخلاق - بصفة خاصة - بقيمة كبرى ، فكما سبق أن بينا ، ليس للمنهج التجريبي المتبع فى العلم دور كبير فى البت فى القضايا الأخلاقية . وفى الحق فان الأخلاق تعمل فى مجال متمايز عن مجال العلم من جملة نواح . وتستحق الاختلافات بين هذين المجالين الكشف عنها .

Pensée. B. Pascal (٢) ترجمه الى الإنجليزية W.F. Trotter

المبارة بالفرنسية هي Le coeur a ses raisons que la raison ne connaît pas
Guyana

(*)

اذ لا يقتصر الأمر على وجود اختلاف من ناحية المنهج . فالعلم أساسا دراسة وصفية وتفسيرية ، بينما تعنى الأخلاق بالتقييم والتشخيص . وبعبارة أخرى ، فإن العلم يتعامل هو والعالم المادى ، ويحاول مستعينا بالمشاهدة والتجريب وصف المظاهر الفعلية للعالم ، وتفسيرها . أما الأخلاق فإنها تخص عالما أكثر خفاء . انه عالم التقييم الأخلاقى . فهى لا تهتم بتحديد ماهية حالات الأشياء موضع البحث بقدر اهتمامها بما ينبغى أن تكون عليه هذه الحالات ، أى ليس بنطاق الأحكام الفعلية ، وانما بأحكام القيمة .

فمثلا بمقدور علماء الكيمياء تعريفنا الأثر القاتل لمادة الاستراكنين وقدرة الاستربتومايسين على علاج أمراض معينة ، ولكن ليس بمقدورهم اخبارنا هل نستعمل الاستراكنسين أو الاستربتومايسين . فبحكم كونهم علماء للكيمياء فانهم ليسوا أهلا للبت فى المسألة الأخلاقية المترتبة على اغتيال أحد الطفاة ، ولا تمتد خبرتهم الى بحث ما يتجاوز مسلك العناصر الكيميائية . وعلى نفس النحو ، فبمقدور علماء الاجتماع أن يقرروا هل يرجع ارتفاع نسبة الطلاق فى الولايات المتحدة أساسا الى تدهور الدين وما تبع ذلك من فقدان الإيمان بقدرسية نظام الزواج ، ولكن ليس بمقدورهم بوصفهم علماء اجتماع اصدار احكام أخلاقية عن أحقية نظام الزواج ذاته وجدارته بالبقاء ، وبعبارة أخرى ، فباستطاعتهم أن يأتوا بتفسير للأسباب الخاصة بتكوين الظاهرة الاجتماعية ووظيفتها ، ولكن لا يحق لهم تقييم هل يعد الزواج اسهاما فى تحقيق الحياة الكريمة ، أو معوقا لها . وحتى اذا استطاع علماء الاجتماع الإشارة الى ما تحققه الصلة الزوجية من استقرار وأمان للوجود الإنسانى ، الا أن هذا لن يساعدنا على تعريف هل الزواج جدير بالبقاء ، لأن قيمة الاستقرار والأمان لن تتبين الا بعد النظر الى عوامل أخرى كإنماء الشخصية والانفتاح والحرية . ويلوذ علماء الاجتماع بالصمت عندما تعترضهم أية مسألة من هذا القبيل ، لأن مهمتهم تقتصر على وصف الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية . فعلماء الأخلاق هم المختصون بمجال احكام القيمة .

ولا يقتصر الأمر على وجود حوائل تحول دون تدخل العلوم الفزيائية والاجتماعية فى عالم التقييم ، ولكن الأخلاق عندما تقوم بالتقييم ، فإنها لا تكون معنية أساسا بالوقائع العلمية الخاصة بالعالم ، لأن احكام القيمة لا تستند الى بيانات قائمة بالفعل ، وقد تشير الأخلاق الى الوقائع عندما تستنبط متضمنات أية نظرية ، أو عندما

تبين العلاقة بين السلوك الفعلى والسلوك المثالى ، ولكنها لا ترتكن الى الوقائع كأساس لأى نسق من القيم .

فالوقائع لا موضع لها فى تحديد القيمة . وليس هناك تأثير للكيفية التى يسلكها الناس عند تقرير كيف ينبغى أن يسلكوا . فهى لا تضيف أو تنتقص من أى مثل أعلى للسلوك الانسانى ، ومسألة كيف يعمل العالم (بفتح اللام) لا موضع لها عند تقرير أى مبدأ علينا أن نتبعه . انها تترك مسألة الحق والخطأ بلا مساس أساسا ، ويساعد المثالن الاتيان لزيادة توضيح هذه النقطة :

١ - يرى مذهب الأنانية السيكلوجية (*) ان الكائنات البشرية قد خلقت على نحو يدفعها الى الميل الى اتباع سلوك يتوافق وصالحها الذاتى . وتدعيما لهذا الموقف يشير أنصار هذا المذهب الى « مبدأ اللذة » الذى وصفه زيجموند فرويد ، وذكر فيه أنه تمشيا وهذا المبدأ فان الناس يبحثون غريزيا عن اشباع رغبتهم فى اللذة ، وتخفيف وطأة التوتر والقلق . ويردفون قائلين ان الطبيعة الحيوانية هى التى تدفع الناس الى البحث عن الاشباع لذاتهم ، وتجنب أى شعور بالجهد الشخصى . وبعبارة أخرى ، فان الناس يضعون دائما صالحهم فوق صالح الآخرين ، ويسلكون مسلكا أنانيا ، وليس مسلكا غريبا ، وعندما يوضع الناس فى محك الاختبار بين مساعدة الغير ومساعدة أنفسهم ، فانهم يختارون أنفسهم أولا . وهذا أمر طبيعى .

ففى نظر عالم النفس المؤمن « بالأنانية » كمبدأ أساسى ، فان الغيرية اما أن تكون حالة نادرة تماما ، وتكون محض خرافة ، لأننا بعد البحث والتحليل نتبين أن كل فعل زعم أنه لا أنانى قد وقع بدافع اهتمامات أنانية . وقد يتظاهر الناس أمام الآخرين (أو بينهم وبين انفسهم) بأن أفعالهم تستند الى غايات سامية ومثل انسانية عليا ، ولكن هذه المظاهر لا تزيد عن مجرد اقنعة يتخفى التماس النفع وراءها ، ولربما أقدموا على أداء أفعال تساعد الآخرين ، ولكنها لن تزيد عن وسائل لإفادة انفسهم ، لأنه عندما تتعارض مساعدة أى فرد آخر مع الصالح الشخصى ، سيتوقف آتئذ على الفور هذا المسلك . ان الناس لا يتصفون بالكرم الا فى الحالات التى توافقت فيها مساعدتهم للآخرين

هى ومساعدتهم لأنفسهم ، وهذا يثبت أنهم أساسا إنانيون على طول الخط ، أى يفعلون أفعالا غيرية لأسباب انانية ! .

وردا على الاعتراض الذى يستند الى ما يلقاه الأبطال العسكريون من اعجاب لشجاعتهم البعيدة عن الأنانية ، وتفانيهم فى خدمة بلادهم ، فان عالم النفس المؤمن بمبدأ الأنانية يجيب على ذلك بأن الأبطال يحكم شخصياتهم اناس يبحثون عن التميز الشخصى والارتقاء والشهرة . ان الدافع وراء أفعالهم هو رغبتهم فى تضخيم ذواتهم . واذا أشار أحد الى أفعال الخدمة الاجتماعية ، فان عالم النفس (مذهب الأنانية) يدحض هذه الحجة بتذكيرنا بأن الدعاية على نطاق واسع هى ما ينشده الانسان عندما يحرص على تعريف الآخرين بما يتحلى به من كرم ، لأنهم « لا يرمون خبزهم أو رزقهم فى الماء » . ويقال أيضا ان أنصار الخدمة الاجتماعية يبحثون عن ارضاء أنفسهم باشاعة انهم يتصفون بالخيرية ، ويشعرون بالتفوق على المحتاجين الذين عملوا لمساعدتهم . وينظر « الأنانيون » حتى الى الاستشهاد على أنه فعل مصمم بحيث يحقق اعتراف أبناء وطن الشهيد بعد وفاته بما أسداه لهذا الوطن ، بل وقد يرسم قديسا . وقد يؤثر الشهيد ان يحيا حياة قصيرة حافلة تصل الى ذروتها فى احدى اللحظات المجيدة ، على ان يحيا حياة المواطن العادى المديدة الخالية من الأحداث دون ان يعرفه أحد ، وهكذا يكون الاستشهاد ليس من أجل الله أو البشرية ، وانما لتخليد اسم « الشهيد » وبذلك يكون عملا متمركزا أساسا حول « الأنا » .

وتأسيسا على هذا التفسير السيكولوجى للطبيعة البشرية ، فان انصار « الأنانية الأخلاقية » يحاجون ويقولون انه لما كان الناس يعملون دائما لصالحهم ، لذا يتعين اتباعهم هذا المسلك على الدوام . وبعد شيوع الأنانية فى كل مكان ذريعة لقبول مبدأ الأنانية كأسلوب صحيح للسلوك ، فالحال الراهن يملئ علينا ما يجب ان يكون عليه الحال ، ويبين لنا نموذج السلوك الانسانى فى العالم الفعلى . وباختصار ينظر الى الكشوف السيكولوجية كبرهان يثبت صحة مبدأ الصالح الدائى فى عالم الأخلاق .

ولا يخفى أن هذا النوع من الاستدلال بعيد عن الصواب منطقيا ومضلل الى حد بعيد . فلا صلة بين احتمال تصرف الناس تصرفا أنانيا وبين مسألة ما يتعين على الناس اتباعه فى مسلكهم . فهذا المسلك

في ذاته ولذاته لا يعرفنا هل يتوجب على الناس أن يعملوا لأنفسهم فحسب . فحقيقة أن الناس أنانيون بوجه عام أو لا أنانيون ليست من المسائل الأساسية عند تقرير نوع السلوك المفضل أخلاقيا . هذه هي النقطة بالضبط ، فليس بمقدور الأوصاف العلمية عن مسلك الناس أن تزودنا بأسس الأحكام الأخلاقية . فليست جميع التصرفات الأنانية الأخلاقية مبنية على الأنانية السيكلوجية . ولكن عندما يحدث ذلك يكون قد حدث ارتكاب لخطأ منطقي أدى الى استمدادهم القيم من الوقائع .

ويجب أن يذكر أيضا أن نظرية الأنانية السيكلوجية نظرية هزيلة للغاية ، ولا تصلح كأساس لتكوين أية فكرة ، لأنها هزيلة جدا في تكوينها . ولنحاول أن نلقى الضوء على تقدين من الانتقادات العديدة التي توجه لهذه النظرية مما أدى الى الحكم بعيب تركية الأنانية كأساس للسلوك ، ان صح أن الناس لا يتصرفون الا بدافع الأنانية .. فاذا طالبنا الناس بأن يفعلوا ما يجب عليهم فعله ، فان كلامنا لن يجدى من الناحية العملية ، ولن يؤثر على مسلكهم ، ولن يضيف عليهم أية ميزة أخلاقية كأفراد . فما داموا لا يملكون القدرة على الاختيار ، لذا لا يصح الثناء عليهم أو لومهم على السواء . وبذلك تكون جميع الأحكام الأخلاقية - في الحق - مسألة غير ذات موضوع .

وفضلا عن ذلك ، فان عالم النفس الذي يؤمن بمبدأ الأنانية يستبعد الحالات التي تبدو فيها الغيرية واضحة بأن يبين المزايا التي يحصل عليها الشخص كنتيجة للفعل الذي قام به . بيد أن اثابة الأشخاص كمقابل لفعلهم الخير لا يعنى أنهم قد أدوا هذا الفعل من أجل الحصول على هذا الثواب . وعلى نفس النحو ، فقد يشعر نفر من الناس بالفخر لأنهم ضحوا بمصالحهم وساعدوا الآخرين ، ولكن هذا لا يعنى أنهم ساعدوا هؤلاء الآخرين ابتغاء للشعور بالزهو بأنفسهم فلا يلزم أن تكون عواقب أى فعل هي دوافع هذا الفعل . وفيما نعرف من حالات ، لا يستبعد أن يكون الشعور بالارتياح الشخصى نتيجة عابرة أكثر من كونه قوة دافعة .

ولكن سواء استطاعت السيكلوجية (المؤمنة بمبدأ الأنانية) تقديم تحليل دقيق للطبيعة البشرية ، أو لم تستطع ، فان النقطة الهامة التي يتعين ملاحظتها هي عدم وجود معلومة عن تصرفات الناس بمقدورها أن تساعدنا على تقرير ما ينبغى أن يكون عليه مسلكهم .

٢ - وثمة مثل آخر للفكر الذى أسىء توجيهه على هذا النحو بوسعنا أن نلاحظه فى المذهب الأخلاقى المستند الى النظرية العلمية للتطور .

فعلوم الحياة تقبل الآن كمبدأ راسخ القول بوجود عملية انتخاب طبيعى تتخلل التاريخ البيولوجى ، وترى أن الكائنات التى تتميز بتكوين خاص أقدر على التكيف هى وبيئتها ، وبذلك فإنها أقدر على البقاء وتخليد أنواعها وأجناسها ، ولقد اختفت الكائنات التى لم تتكيف وبيئتها فى صراعها من أجل البقاء ، ومن ثم فلم يتبق من هذه الكائنات غير حفريات كدليل يثبت وجودها فى الماضى على الأرض .

ولقد استطاعت بعض الكائنات الاستمرار فى البقاء بفضل قوتها أو رشاققتها ، كما استطاعت كائنات أخرى الاستمرار فى البقاء بفضل سرعتها ودهائها . وحققت بعض هذه الكائنات دوام بقائها بفضل أدوات تكيفها الدفاعى كالدرع والريش والأجنحة . واعتمدت كائنات أخرى فى هذا الشأن على حدة أسنانها أو قوة قرونها أو مخالبها . وأيا كانت الصفات المميزة للكائن ، فإن كل نوع منها يفترس النوع الآخر مما أدى الى حدث قتل دائم فى الطبيعة ، أى كفاح حياة أو موت للحصول على القوت . ولم تفلح فى الاستمرار فى البقاء غير الكائنات التى تملك الصفات التى تتطلبها البيئة ، والى استطاعت انجاب ذرية . وكان لا مفر من تعرض المخلوقات الأقل حظا للهلكة من أثر ضعفها أو بلادتها أو هشاشتها .

وعلى أساس هذه الحقائق المستمدة من « التطور » أعتقد أن الطبيعة قد قدمت لنا نموذجا للسلوك الإنسانى ، فكما تتبع الحيوانات فى حالة الطبيعة أو الفطرة قانون البقاء للأصلح ، ولا تحيد عنه . كذلك يتعين على « الحيوان البشرى » (الإنسان) أن يتبع فى مسلكه هذا المبدأ المسيطر . فعلى أن نقبل القاعدة الصارمة لعملية الانتخاب الطبيعى التى تنص على انقراض الأضعف وبقاء الأقوى ، بدلا من أن نحافظ بطريقة مصطنعة على بقاء أبناء النوع الذين يفتقرون الى القدرة على الزود عن أنفسهم . فإذا نجح الناس فى الحياة ، فإن ما يستنتج من ذلك هو امتلاكهم للقدرات التى تتطلبها الكائنات اللاتقة للحياة . وتمشيا مع نفس الشعار ، فإذا أخفق الناس ، فإنهم يكونون قد برهنوا باخفاقهم عدم أهليتهم للبقاء .

ومن هنا يتعين علينا عدم تقديم العون للعاجزين وغير اللائقين أو المعوقين نفسيا وبدنيا ، لأن كل ما سيحققونه هو نقل نقصهم الى ذريتهم . نعم انهم سينجبون ذرية تنشأ محاطة بكل مقومات القصور ، حاملة بذور الضعف الوراثي ، ومن ثم فانها ستفشل في الحياة ، وسوف يتعرض النوع برمته للتدهور اذا تدخلنا في عملية الانتخاب الطبيعي باقحام مقاييس اجتماعية كبرامج رعاية الكسالى والرعاية الصحية للعجزة وبرامج التقاعد للمسنين . فمن الناحية الأخلاقية ، من الخطأ اذن أن نعارض قوانين الطبيعة ، ونساوى في المعاملة بين العجزة واللائقين في تقديم العون للبقاء .

وسوف نناقش الأخلاقيات التطورية بتوسع أكبر (الفصل الثامن) ، ولكن ما علينا أن ننوه اليه الآن من الجوانب الهامة للنظرية هو محاولتها الخاطئة استنباط مذهب في القيم من وصف العالم الطبيعي . ويذكر المدافعون عن الأخلاقيات التطورية أنه لما كان مبدأ البقاء للأصلح هو المبدأ السائد الفعال في الطبيعة ، لذا يتعين أن يكون هو هو المبدأ الأخلاقي السائد في المجتمع البشرى . ولكن وكما رأينا في نظرية « الأنانية الأخلاقية » ، فانه ليس بمقدورنا أن نستنبط الينبغيات (*) من الكينونات ، لأن كينونة الشيء لا تعنى أن هذا الشيء « ينبغى » أن يكون على هذا الحال أيضا . فبالاستطاعة الحكم على السلوك بأنه قويم أو خاطيء ، يستحق الثناء أو اللوم ، ولكن لا ينبغى الاستناد في الحكم عليه بأنه يمارس بالفعل فحسب . والأصح هو أن تحكم على السلوك الفعلى في العالم الانسانى أو الطبيعى تبعا لمعايير أخلاقية . ولولا ذلك لصح القول بأن « ذيل الكلب هو الذى يحركه » (أو اصل قدرته على التحرك) كما يقول المثل الانجليزى .

وفي حالة الأخلاقيات التطورية ، بالاستطاعة اثارة اسئلة هامة عن وحشية اباحة قتل التعساء من أبناء المجتمع ، بدلا من الترفق واللفظ في معاملتهم . ولكن على أى حال ، فليس من المنطقى الحاجة بالقول بأن حقائق الطبيعة هى التى تزودنا بأسس القيم .

الأغلوطة الطبيعية

الاصطلاح الفلسفى للخطأ الذى يحدث عند محاولة استمداد النتائج التقييمية من المقدمات الوصفية هو الأغلوطة الطبيعية (*) . ولقد تم الربط بينها وبين الفيلسوف الانجليزى دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) و ج.أ. مور (١٨٧٢ - ١٩٥٨) ، وان كان الفيلسوف الأخير قد حدد لها معنى أوسع أكثر من المعتاد (٤) . وتمشيا مع الرواية السائدة ، فان الأغلوطة الطبيعية ترتكب عندما تستند الى حجة مؤداها أنه عندما تحدث وقائع معينة تخص السلوك الانسانى أو العالم الفزيائى ، فان هناك قيما معينة تتمخض عنها وتنتج عن ذلك ، وهذه أغلوطة ، في نظر المنطق الصورى ، لأن نتيجة أية حجة استنباطية صحيحة لا يمكن ان تحتوى على أى شىء ليس موجودا في المقدمة . فليس بمقدورنا ان نبدأ من البرتقالات ، وننتهى الى نتائج خاصة بالتفاحات . انها أغلوطة طبيعية ، لأن القيم تترتب على وقائع طبيعية ما ، على ما يقال .

Naturalistic fallacy

(★)

Treatise of Human Nature - في كتاب D. Hume

(٤)

و G.E. Moore في كتاب Principia Ethica ولن يريد الاحاطة بالنقاش

الفلسفى الذى دار حول الطريقة التى اتبعها « مور » لتضمين الأغلوطة الطبيعية ، انظر كتاب A.R. White و J.E. Moore, A Critical Exposition

اذ يذكر « وايت » على سبيل المثال : « لو اتبعنا مور وقسمنا الأفكار الى أفكار طبيعية وأخرى غير طبيعية ستظهر أربعة أنواع لهذا الاختلاف في التفرقة بين الفكرين أو التصورين ، أى في التفرقة بين تطور طبيعى وآخر طبيعى أيضا . (٢) في التفرقة بين شعور لا طبيعى وآخر طبيعى (٣) في التفرقة بين تصور طبيعى وآخر لا طبيعى (٤) في التفرقة بين تطور لا طبيعى وآخر طبيعى . ولما كان مور يرى « الخير » تصورا لا طبيعيا ، فمن هنا فان الحالة الاولى ان ترقى الى تمثيل الخير ولما كانت الحالة الثانية تمثل هوية بين تصورين لا طبيعيين ، لذا سيكون من المضلل تسمية الأغلوطة التى ارتكبت هنا « بالأغلوطة الطبيعية » . وعلى هذا النحو يعين قصر استعمال « اصطلاح الأغلوطة الطبيعية عن الخير » على الحالة الثالثة والحالة الرابعة . وهذه هي الأغلوطة التى اعتقد هيوم أنها قد جاءت نتيجة للخلط بين ما هو كائن وما ينبغى ان يكون أو العكس بالعكس .

ويعترف مور بأن تشخيصه للأغلوطة كان متسعا لأبعد حد مما يصعب مشروعية وصفه « بالطبعانى » ولكنه يستلزم فيقول : « اننى لا أبالي بالتسمية . أما ما عنيت به فهو الأغلوطة ذاتها » . وليس من شك أنه يصعب اعتبار هذه الاجابة تبريرا مرفسيا لاستعمال مصطلح بعيد التفضيل للدلالة على نوع الأغلوطة التى شرحها .

بطبيعة الحال ، فليس جميع الفلاسفة يقبلون الأغلوطة الطبيعية. كخطأ حقيقى فى التفكير . اذ يزعم بعضهم أن وصف نظرة من يخالفنا بالأغلوطة ، لا تزيد من حيلة بلاغية من باب الفراهة (o) . غير أنه من الصعوبة بمكان الوقوف فى وجه هذا المنطق . اذ يتحقق من الفصل بين عالم الوصف وعالم التقييم نفع ملحوظ ، فمثلا كثيرا ما يقع الناس فى خطأ الزعم بأن ما يرغبه الناس (وهذه واقعة وصفية) *Ipsa Facto* أمر مرغوب (وهذا حكم تقييمى) ، وأن كل ما يرغبه أى شخص مقبول بحكم أنه يرغبه . غير أن ما هو مرغوب لا يلزم أن يستحق الارتغاب ، وما يرغبه شخص ما لا يلزم كنتيجة تلقائية أن يستحق الارتغاب . فقد يسعى الناس من أجل أهداف سطحية وبغيضة ، ولا يعنى سعيهم من أجلها أن هذه الأهداف جديرة بالمتابعة . وبعبارة أخرى ، أنه ليس بالمقدور تحويل أية غاية لا قيمة لها للحياة الى غاية قيمة بمجرد اختيارها ، مثلما لا يصح القول بإمكان تحويل ما هو تافه الى شيء ذو أهمية بمجرد النظر اليه نظرة جادة ، فلا جدال فى وجود وسائل أفضل ووسائل أسوأ للحياة . ومن ثم توصف حياة العبد وما يكتنفها من شقاء بالكآبة حتى اذا اعتقد العبد غير ذلك .

ولا يقتصر الأمر على ارتغاب الناس أشياء لا تستحق الارتغاب . فالأمر على عكس ذلك ، فالكثير من الأشياء المرغوبة ليس هناك اجماع على ارتغابها ، فمثلا نادرا ما يحدث اقبال كبير على تذوق الألب الجيد أو الموسيقى الجيدة والتصوير الجيد . وهذا لا يعد انعكاسا لقيمة الفن ، فقلعه بمعنى أصح يحمل اتهاما للتذوق العام .

قصارى القول فان الأغلوطة الطبيعية تذكرنا بأن ما يذكر عما يفعله الناس لا يتصل من قريب أو بعيد بما يتعين عليهم فعله . وهذا يردنا الى ما ذكرناه عن أن الأخلاق التى تتعامل والقيم لا يمكن أن ترتكن الى العلم المعنى بوصف الظواهر وتفسيرها .

(o) لابد من التنويه بأن بعض الفلاسفة المعاصرين يعتقدون ان التفرقة بين الناحية الوصفية والناحية التقييمية قد تعرضت للمبالغة لأن انصار هذا الرأى قد ظنوا فى امكان استمداد القيم - على نحو ما - من الوقائع الوصفية انظر الى الكتاب الذى أشرف على جمع مادته W.D. Hudson تحت عنوان *Naturalism and Deontology* والى كتاب D.A. Rohatyn بعنوان *The Is ought Question*

وقبل أن نترك موضوع الصلة بين الأخلاق والعلم من المفيد أن نفرق بين الأخلاق والعلم الاجتماعى الخاص بالنفس على نحو أكثر تخصيصاً .

الأخلاق وعلم النفس

عندما يبحث علماء النفس مسألة السلوك ، فإن ما يعنيههم عادة هو الدوافع الكامنة وراء السلوك ، والعوامل الأساسية العليا التى تكشف التكوين النفسى للشخص . وبعبارة أخرى أنهم يحاولون فهم الفرد على ضوء مسلكه وتقدير أهمية أفعاله اعتماداً على ما تكتشفه من كوامن شخصية : « ما الذى دفع مارى الى القيام برد فعل كهذا ؟ » . هذا هو السؤال الذى يعنى به عالم النفس . « ما الذى جعل استجابتها لهذا الموقف تبدو بمثل هذا الارتباك أو العداوة أو الضيق » اذ تعد المصادر الأساسية للفعل بالغة الأهمية .

وعندما يتبع علماء النفس الاتجاه الفرويدى ، فاتهم يسمعون لفهم عقلية الشخص والآليات الدفاعية « للأنا » ، والمدى الذى ذهبت اليه « الأنا العليا » فى قمع نوازع « الهو » وهكذا . . وعندما يكونون من السلوكيين ، فانهم قد يتكرون وجود عقل هذا الشخص ، ويبحثون عن « النمط التنبيهى الاستجابى » الذى أحدث « الفعل الشرطى » ، ويرعمون أن النمط المعتاد للسلوك هو الذى يبين السيكولوجية الأساسية للشخص . وفى كلا الحالتين ، فإن ما يعنى به عالم النفس هو البحث عما دفع الشخص للتصرف على هذا الوجه .

ومن ناحية أخرى ، فإن عالم الأخلاق لا يرغب فى معرفة علل الأفعال ، وإنما يريد أن يعرف أسبابها ، لا من ناحية الدوافع ، وإنما من ناحية المبررات المتضمنة فى مختلف أشكال السلوك . ففى « الأخلاق » نحن نبحث عن الأسباب الخيرة التى تبرر اختيار نمط سلوكى دون نمط آخر ، ولن يؤثر وجود ميول سادية وراء قيام فلان بارتكاب فعل فظ ما على الحكم الأخلاقى على الفعل . ولن يعفى أى شخص من اللوم اذا اطلعنا على القوى النفسية التى حثته على ارتكاب الفعل . كما أنه لن يحرم مما يستحق من ثناء اذا قام بعمل جدير بهذا الثناء ، ارتكانا الى الطبيعة النفسية للفاعل ، فيما لم يكن الشخص قد ارتكب فعلاً ما خضوعاً لمؤثر قهرى ، أو أنه لم يكن

أمامه أن يفعل غير ما فعل ، وكان بمقدوره أن يبين مقصدا أخلاقيا يستحق التقدير ، فإن الحكم لن يتأثر بأى مؤثرات ترجع الى دوافع الشخص . وهكذا يتضح أن بيان العلة - فى الظروف العادية - وراء الفعل شىء ، واقامة مبررات حسنة شىء آخر .

فى حالة ارتكاب جريمة القتل مثلا ، قد يرى عالم النفس أن وراء دوافع القاتل التمرد على الوالد المتسلط ، وتخيله وجود هوية بينه وبين والده ، وقد توجد صلة بين حالات اثبات الفحولة وحالات القلق من ميول شذوذ جنسية ، وأيضا الحاجة الى محاربة مشاعر أساسية من تأثير الشعور بعدم الكفاية والضالة وهكذا . . ومع هذا فإذا عمدنا الى محاولة تبرير القتل من الناحية الأخلاقية ، ولم نقر وصفه بأنه من الحالات التى يصح وصفها بالجرائم ، فإننا سنكون قد استندنا الى حجج مشابهة لما يأتى : لقد أطلق الشخص نيران مسدسه عفوا - أو لقد كان الشخص يدافع عن نفسه ضد هجوم ظالم (كاعتذار أو على سبيل الدفاع عن النفس) - أو أنه قد أمر باطلاق النيران من قبل شخص يحتجز زوجته وأطفاله كرهائن ، ويعفى الشخص من الاتهام بالقتل بناء على مجموعة العوامل الثانية ، أما مجموعة العوامل الأولى فإنها لن تعفيه من ذلك .

ومن هذا المثال يبين قيام عالم الأخلاق بتحليل الفعل دون نظر الى الاعتبارات النفسية ، وأن الأسباب التى دفعت الشخص لارتكاب فعل ما لا ينظر إليها على أنها اجابة على الأسئلة الخاصة بالطبيعة الأخلاقية للأفعال . وهكذا يتضح أن الأخلاق وعلم النفس لا يبحثان الموضوع نفسه بأسلوب واحد ، فكما ذكر الفيلسوف الأمريكى ولبيم جيمس (١٨٤٢ - ١٩١٠) .

« الموقف المنطقى الأوحده هو الحكم على أية فكرة ليس بالرجوع الى دوافعها ، وإنما استنادا الى فحواها . . فبوسعك أن تعرف الأشياء من ثمارها ، وليس من جذورها » (٦) .

أغلوطة العوامل الوراثية

عند القيام بتقييم السلوك بالرجوع الى أصوله يرتكب خطأ

Varieties of Religious Experience — W. James

(٦)

الناقشة برمتها التى دارت فى المحاضرة الأولى ٢ .

منطقى سمي بأسماء مختلفة كأغلوطة العوامل الوراثية ، والأغلوطة البيولوجية ، بل وحتى عندما تنقذ شخصية الفاعل فإن هذا النقد يوصف بأنه قد استند الى حجج ترجع الى أسباب شخصية . وفي هذه الحالات ، حدث خلط بين الواقعة والقيمة أشبه بما حدث في الأغلوطة الطبيعية . وزيادة في التخصيص بوسعنا وصفه بأنه خطأ في الحكم على الفكرة أو الفعل بالرجوع الى مصدره ، وأمثلة هذه الأغلوطة تدفعنا الى استبعاد مذهب فرويد في علم النفس ، لاسيما عندما سخر من فلسفة نيتشه وعزاها الى ادمان الكوكايين واحتمال فقدان الفيلسوف لصوابه عندما ألف بعض كتبه ، وأيضا عندما نرفض الماركسية لأننا نبغض شخصية ماركس أو انجلز . وقد ترتكب هذه الأغلوطة أيضا اذا وافقنا على الأفعال أو الأفكار من تأثير اعجابنا بشخص صاحبها ، كأن نقر المذهب النباتي تقديرا لغاندى ، أو نعجب بالعلاج النفسى بالايحاء من تأثير انبهارنا « بالكاريزما » التى تميزت بها مارى باكر ادى .

على أن الأمر لن يحتاج الى أكثر من تأمل خاطف لكى ندرك أن سلطان أى شخص لا يعد سببا لتدعيم قيمة ما يقول . والأمر على عكس ذلك . فإن قيمة ما يقال هى التى تدعم مكانة الشخص . ومن ثم يكون امتياز الفكرة هو الذى يتعين أن يؤخذ فى الحسبان ، وهو الذى يتعين أن يحكم عليه من حيث ما يحتوى من قيم فى صميمه بغض النظر عن المصدر الذى صدر منه . فعندما تقدم على تقييم قول ما علينا أن نلتفت الى « من قاله » لأن ما يهم هو ما قيل .

فإذا ربطنا بين هذه النظرة وبين ما ذكرناه عن علم النفس والأخلاق، ولما كنا لا نقيم القضايا الأخلاقية من ناحية أصلها ، سنرى أن علم النفس (الذى يتناول الكلام من مصادر السلوك) ليس بمقدوره أن يدعى وجود هوية بينه وبين علم الأخلاق المعنى بالتقييم .

الأخلاق والدين

ثمة ميدان آخر غالبا ما يظن من باب الخطأ أن بينه وبين الأخلاق هوية . انه الدين . ولابد من بيان الاختلاف بين التسيئين .

فلا يخفى أن الدين يختلف عن الأخلاق من ناحية أنه يتناول مسائل الايمان والممارسات التى ترتبط بما هو علوى ومقدس ، وبخاصة

ما يتعلق بالإيمان في وجود عالم للخوارق ، غير أن هذه الناحية ليست هي الناحية التي تثير البلبلة . اذ كثيرا ما يقع الناس في خطأ الاعتقاد بوجوب استناد المواقف الأخلاقية - في نهاية الأمر - على المعتقدات الدينية ، لأن الدين هو أساس الأخلاق ، ان هذه فكرة راسخة . وكثيرا ما تكون مصدرا للوقوع في الخطأ .

ومن الناحية التاريخية ، فلقد نظر الى الفلسفة أحيانا على أنها مجندة في خدمة الدين ، كما أن الأخلاق هي الأخرى مجندة لخدمته كذلك . ولقد سادت هذه النظرة بوجه خاص في ابان القرون الوسطى ، عندما اعتقد أن الفلسفة « خادمة اللاهوت » ، وأن الاستدلال الفلسفي يستعمل - كلما أمكن - لاثبات الحقائق التي نشرها الله من خلال الكتب المقدسة والمعجزات والوحي السماوى ، ولكن في أية حالة اختلفت الفلسفة والحقائق المقدسة ، كانت الفلسفة ترغم على افساح الطريق لأن الأولوية لا يمكن أن تمنح للعقل المعرض للخطأ ، عندما تيسر كلمة الله كمصدر أساسى للمعرفة . فاذا اصطدم العقل والإيمان كان هذا في غير صالح العقل . فلا ينبغي أن تتخذ أئينا الصدارة على بيت المقدس ، وبمقدور الفلسفة أن تقدم العون لللاهوت على نحو مماثل لما فعله القديس توما الأكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤) في براهينه الخمسة لاثبات وجود الله (٧) ، ولكن عليها أن لا تتحدى العقيدة الكنائسية بحججها النقدية .

غير أن القرون الوسطى لم تشتهر (على نطاق واسع) باسم العصور المظلمة اعتباطا . وترى النظرة الحديثة أن الفلسفة مستقلة عن اللاهوت ، وأنها في غير حاجة للقيام بدور لتوكيد نظرات العقيدة المسيحية . ويستعمل الاستدلال الفلسفى الآن من قبل الدينين للانفصال ظاهريا عن العقيدة الموحى بها ، وللتفرقة بين الأجزاء النفسية من الكتابات المقدسة وتلك الحافلة بالخزعبلات والمعارف البدائية ، ولتقرير أى التفسيرات المتنافسة لارادة الله الأقرب الى الحقيقة . (وكما أشرنا آنفا ، فحتى اذا سلمنا بمعصومية الله من الخطأ ، فليس بمقدورنا الزعم بأننا نفسر ارادته تفسيرا معصوما من الخطأ) . ويستعمل غير الدينين الاستدلال الفلسفى أيضا كوسيلة تحليلية لسبرغور أسس العقيدة ، وكوسيلة لدعم الشك ، واذا كان سقراط

قد قال ان الحياة التى لم تفحص لا تستحق أن تعاش ، فاننا نقول الآن ان الايمان الذى لم يفحص لا يستحق التمسك به . فاذا استطاعت أية عقيدة دينية اجتياز اختبار الفحص النقدي ، آثلد سنكون محقين في قبولها ، ولكنها اذا اخفقت في اختبار المعايير النقدية ، في هذه الحالة وفي اغلب الظن سيتعرض للارتياح الايمان وليس الفلسفة .

ولقد حصلت الأخلاق على استقلالها الى جانب باقى فروع الفلسفة ، وينظر اليها الآن عادة على انها كاملة الاستقلال . وبالإستطاعة تفسير سبب تحرر الأخلاق بالرجوع الى تفرقة منطقية تمت قبل ظهور العصور الوسطى . ولقد ظهرت في محاوراة افلاطونية تدمى أوطيفرون ، وكشف عنها سقراط خلال أحد أبحاثه المعتادة في طبيعة الفكرة الأساسية . ولقد صيغت جميع كتابات افلاطون في صورة المحاورات ، التى قام فيها سقراط دوما على وجه التقريب بدور المتحدث الأساسي (وغالبا ما تجيء الحجج الأساسية في صفه) . وفي هذه المحاوراة بالذات يستجوب سقراط رجلا يدعى أوطيفرون حتى يستقطر منه تعريفا سليما للتقوى ، ويزعم سقراط أنه معنى بمعرفة الطبيعة الحقة للتقوى حتى يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد تهمة الزندقة التى وجهت اليه من قبل بعض مواطني « المدينة - الدولة » اثينا . والظاهر أن أوطيفرون هو الشخص الذى يسأل ، ويقوم افلاطون بالإجابة عليه ، لأنه أقام دعوى قانونية ضد والده لأنه تسبب في موت أحد الأرقاء . ويحاجي سقراط ويقول ان من يتهم والده بالزندقة أمام احدى المحاكم ، لابد بالتاكيد أن يعرف ماهية الفعل الصالح ومقوماته ، وأن سقراط لن يفعل ما هو أفضل من أن يصبح أحد مريديه .

ويستدرجه أوطيفرون ويعلن « ... ان كل ما يحبه الالهة صالح ومقدس ، وما يتعارض مع ذلك ويبغضونه جميعا فاسق » (٨) . غير أن سقراط يكتشف عدم كفاية هذا التعريف ، ويجب بالأتى : « النقطة التى أرغب - أولا - في فهمها هي هل تحب الالهة التقى أو المقدس لأنه مقدس ، أم أنه مقدس لأن الالهة تحبه » (٩) . وبعبارة

(٨) The Dialogues of Plato (ترجمها الى الإنجليزية (B. Jowett

الجزء الاول ص ٣٩١

(٩) نفس المصدر .

أخرى فان سقراط يسأل هل ترضى الآلهة عن الأفعال لأنها صائبة في جوهرها ، أم أن الأفعال تكتسب أحقيتها بفضل اقرار الله لها .

ربما بدت هذه التفرقة تافهة أو دالة على التعامل ، ولكنها تجر وراءها عواقب عديدة . فلو أن أحدا أقر الرأي الأول وقال ان الله يحب السلوك الذى يتصف باستقامته في ذاته . في هذه الحالة ستكون الأخلاق مستقلة عن الدين . ولن تعتمد الأفعال القويمة أو الخاطئة على رضا الله عنها أو عدم رضائه . ومع هذا فلو أقر أحد الحل الثانى ، سيكون معنى ذلك القول بأن الله هو خالق الأخلاق ، ويصبح السلوك صائبا بمجرد رضا الله عنه . وتمشيا مع هذا المعنى ، تكون الأخلاق مستمدة من الدين ، لأن الله هو الذى أضفى القيمة على الأفعال .

وفي المحاوره ، يرغب سقراط أوطيفرون على الاعتراف بأن التقى محبوب من الله لأنه تقى ، وأنه لم يعد تقيا لأن الله أحبه . فانه لا يستطيع أن يخضب السلوك بالحق ، ولكنه قادر فقط على الاعتراف بصفته الأخلاقية الكامنة فيه . فمثلا ليس في مقدوره أن يجعل القسوة جديرة بالثناء عن طريق اقراره لها ، أو يجعل الرحمة جديرة باللوم باستنكاره لها . فرغم أنه اله ، الا أنه ممنوع من تغيير القيم الأخلاقية أو تحريفها . وكل ما باستطاعته أن يفعله هو أن يقر الأفعال الصائبة بطبيعتها ، وأن يحرم الأفعال التى هى خاطئة في صميمها .

من هذا يتضح ان الدين لا يزود الأخلاق بأسسها . فحتى اذا اختفى الدين اختفاء كاملا من وجه الأرض ، واختفت معه فكرة الله ، ستظل هناك ديانة علمانية . فسيظل السلوك الحق حقا بغض النظر عن وجود الله أو عدم وجوده . فليس اذن تدهور الدين بحاجة الى أن يجر في اذياله أى تدهور مناظر في السلوك الأخلاقى . ولربما كانت هناك صلة سيكلوجية بين الأخلاق والدين (لوجود تداع بينهما في عقول الناس) ، ولكن ليس هناك ارتباط منطقى بينهما .

فكما قال براند بلانشار :

« الاعتقاد بأن الأساس القصى للواجب هو ارادة الله مسألة موضع شك . فهى تثير الشك أولا - لأنها تعنى فيما يتعلق بالاله انه يفعل ما يفعل لا لأنه حق ، وانما لأنه يرغب في ذلك . وهذا يجعل

شخصيته أدنى من شخصيتنا . وثانيا - لأنها تعنى - ضمنا - أنه إذا ارتأى قيامنا بارتكاب جريمة قتل ، فإن هذا سيجعل القتل حقا ، وهو ما يبدو - بكل وضوح - غير صحيح . فالقانون الأخلاقي قانون ثابت وموضوعي ، وسر صموده هو أن الخير خير بحق ، والشر شر ، والأخلاق التي تستند الى هذه الدعامة هي وحدها الأخلاق السليمة . ان من يقبل الأخلاق لأنها إرادة الله سيستخلص بطريقة طبيعية أنه إذا فقد إيمانه فإنه سيفقد كل سبب أو مبرر للأخلاق أيضا » (١٠) .

ومن الاعتراضات الشائعة التي تقام ضد هذه الحجة آنفة الذكر أنه إذا كان الله هو الخالق ، كما ينظر إليه في نطاق الدين التقليدي في الغرب ، فإنه آئذ سيكون قد خلق القيم الأخلاقية أيضا ، وسيكون باستطاعته تغييرها لو أراد ، والله لن يجعل القسوة حقا ، والرحمة خطأ ، ولكن هذا لا يعنى أنه ليس قادرا على جعلهما كذلك فوصفه الكائن الأسمى الذي خلق السموات والأرض فإنه مسئول أيضا عن المعايير الأخلاقية للجنس البشرى .

غير أن علماء اللاهوت لا يفترضون قط أن الله قادر على فعل كل شيء . فمثلا ليس بمقدوره أن يغفر للآثمين ، وأن لا يغفر لغير الآثمين . في ذات الوقت ، وأن يجيء بالمعجزات وأن يعجز عن تقديم المعجزات ، وأن يخلق العالم وأن لا يخلق العالم في الوقت نفسه . أن بمقدوره أن يمحو أفعاله وأن يبدأ مرة ثانية ، غير أنه في كل بداية جديدة س يلتزم نفس الحدود ، وباختصار فإن الله غير قادر على فعل ما هو متناقض ذاتيا من الناحية المنطقية . وهذا هو أساس النظر إليه دائما على أنه الله .

ان هذه هي الإجابة - عرضا - على لب الفلسفة العريقة التي تتساءل هل بوسع الله جل جلاله أن يخلق صخرة عظيمة الضخامة بحيث لا يتمكن من رفعها . والإجابة بنعم أو لا غير مرضية هنا . غير أنه بوسعنا الهروب من هذا المأزق بأن ندرك أنه حتى الله ليس بمقدوره أن يقوم بأفعال متناقضة ذاتيا . فهو مقيد بما هو ممكن منطقيا .

Morality and Politics ضمن مجموعة

... B. Blanchard (١٠)

مقالات بعنوان Ethics and Society اشرف على نشرها R.T. de George

وكما أن الله يمكن أن يتقيد بالمنطق ، كذلك بمقدوره أن يتقيد من ناحية قدرته على املء القيم الأخلاقية . فحقيقة عدم قدرته على تحويل الشرور الى فضائل اعتمادا على ارادته المقدسة لا تتنافر هي وقداسته . ومن هنا فحتى في حالة المؤمنين بالله فانهم سيظلون يعتقدون باستقلال الأخلاق عن الدين (١١) .

الأخلاق والفلسفة

وبعد أن وصفنا مجال اهتمامات « الأخلاق » ، وفرقنا بين موضوعها وموضوع العلم والدين بصح الآن أن نبين العلاقة بين الأخلاق وشتى فروع الفلسفة ، باعتبار « الأخلاق » فرعا من الفلسفة الى جانب الميتافيزيقا والأبستمولوجيا والمنطق والاستاطيقا . وتضم الفلسفة جميع هذه الفروع ، ويتكون نسيجها من تضافر هذه الخيوط . ومن ثم ولكي نزداد فهما للأخلاق فلا بد من قيامنا بالكشف عن طبيعة هذه المجالات ، وكيف تتبادل التأثير هي والاهتمامات الأخلاقية .

الميتافيزيقا

تمثل الميتافيزيقا لب الفلسفة . وقد اتخذت دراسة الواقع موضوعا لها ، من حيث طابعه الأساسي ونظامه وما يدور فيه . وبدت الميتافيزيقا في نظر أرسطو (٣٨٤ ق.م - ٣٢٢ ق.م) دراسة مفردة شاملة لما هو أساس في الوجود برمته . وقام أرسطو بتصنيف جميع الأشياء ودرجها تحت مقولات شتى كالجوهر والكيف والمقدار والاضافة (١٢) . وقد ينظر الى طريقته في تناول هذه الناحية (التي لا يلزم أن تكون تصنيفا) كنموذج لاهتمامات الميتافيزيقي . فلقد أراد أرسطو فهم الطبيعة الأساسية للواقع ، وحقائقه القصوى والمبادئ الأولى والماهية الكامنة ، وبحث في هل تعد النفس والموضوع والصورة والمادة والعلة والسبب والمكان والزمان حقائق - بمعنى ما - باعتبارها مضادة للظواهرات فحسب ، وحاول أن يرسم صورة الكون ، كما هو

(١١) انظر الى كتاب آخر للمؤلف Burton Porter بعنوان

Deity and Morality وايضا الى مقال K. Nielsen

بمعنوان
Some Remarks on the Independence of Morality from Religion

في مجلة Mind
The Basic Works of Aristotle, «Categoriae» — Aristotile (١٢)

بالفعل . وتسائل أرسطو عن كينونة الشيء (لو وجد مثل هذا الشيء) وهل هي عقل أم عدد ، أم شيء لا متناه ، كما بحث في كينونة الروح والله ، بل وتشكك في قوى الكائنات الانسانية وقدرتها على فهم الواقع ، مجزئاً او في جملته . وكما رأينا فقد اعتبر دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) وإيمانويل كانط (١٧٤٤ - ١٨٠٤) المهمة الأولى للميتافيزيقا هي قيامها بتحديد حدودها .

ويرغب الميتافيزيقى أيضاً في الكشف عن هل توجد غاية أو هدف للكون ؟ أى هدف قصى كيوم الحساب أو حد أقصى للتقدم التطورى لكل أشكال الوجود . ويتساءل عن وجود معنى كامن للكون ، أم أن جميع الأحداث تقع اتفاقاً ، بما في ذلك ظهور الحياة البشرية على الأرض . وهل يعد البشر جانباً طبيعياً من النظام المادى والآلى وليست لديهم كينونة روحية ، أى روح تسكن أجسامهم ، أم أن هناك تشابهاً بين الكون الخارجى والنفس الداخلية للكائنات البشرية ، وما لديها من وعى وإرادة وانفتاح نحو المثل العليا ؟ . وعندما يتساءل المرء على هذا النحو ، فإنه يكون في حالة تأمل ميتافيزيقى .

وتستغرق الأخلاق نفسها في الميتافيزيقا عندما تثير قضايا خاصة بالمكانة الأونطولوجية للقيم ، يعنى موضع القيم في النسق الكلى للواقع . كأن تتساءل حول وجود غايات معينة عند الأحياء لها أساس موضوعى ، وهل هناك مبادئ معينة لها أساس في الكون نفسه ؟ فمثلاً إذا اخترنا العيش تبعاً للطبيعة ، كأن نتبع فصولها ، ونعمل على أحداث تناسل بين أرواحنا وسكينتها ، ونتحفف في أفعالنا الى أن تصبح حركات بسيطة لاشباع الاحتياجات الأولية ، فهل نعد في مثل هذه الحالة قد ربطنا أنفسنا بالكون على نحو أساسى ما ؟ . وإذا اخترنا انماء إمكاناتنا الى أقصى حد سعياً وراء ادراك نفسنا المثلى لكى نصبح كل ما بمقدورنا أن نكون ، فهل سيتمشى ذلك والدور الأساسى الذى قصد أن تخدمه الحياة البشرية ؟ وعندما ندافع عن قيم الحرية والرحمة والعدالة والأمانة ، فهل تعد هذه القيم الطبيعية والكلية هي القيم الحققة التى يستطيع الدفاع عنها موضوعياً ؟ . وهل يحتوى الكون على قواعد جوانية (*) للحق والخطأ يمكن الاهتداء اليها ، واتباعها ، أم أن الكون خال من القيم ، ولا يحتوى على غير المادة الفيزيائية والوقائع الجافية ؟ وهل هناك بعد أخلاقى للكون يمثل جانباً من الواقع

الميتافيزيقى ، أم أن الكائنات البشرية تسخر الكون لخدمة مبادئها وغاياتها من خلال التزاماتها التي اختارتها بحرية ، وبذلك تصنع قيم الحياة بدلا من قيامها باكتشافها ؟ .

بمقدورنا أن نستشف من هذه الأسئلة كيف تتربط الأخلاق والميتافيزيقا بالضرورة . وحينما نبدأ في النظر والتساؤل : لماذا تفضل أنواع من الأفعال وسبل العيش على أنواع أخرى ، وكيف تسيطر على اهتماماتنا ، فإننا سنساق بالقطع الى تأمل قاعدتها القصية في النسق الميتافيزيقى للأشياء .

الابستمولوجيا

عندما يتأمل المرء كيفية الحصول على وسائل لمعرفة الواقع يرتكن اليها ، عوضا عن الاكتفاء بالنظر في طبيعة الواقع ، فإنه سيلقى نفسه حيال فرع ثان من فروع الفلسفة يدعى بالابستمولوجيا . ويعنى العالم الابستمولوجى كثيرا بما نعرفه بقدر عنايته بكيف تيسر له المعرفة ، فهو يسعى لتحديد كيفية امكان الحصول على المعرفة الحققة ، وكيفية التفرقة بين اليقينيات والفروض والتخمينات والمزاعم والمعتقدات والحقائق البيئة في ذاتها . انه يسعى لمعرفة كيف يستطيع التحقق من الأحكام التاريخية والقوانين العلمية والأحكام الاستطيقية والقضايا الرياضية والمعتقدات الدينية ، وهل تعد المدركات الحسية والعقل أو (الدراية الحدسية) وسائل موثوقة لمعرفة العالم ؟ .

وفي الحالات العادية ، لا يعنى الفرد بغير مضمون المعرفة أكثر من عنايته بأسسها ، ولكن قد تبرز مناسبات تصبح فيها معرفة كيف نعرف قضية هامة . ولنستشهد بمثل بعيد قريب عنا ، افترض أننا مسافرون في الصحراء ، ورأينا ما يبدو كأنه مسطح مائى بعيد عن طريقنا ، أى فى موضع لا يفترض وجود ماء به حسب معلوماتنا الجغرافية . بعدئذ سيصبح لزاما علينا أن نقرر هل نثق فى حواسنا التى تخبرنا بوجود ماء فى هذا الموقع ، أم نثق فى عقلنا الذى يخبرنا بعدم وجود مثل هذا الماء . وإذا كنا على وشك الموت من الظمأ سيكون من المسائل الحاسمة استنتاجنا أن الرؤية مرادفة للاعتقاد ، أو وصفنا الظاهرة بأنها سراب . وفضلا عن ذلك ، فإن قرارنا فى مثل هذه الظروف لا يمكن تجنبه . انه كما ذكر وليم جيمس : اختيار ارغامى . فعلىنا أن نقرر اختيار أحد الرايين ، لأن عدم اتخاذ القرار

هو نفسه اتخاذ القرار ! . ففي الواقع اننا سنكون في هذه الحالة قد اخترنا العقل وواصلنا خط سيرنا . من هذا يتضح ان علينا اما ان نعتمد على دليل حواسنا ، أو على أحكام عقلنا ، وبذلك يكون الاختيار الاستمولوجي أمرا لا مندوحة عنه .

ولا يخفى انه لا يصح القول بأن جميع القرارات الاستمولوجية مسألة حياة أو موت . ولكن الهدف من هذا المثال هو تعريفنا وجوب اقامتنا لمعيار يعتمد عليه للمعرفة ، والا فلن يكون أمامنا سبيل لتقرير ما هو قائم بالفعل ، وما هو مجرد « ظاهر » . وتنشأ الخلافات بين مختلف وسائل المعرفة مما يساعد على ظهور قضية المعرفة ، وإبرازها وإرغامنا على البت في مسألة كيف نحدد ما هو حق .

والصلة بين الاستمولوجيا والأخلاق واضحة . فكي نقرر أن قيما ما فيها غناء فأننا نساق في نهاية المطاف الى تفسير كيف عرفنا ان ذلك كذلك ، يعنى عندما نزع أولوية معايير أخلاقية ونماذج سلوكية بالذات ، فان علينا أن ندلل على هذا الزعم ليس بالاعتماد على التبرير الأخلاقي فحسب ، وإنما أيضا علينا أن نستند على براهين استمولوجية فلا بد أن يكون لكل أخلاق أساسها العرفاني ، وبغير ذلك ، لن تزيد أحكام القيمة أو تختلف عن الأهواء وأفكار المني . فليس بمقدورنا أن نجيب بقولنا : « انها بيئة في ذاتها » عندما نسأل عن مصدر الثقة الذي استندنا اليه ، في أحكامنا الأخلاقية ، لأن هذا قد يعنى أنها بيئة في نظرنا فحسب .

فمثلا كيف استطعنا أن نعرف أن الحفاظ على الحياة أفضل من ازهاق الروح ؟ فإذا سلمنا بأنه ليس باستطاعتنا الاعتماد على الحواس لكي ندرك أن الحياة أفضل من الموت ، فلن يكون بمقدورنا القيام بما هو أكثر من ادراك خصائص كلا الحالين . فكما هو الحال عند الحكم على الرياح فأننا نرى النتائج ، وليس الشيء في ذاته . فهل بإمكاننا إذن أن نستنتج أن الوعى أسمى من اللاوعى ، وإن كان من الصعب القول بأن هذا الحكم حقيقة عقلانية تتماثل وما يحدث عند حكمنا على حالة المتوازيين اللذين لا يتقابلان قط ، أو على قولنا : « العزاب هم الذكور غير المتزوجين » أو « مربع الوتر في المثلث القائم الزاوية يساوى مربع الضلعين الآخرين » . فهل ننسب هذه الدراية الى الحواس ، عندما نجرب التقدير المباشر لترجيح قيمة الحياة على الموت ؟ . غير أن الحدوس قد اشتهرت بتقلبها وتنوعها واختلافاتها

التي لا حصر لها من شخص لآخر . فكيف يعتمد على شيء متقلب وذاتي .
وغير قابل للبرهنة كأساس للمعرفة الأخلاقية ؟ هل بمقدورنا الاعتماد
على سلطان ما مثل حكمة الأبوين أو أى كتاب مقدس أو التقاليد وما لها
من ثقل ؟ كلا ! لأننا فى هذه الحالة نكون قد أقمنا شخصا ما أو شيئا
ما أو سلطانا كمعيار يعتمد عليه . وكان الواجب أن نحدد رأينا من
هذه المعايير أولا ، بينما هذه المعايير بالذات هى التى نشك فيها .

وبالاستطاعة التغلب على الكثير من هذه الاعتراضات ، ولكننا
أثرناها لبيان بعض الصعوبات التى تواجه إقامة أساس إبستمولوجى
للأخلاق . ولقد ذكر أننا أننا نستعمل معيار العقلية عند النظر الى
القضايا الأخلاقية . ولعل « الحس الأخلاقى » والدراية الحدسية
يلعبان دورا فى تحقيق المعرفة الأخلاقية ، وبخاصة المبادئ الأولى
للأخلاق . غير أن المشكلة هى وجوب الاهتداء الى معيار إبستمولوجى .
ما يستطيع القيام بدور أساسى فى إية نظرية أخلاقية .

المنطق

وثالث فرع من فروع الفلسفة يتصل بالأخلاق اتصالا جذريا
هو المنطق . وهذه الصلة واضحة أيضا . فكى ننمى المثل العليا .
للأخلاق على نحو نسقى راسخ لابد من اتباعنا لقواعد المنطق . وبغير
ذلك ، لن يتوافر لنا ما هو أكثر من الخواطر المتضاربة التى ربما كان
فيها تناقض متبادل .

ويختص المنطق بدراسة قوانين الاستدلال أو نظرية البرهان .
والاستدلال الصحيح هو موضع الاهتمام الأساسى فى المنطق ، ولا تهم
فى هذا الشأن المادة التى يجرى الاستدلال عليها ، أو حتى هل أدت
الحجج الى الاهتداء الى نتائج صحيحة . فما يعنى به المنطقى هو صورة
المحاكاة المنطقية فحسب ، وأن يكون نسق الفكر صحيحا اعتمادا
على تسلسل استدلالاته .

ويجمع عمل المنطقى بين ناحية موجبة وناحية سالبة . اذ يرغب
المنطقى فى اضافة الوضوح على إجراءات المحاكمة الصحيحة ، والكشف
عن اغلاط الاستدلال التى يمكن اكتشافها فى مثل هذا القياس :
« لا شيء أفضل من طبيب بارع » - « والطبيب الخائب أفضل من
لا شيء على الإطلاق » - « الطبيب الخائب أفضل من الطبيب البارع » !

وبطبيعة الحال ، في هذا المثل جاء الخطأ المنطقي من غموض كلمة « لا شيء » . والجملة الأولى ، وتسمى « المقدمة الأساسية » للقياس يمكن إعادة صوغها بحيث تتحول الى : « ليس هناك شيء يضارع الطبيب البارع » بينما الجملة الثانية أو المقدمة الصفري تترجم الى « الطبيب الخائب أفضل من لا شيء على الإطلاق » . وبمجرد ايضاح هذا الغموض سيكتشف أن النتيجة التي ذكرناها آنفا لن تترتب على المقدمتين .

وتصح قواعد الاستدلال الصوري في حالة المنطق الاستقرائي والمنطق الاستنباطي . ففي المنطق الاستقرائي يستدل الحكم العام من الحكم الجزئي . فاذا شاهدنا عددا وفيرا من النباتات الخضراء ، واكتشفنا قيام كل منها بتكوين النشا عندما يتوافر الضوء ، فأننا سنستنتج منطقيا أن النباتات الخضراء بوجه عام تكون النشا عند وجود الضوء . وتعتمد درجة احتمال النتيجة على كفاية الاستقصاء أو الاستبيان . فاذا استند التعميم على مشاهدة حالتين سيكون - بطبيعة الحال - أضعف من التعميم الذي روعى فيه ما يحدث في حالة بضع آلاف من الحالات . وفي المنطق الاستنباطي يجري الاستدلال من العام الى البداية الجزئية . فمثلا في حالة قضية مثل « جميع الأسماك لها خياشيم » ، فاذا كانت فئة الحيوانات البحرية مارلين من الأسماك ، سيكون لمارلين خيشوم .

وتتشابه الأخلاق هي وباقي الدراسات في وجوب اتباعها للمعايير المنطقية عند انشاء نسق للأفكار . وليس من المتعذر الاهتمام الى نتائج صحيحة اعتمادا على حجج غير منطقية ، ولكن في هذه الحالة تكون النتائج قد جاءت صحيحة عفوا ، وليس عن طريق المنطق ، فمثلا بوسعنا الحاجة والقول بأنه لما كان الرقص يسعد الناس - والمواطنون الأمريكيان وحدهم بمقدور أحدهم أن يصبح رئيسا للجمهورية - لذا فان الأرض تدور حول محورها . وفي مثل هذا المثل ، جاءت النتيجة صحيحة بمحض الصدفة ، وليس عن طريق المنطق . فلا وجود لصلة عقلانية بين الجمل الثلاث رغم صحة النتيجة . وعندما يتبع أي برهان قواعد التفكير المنطقي ، سيكون الأقرب الى الاحتمال هو الاهتمام الى نتيجة صحيحة ، لأن الاستدلال قد اتبع شكلا نسقيا ، وليس من شك أنه عندما تكون مقدمات البرهان الاستنباطي صحيحة ، واتسمت صورة القياس بصحتها ، فان النتيجة ستكون صادقة

بالضرورة . وهكذا يتضح أنه من النافع لأى انسان يعنى بإنشاء نظرية سليمة للأخلاق أن يوجه الانتباه الى صحة العملية الاستدلالية .

الاستطابقا

والاستطابقا هى الفرع الرابع من الفلسفة الذى كثيرا ما يضم الى الأخلاق ويجمع بينهما تحت عنوان نظرية القيمة أو الأكسيولوجيا . فالأكسيولوجيا تتناول أساسا مسألة تقرير معايير الحكم على الفن . وبالإستطاعة إثارة العديد من الأسئلة ذاتها عن قيمة العمل الفنى ، وقيمة أى فعل أو مثل أعلى ، فعلى سبيل المثال ، بمقدورنا التساؤل : هل يوجد أساس موضوعى للتقييم (وفى حالة الفن يدور السؤال حول مدى ما يراه المشاهد من جمال فى الأشياء) ، وإلى أى حد يستطيع الحكم على الشخص تبعا لما حققه أو أنتجه . وثمة سؤال عام آخر فى الاستطابقا يتعلق بالتقدير الذى يباح للشخص لمتابعة اهتماماته الفردية بمعزل عن الالتزامات التى يدين بها للمجتمع فى جملته . فمثلا هل بمقدور الفنانين أن يتبنوا مبدأ الفن للفن ، وضماؤهم مطمئنة دون نظر الى التأثير الأخلاقى لرؤياهم على البشرية ؟ .

وكما يبين من هذا السؤال الأخير ، فإن الاستطابقا والأخلاق يلتمان معا قضية الابتدال . إذ يعتقد بعض الفلاسفة أن العمل الفنى الحق – بحكم طبيعته – لا يمكن أن يكون مبتدلا ، لأن الجمال والخير شئ واحد . فلو كان الفن جميلا محطا ، لكان هناك تناقض داخلى بين الصفتين . على أن هناك بعضا آخر يعتقد أننا إذا استبعدنا الجمال جانبا (١٢) ، سنرى أن العمل الفنى قد يكون مؤثرا استطابقيا ، ولكنه سيكون فاسدا أخلاقيا ، أى يفسد المجتمع ، ويحط من شأنه بفعل تأثيره الحسى والشعورى . ولقد أدرجت مؤلفات جان جينيه والمركز دى ساد (*) أحيانا ضمن هذه الفئة ، وإذا كان هناك سؤال أخلاقى حول الرقابة ، وهل يجوز تحريم ما هو مبتدل ، أم يتعين أن

★ Jean Genet (١٩١٠ - ١٩٨٦) والمركز Alphonse François de Sade

(١٧٤٠ - ١٨١٤) .

(١٣) لا يلزم أن تصنف الأعمال الفنية بالجمال حتى تتوافر لها الجاذبية الاستطابقية . وفى القرن الحالى ، لا يحاول معظم الفنانين تحقيق الجمال فى أعمالهم . فبالمقدور أن يكون العمل الفنى مشريا فكها وعميقا ومقلقا وقادرا على التسامى نأ .. وهلم جرا بدلا من أن يكون مستحبا وباهرا .

يترك للمتلقين حرية الحط من أنفسهم - اذا شاءوا - (شريطة أن لا ينقلوا تجربتهم المنحطة للآخرين ؟) ، وأيهما له الصدارة في حالة الفن المبذل : الجانب الأخلاقي أم الاستطيقا ؟ هل الأهم هو أن يكون الفن في متناول الكافة أم حمايتهم من الابتذال ؟ .

ومن المحاولات التي جرت لتجنب المشكلة الزعم بأنه بالرغم من أن الفن قد يتصف بالابتذال ، إلا أنه من الواجب أن يكون ميسورا للكافة ، لأنه لا يحدث أى ضرر فعلى ، فلم يسمع عن كتاب الحق أذى لأى إنسان . هذا هو ما يقال . ولكن لو صح أن الفن لا يؤذى الناس قط ، فإن معنى ذلك ، أنه لن يفيدهم أيضا ، وأنه بلا ارتباط بالحياة ، ولا يؤثر في توجهات الأفراد أو مسالكهم على نحو أو آخر . ولا يخفى زيف هذا الزعم ، ولن يعتنقه - يقينا - أى إنسان ينظر الى الفن نظرة جادة . اذ يعتقد معظم الفنانين أن ما يدعونه له بعض الأثر على المجتمع ، ولولا ذلك ما استمروا في الإبداع . وربما كان من الحالات النادرة قيام أحد الفنانين بالإبداع لنفسه فقط ، أى يقوم بنحت تمثال في الصباح ، ثم يهشمه في المساء . أو يكتب في أحد الأيام ، ويحرق ما كتب من صفحات في اليوم التالي . فبوجه عام يسعى الفنانون لآحداث تأثير في الآخرين عن طريق فنهم ، ويعتقدون أن بمقدورهم تحقيق ذلك . فالقول بأن الفن له تأثير يبدو أقرب الى الحقيقة ، ولا يستبعد أن يكون هذا التأثير خيرا أو شرا ، ومن هنا تكون مسألة الرقابة لخير المجتمع مسألة سليمة .

ثمة نقطة أخيرة تلتقى فيها الأخلاق بالاستطيقا ، وتستحق التنويه . فمن وقت لآخر ، يظهر اقتراح بالحكم على قيمة الحياة بالرجوع الى مسلكها تجاه الفن . وتمشيا مع هذا النظرة ، فإن ما يتم إنجازه لا يقترب في شدة أهميته من كيفية الانجاز ، يعنى يعد فحوى العمل ذا أهمية تفوق اسلوب التناول ، وبدلك يكون للطابع الصدارة على المادة ، فاذا استطاع شخص العيش بطريقة مبهرة متمتعاً بروح عالية وباللطف والسكينة ، واذا توافرت له شخصية متوافقة تحس بما يشعر به الآخرون ، آثلا لن يكون لما يختار في أفعاله من مسلك أى أثر يذكر ، ويكون الطريق الذى اختاره لتسيير حياته هو ما يهم ، وليس المسلك بالذات ، لأن جميع ما سيصدر من هذا الشخص من أفعال سيتصف بالجمال . ما من شك في وجود مشكلات خطيرة تترتب على قبول هذه النظرية ، لا سيما اذا نظرنا في مسألة هل يصح

التفاضى من مرتكبي عمليات الاغتيال ، اذا اتبعوا أسلوبا يتسم بالجلال . ومع هذا فان هذه النظرية تستهوى الناس بدرجة ملحوظة ، وتستحق التنويه كحالة تتناغم فيها الاستاطيقا والأخلاق . ففى هذه الحالة اتخذت الحياة التى هدبتها الاستاطيقا كمعيار للامتياز . وبمعنى ما فأننا قد عدنا الى فكرة وجود ترادف بين الخير والجمال - لا فى الفن وحده - وانما فى الحياة الانسانية التى تحولت الى عمل فنى .

وهكذا يكون للميتافزيقا والأبستمولوجيا والمنطق والاستاطيقا موضع فى انشاء النظريات الأخلاقية ، ومن هذه العلوم جميعا ، ومن الأخلاق يتألف ميدان الفلسفة .

وتعين أيضا الاشارة المقتضية الى الفلسفة السياسية . فرغم انها ليست فرعا من الفروع الخمسة الأساسية للفلسفة ، الا انها ذات أهمية . فبينها وبين الأخلاق صلة وثيقة . واذا عرفنا الفلسفة السياسية بمعناها الواسع سنرى انها تتناول النظريات الخاصة بالصورة المثلى للحكومة ، وطبيعة الدولة وغايتها بالإضافة الى الغاية القصوى لفرض الدولة سلطتها على الأفراد . وعندما ننظر فى كيف يتعين تشكيل الدولة بحيث تتمكن من تحقيق الحد الأقصى للخير لمواطنيها سيبين ان الفلسفة ستعتمد على قاعدة من الأخلاق لتحديد ما يتعين أن تتصف به مقومات الحياة الكريمة على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة . فعلى سبيل المثال ، لقد تصور أرسطو كتابه « الأخلاق النيقوماخية » كمكمل ضرورى لكتابه عن السياسة . ويمثل الكتابان - فى الحق - جزئين من كتاب واحد . وبدأ أفلاطون كتاب الجمهورية بنقاش معنى الفضيلة والعدالة عند الفرد ، ثم قام بانماء نظريته الشهيرة عن الدولة العادلة باعتبارها شبيها طبيعيا للفرد . اذ بدت الدولة فى نظر أفلاطون عبارة عن الفرد فى صورة مكبرة . فهناك تناظر بين طبيعة كل منهما وبين الأداء المثالى لوظيفتيهما . وعلى الرغم من عدم اعتراف معظم الفلاسفة بوجود هوية بين الدولة والفرد بمثل الوثوق الذى رآه أفلاطون ، الا أن هناك ارتباطا منطقيا بين الحدين . ويتوق كل من يعنى بخير المخلوقات البشرية الى فهم ماهية البناء السياسى القادر على الارتقاء برفاهية الفرد الى أقصى حد له . وفى مقابل ذلك ، فاذا أريد انشاء نظرية لليوتوبيا السياسية ، سيتوجب على الفرد أن يعرف - أولا - ما هى مقومات الرفاهية البشرية . وهكذا يكون هناك ترابط متبادل - بالضرورة - بين الفلسفة السياسية والأخلاق .

الأخلاق

لقد عرفنا كلمة الأخلاق ذاتها خلال هذا الفصل . غير انه ربما كان من النافع وصف مجالها وصفا ادق . فبوصفها فرعا من الفلسفة ، فإنها تهدف الى البحث في طبيعة الحق والخير . وتشير كلمة **الحق** الى الأفعال والسلوك والتصرفات ، وبقدر عناية علماء الأخلاق بالحق والباطل فانهم يقومون بالبحث في أخلاقية أفعال مثل الوفاء بالعهد والانتحار وقول الصدق والسرقة والخداع الذاتى والأمانة والاستغلال والرحمة . ويتناول هذا الفرع من الأخلاق أيضا الواجبات والالتزامات والعلاقة بين **الحق** وال**يئبقيات** والوسائل والغايات والأعداء والعفو والمسئولية . ومن ناحية أخرى تنطبق كلمة **الخير** على الغايات والأهداف أو أغراض الوجود والأسباب الأساسية للعيش تبعا لاساليب معينة ومعتقدات معينة للسلوك ، ويشير أحدهم الى شخص عاش حياة ثرية أو حياة تافهة ، أو حياة هائلة رغم فقره . وبهذا المعنى يكون الأخلاقى أو الفيلسوف الأخلاقى قد بحث مسألة الحياة الكريمة : ما هى الأهداف التى يتعين على الناس اتباعها حتى يحققون لأشخاصهم حياة ناجحة ؟ . ما هى مقومات السبب الصحيح للعيش ، وما هى الغايات التى يتعين أن تحفز الناس فى اختياراتهم للحياة ؟ .

ان هذا القسم الأخير من الأخلاق هو الذى يمثل موضوع هذا الكتاب . ونحن معنيون هنا بما يقرب من الاكتفاء بفحص مختلف النظريات الخاصة بالحياة الكريمة ، وتقييمها ، كما جاءت عند الفلاسفة الأخلاقيين ، وبالاقتراحات البديلة والنظرات المكملة فى موضوع غاية الوجود الانسانى . ولن نتناول مسائل الحق الا بمقدار اسهامها فى فهمنا لبعض غايات الحياة وتقييمها .

ولن يقتصر الاهتمام بمشكلة الحياة الكريمة - بطبيعة الحال - على المفكرين النظريين المحترفين ، لأننا جميعا مهومون ببحث أفضل طريق للحياة ، غير أن الفيلسوف الأخلاقى ينحو الى الكشف عن المسألة بطريقة أكثر نسقية ورسوخا ، بعد احاطته بمختلف النظريات التى طرحت خلال تاريخ البشرية . اذ يستعين عند بحثه للقضية بخبرته فى تقييم الادعاءات المتنافسة ، وفى انشاء نسق أصيل للفكر . ومن هنا تكون كشوف الفيلسوف الأخلاقى أجدر بالانتباه والنظر من الأفكار العشوائية التى تمثل الجانب الأكبر مما يدور فى عقول الناس .

وفي الوقت نفسه ، ولما كانت القضايا المتضمنة تتسم بكليتها ، فإن بمقدورنا أن نتعرف على نظريات الفيلسوف الأخلاقية ، وأن نقدر محاولات البعيدة عن البساطة . وليست هذه النظريات بالشئ الذي يتجاوز قدرتنا . فنحن نرغب أيضا في تقييم المعنى الذي ينسب لمختلف أنواع العيش التي يحياها الآخرون ، الى جانب رغبتنا في ادراك معناها ، ونود أن ندرك الأهداف والمبادئ الأساسية التي تدور حولها الأفعال الانسانية . ونحن بالمثل مهتمون بالبحث عن أفضل سبيل للعيش ، ومن هنا فلا يعد من المسائل الأكاديمية البحتة البحث فيما رآه بعض أصحاب العقليات المتميزة الأسباب الصحيحة للوجود في العالم .

خلاصة الفصل

ناقشنا في هذا الفصل كيف يتأمل الناس - بوجه عام - غاية حياتهم ، وكيف ينظرون الى امكان تحقيق مثلهم العليا للحياة الجديرة بالعيش . وذكرنا انه بإمكاننا في الأخلاق - التي تختلف في هذا الشأن عن العلم - الاعتماد على معيار المعقولة لتحديد صحة أية نظرية ثم تحدثنا عن ثلاثة معايير للمعقولة مع ذكر أمثلة لكيفية تطبيق كل منها . وقد سلمنا بصحة العقل كمقياس لتحديد الحقيقة ، وكشفنا عن المشكلات المرتبطة بهذا الافتراض .

وفرنا بعد ذلك بين الأخلاق والعلم في جوانب أخرى غير الناحية المنهجية ، وأوردنا مثالين رئيسيين لتصوير الاختلاف . وفي هذا المقام ، تحدثنا عن أغاليط النظرية الطبيعية ، وشرحنا مدى ارتباطها ، ثم حددنا الاختلاف بين الأخلاق والعلم الاجتماعي للسيكلوجي ، واستشهدنا بالأغلوطة المرتبطة بالوراثة لزيادة الايضاح . ثم جاء بيان كيف تعد الأخلاق مستقلة أو منفصلة عن الدين . وجاءت الإشارة الى محاوره أوطيفرون لأفلاطون لتفسير الأساس المنطقي لاستقلالها (الأخلاق) .

ثم حددنا الصلة بين الأخلاق ومختلف فروع الفلسفة ، بما في ذلك الميتافيزيقا والابستمولوجيا والمنطق والاستاتيكا والفلسفة السياسية . وانتهى الفصل بعرض للأخلاق في صورتها الأساسيتين : كدراسة للحق ودراسة للخير . وسنركز اهتمامنا في هذا الكتاب على مختلف النظريات الخاصة بمقومات الحياة الكريمة أو الخيرة .

ثانيا - الحق والخير

الحق

كما ذكرنا آنفا ، فان كلمة الحق تشير الى الأفعال القويمة من الناحية الأخلاقية ، وتمثل - عادة - في قواعد مصنفة للسلوك . فمثلا يوسع الفيلسوف الأخلاقى الدفاع عن أحقية تبجيل الالتزامات أو احترام قدسية الحياة ، وبمقدوره أن يحاجى ضد النظر الى الآخرين كوسائل وليس كغايات في ذاتهم . كما أن من حق الفيلسوف أن يشجب أفعال القتل والسرقة والزنا ، ويؤيد مبادئ من أمثال مبدأ الدعوة الى سداد الدين ، أو مبدأ التحلى بالانصاف والكرم ، والعمل وفقا لما تمليه المسؤولية حيال المجتمع . وللأديان أيضا مجموعات من المبادئ والقواعد الأخلاقية ابتداء من شريعة حامورابى فى بلاد ما بين النهرين (١٨٠٠ ق.م) والطريق الثمانى للبوذية (٥٢٠ ق.م) الى الوصايا العشر فى موعظة الجبل . وتترأس عادة القائمة بعض « النواهى والمحاذير » وتفق « المباحات » عددا . وتتسم المحرمات بسوء حظها لأنها قد تقوى الرغبة فى الحصول على ما يحرم . ومن وجهة نظر سيكلوجية ، فانها ذات تأثير محدود فى كبح جماح السلوك . ويفوق « التشجيع الموجب » شجب الأفعال فى اثره على تقويم السلوك .

وعندما نشرع فى تحليل معنى الحق فاننا نقابل مشكلة واحدة تصدمنا صدمة قوية . انها صعوبة العثور على مبدأ استطاع الصمود أمام الاختبار النقدى ، فتمشيا والعادات المعاصرة والمعتقدات التى نعتنقها ، يحق - كما بينا - تبجيل الالتزامات واحترام قدسية الحياة ، غير أن بعض الالتزامات ما كان ينبغى أن تحدث كالتزامك الشخصى نحو شخص يريد إلحاق الضرر بك ، أو الالتزام الشخصى بممارسة الاجرام . وفى مثل هذه الحالات ، سيكون من الخطأ الحرص على الالتزام ، بل ويلزم التراجع عما بدأناه . وفيما يتعلق بقدسية الحياة ، فلا يخفى

أننا لا ننظر الى الحياة كشيء مقدس عندما نقتل في سبيل الدفاع عن وطننا (فلم يمض وقت طويل على اعلان سيدنا موسى للوصايا العشر من فوق جبل سيناء حتى رأيناه يشتبك في حرب دموية) . ومع هذا فان الوصية الخامسة « تنهى عن القتل » . وفضلا عن ذلك ، فان كثيرين يشعرون بإمكان النظر الى الحكم بالاعدام كرد منصف على ارتكاب جرائم معينة كالتجسس أو القتل أو الاختطاف . وربما نظر الى افعال مثل القتل بدافع الرحمة كاجراء شجاع وانساني كحالة مريض يعانى في المراحل الأخيرة من مرض عضال ميؤوس من شفائه ويتمنى الموت . وفي مثل هذه الحالات ، ربما نظر الى القتل كواجب أخلاقى ، وليس خطأ أخلاقيا .

وعلى ضوء الاستثناءات العديدة للمبادئ التى تتبادر فورا الى الذهن يبدو من الصعب الدفاع عن أى مبدأ أو الاعتراف بصحته . اذ يقال لنا بوجوب الحفاظ على العهد ، وان كان ذلك لا يتضمن يقينا الوعد باعادة لفافة تحتوى على الهويين أو رزمة من العملة الزائفة أو قنبلة أحد الارهابيين . أو ربما اعتقدنا خطأ السرقة ، ولكننا عندما نتعرض للجوع من اثر العيش في ظل نظام اجتماعى ظالم ، فاننا سنعتبر سرقة الطعام أمرا له ما يبرره . وقد ينظر الى هذه الفعلة على أنها واجب وطنى ! أو ربما نكون قد نشأنا على الاعتقاد بأن العنف شر ، ولكن في المواقف السياسية التى يتولى فيها المنحطون مراكز يتحكمون فيها في الأفاضل ، ولا يستطيع ازاحتهم من هذه المراكز بالحسن ، هنا قد تظهر آراء تدعو الى الثورة والغضب . ولعلنا نقبل أيضا الأمانة كواحدة من القيم ، ولكننا قد نعزف عن اتباع هذه القيمة اذا كان الشخص مصابا بضعف في قلبه ، وقد يتسبب قوله للصدق في قتله ، وسيغتفر خوفه من قول الصدق في حالة مواجهته لرجل يحمل قنبلة في يده ، وينظر شذرا اليه ، عندما يبادره بالسؤال عن أين اتجهت زوجته التى يطاردها . هنا يحثنا الواجب الأخلاقى على التفوه بالكذب ، وتبرير ذلك بأنه عمل أخلاقى اضطرارى .

وهناك مشكلات تتعلق بكل قيمة يمكن أن تخطر على البال ، بما في ذلك الفضائل الكلاسيكية السبع : البصيرة والصبر والعفة والعدالة والايمان والامل والكرم . فهل يعنى هذا استحالة العثور على أى مبادئ للايمان بهذه القيم ، أو بالأفعال التى يمكن الدفاع عنها أخلاقيا ؟ . دعونا نلقى نظرة على الموقف ، لقد نجمت الصعوبات التى نلقاها من الزعم بأن الاستثناءات تقلب المبادئ . غير أن الأمر مختلف

عن ذلك ، لأن الاستثناءات تعزز المبادئ العامة . فعندما نكتشف بعض حالات تتعارض هي وما نراه حقا بوجه عام ، سترتب على ذلك تدعيم وجود عدد قليل من الحالات العاكسة لمعتقداتنا ، وسينظر الى هذه المعتقدات على انها صحيحة . وهكذا فان وجود استثناءات لمبادئ مثل التحلي بالأمانة وصون الحياة والحفاظ على الثقة . . الخ ، فانها لا تلغى هذه المبادئ ، ولكنها على الأرجح تدعم صحتها .

واذا جاءت الغلبة للحالات المعارضة على الحالات المؤيدة عندئذ سيتعين علينا اعادة النظر في المبدأ العام . بيد اننا لا نفعل ذلك عندما تكون الأمثلة المعارضة قليلة العدد . وبالإضافة الى ذلك ، اذا اعتقد أن المبدأ قانون مطلق فانه سيتعرض للهدم ان وجدت أية استثناءات له ، لأن الاستثناء يضعف القوانين ، كما حدث مثلا في حالة قانون الجاذبية بعد اكتشاف جبال على الأرض معدومة الوزن . اما اذا نظرنا الى المبادئ على انها قواعد عامة أو ما يسمى باللغة الاصطلاحية *prima facie obligation* (واجبات واضحة) ، هنا سينظر الى الحالات المعارضة النظرة المناسبة لها ، أى كأمثلة استثنائية . وبحكم كونها استثنائية فانها ستدعم أحقية المبادئ العامة .

ثمة نقطة اضافية يتعين ذكرها في هذا المقام . فنحن اذا انتهكنا ما لدينا من مبادئ للحق ، كأن نرتكب عملية قتل عندما نظن اننا بذلك نحافظ على الحياة ، فاننا لن نكون آثمد قد اعترفنا بأن القتل حق ، وسيكون معنى ما ذكرناه هو أنه من المسموح به القتل في سبيل قيمة اسمى ، وسيظل القتل خطأ ، ويظل الحفاظ على الحياة حقا ، غير أننا سنعلق تشبثنا بهذا المبدأ - مؤقتا - من أجل بعض الاعتبارات القهرية . ومن هنا فان من يزعمون أن القتل حق سيكونون قد ابتعدوا عن الدقة في زعمهم ، ولربما بدأ ذلك كعلامة اضطراب في تفكيرهم وبعبارة أخرى ، فان القتل سيظل دائما خطأ ، ولكن قد يسمح به في ظروف معينة ، ستسمح به .

الحق والينبغيات (*)

جاءتنا هذه الفكرة الأخيرة بتفرقة أخرى في علم الأخلاق بين « الحق » و « الينبغيات » . واذا تحدثنا على وجه الاجمال قلنا ان

Oughts

(*)

ما افترضناه هو أن ما يتصف بأحقية ينبغى أن يتبع . وفي مقابل ذلك ، فإن الفعل ينبغى أن يجرى لأنه حق ، ومن ثم فلربما بدا من القريب قولنا لأى شخص « أننى أعرف أننى أخبرتك أن هذا الفعل حق ، ولكن لماذا اعتقدت أنه ينبغى عليك فعله » . أما إذا طرحنا هذا المعنى بصورة مختلفة ، فأننا سنقول : أن امتداح فعل ما قد يبدو متضمنا التوصية بأدائه . فإذا أثينا على مسلك ما ، فإنه سيبدو من الطبيعى أن ما عنيناه - ضمنا - هو تزكية مجارة الآخرين له .

ومع هذا فإن الصلة بين الحق والينبغيات ليست بالصلة غير القابلة للانفصام . فمثلا ، وكما رأينا فإن الحفاظ على الحياة حق ، ولكن أحيانا ينبغى عدم القيام به . والحفاظ على العهد حق ، ولكن فى بعض الحالات معينة ينبغى علينا أن لا نحرص على هذا المبدأ . وباختصار ، فأننا نواجه فى مثل هذه الحالات مفارقة تعنى أن علينا أن نفعل ما هو خطأ ، وينبغى علينا أن لا نفعل ما هو حق .

وهذه مفارقة جديرة بالملاحظة ، ولكنها لا تستحق السكوت. عندها ، لأن المناقشة السابقة عن الاستثناء من المبادئ قد بينت لماذا قد تظهر فجوة من حين لآخر بين الحق والينبغيات . وبوجه عام ، فقد يحدث تطابق بينهما ، يعنى فى الحالات التى نحكم فيها على الفعل بأنه حق ، سيكون بمقدورنا أيضا أن نتوقع أن الفعل ينبغى أن يجرى . ومن هنا يتعين أن ينظر الى الحق والينبغيات على أنهما منفصلان ، ولكنهما مرتبطان أساسا (١) .

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالحق الى جانب توطيد المبادئ ، وإن كان ذلك بقدر أقل . فالتوفيق بين الحق والخير يتعلق بالطريقة التى تتبع فى تقييم الطابع الأخلاقى للأفعال . وفى تاريخ علم الأخلاق ثمة ثلاثة اتجاهات يمكن التعرف إليها وقد سميناها « المقصدية والغائية والصورية » (*) .

(١) انظر الى مناقشة مسألة الحق والينبغيات والنوامى فى كتاب The Language of Morals — R.M. Hare (الفصل ١٠ والفصل ١١) .

★ مقصدية Intentionalism — غائية Teleologism —
— صورة Formalism — أو Deontologism

المقصدية

تبعاً للنظرة المقصدية ، يتعين تقييم السلوك تبعاً للمقصد (أو الدافع) عند الفاعل الأخلاقي (٢) . ويقال ان مواقف الفعل غالباً ما لا تكون تحت امرة الشخص ، ومن غير المقدور - بالضرورة - التكهّن بها . فكل فعل له ذبول ، وتشع منه ذبذبات تنتهى عند حافة خارجية في احداث المستقبل في موضع مجهول ما . غير ان الفاعل يسيطر على نواياه أو مقاصده . وهذا هو ما يتعين الحكم عليه . فاذا كانت للشخص مقاصد تستحق الثناء لأدائه فعل ما . آتئذ سيستطاع الحكم على الفعل بأنه جدير بالثناء بفضل النظر عن انتهائه على نحو غير مستحب . وبالمثل فلو كانت لأحد ما مقاصد شريرة ، فان الفعل سيستحق اللوم حتى لو تصادف ان ظهر ان نتائجه كانت نافعة . فاذا قصد شخص الكذب ، ولكنه ذكر الصدق عفواً ، فتبعاً للمعايير المقصدية ، فانه سيكون قد اقترف خطأ أخلاقياً . اذ ما يهم هو أن تتوافر للشخص النية الطيبة أو المقصد الحسن ، (وأن يكون قلبه في موضعه الصحيح) (٣) .

فمثلاً اذ استعار أحدهم سيارتك ، وحدثت له حادثة مريضة عقب ذلك ، فانك قد تشعر بمسئوليتك ، وتلوم نفسك لوقوع الكارثة ، ولسان حالك يقول : « لو أنني لم أعره سيارتي . . » غير أن نصير المذهب المقصدى قد يقول : ان ما تستحقه في هذا الموقف هو الثناء وليس اللوم . ويحاجى بأنه على الرغم من أن الشخص ما كانت لتحدث له هذه الحادثة لو أنك لم تعره السيارة ، الا أنك لا تستحق اللوم على شيء ما كان بوسعك أن تتكهّن به . وبالمقدور امتداحك لأنك كنت كريماً ، واستجبت لحاجة شخص آخر . نعم لقد فعلت الشيء الصحيح ، ولكن تصادف أن انتهى بمأساة . فلما كانت مقاصدك طيبة لذا يعد سلوكك حميداً ، أما العواقب غير المنظورة لفعلتك فغير ذات موضوع من الناحية الأخلاقية .

لا يخفى امكان تجنب الجهل بنتائج الفعل في بعض الحالات . انها الحالات التى نعرف فيها العواقب سيئة الحظ التى قد تترتب ،

(٢) أحياناً يفرق بين الدافع والمقصد بدلاً من النظر اليهما كمتراذفين فعندما تستعمل كلمة المقصد يكون ذلك للدلالة على شيء يشغل ارادتنا الواعية ، أما الدافع فيدل على الشعور الذى يدفعنا الى ارتكاب شيء ما .
(٣) طبقاً للتعبير الانجليزى ، ويرادف عندنا القول بأنه فعل ذلك وهو مستريح الضمير .

ونصر رغم ذلك على فعلها ، ومن ثم فإننا نستحق أن نلام (٢) ، لأن المعرفة آتتد بالعواقب قد تمثل جانباً من مقصدنا . أما عندما يكون جهلنا بما سترتب على فعلنا مستقبلاً أمراً لا مفر منه ، في هذه الحالة فقط يكون المقصد وراء فعلنا أمراً ذا بال عند تقييم قيمته الأخلاقية ، وليس النتائج غير المتوقعة .

ونقد حل أرسطو - عرضاً - مسألة الجهل في مقابل المسؤولية ، واستنتج امكان التماس العذر للشخص ، لو كان الجهل المتضمن أمراً لا يستطيع تجنبه . فمثلاً ليس بمقدورك أن تتكهن بموت شخص قادم لزيارتك بناء على دعوتك اثر صرع البرق له . ففى هذا المثل ليس باستطاعتك تجنب الجهل لاستحالة تكهنك بهذه الواقعة . ومع هذا فليس من الأعداد المقبولة أن يدعى الطبيب الاعفاء من المسؤولية اذا أساء التصرف على أساس أنه لم يعرف أحدث علاج للمرض . اذ كان من واجبه أن يعرف طريقة العلاج الحديث بقراءة أحدث ما ظهر من مؤلفات ، وبذلك يكون جهله أمراً باستطاعته تجنبه . وبصبح نفس الحكم على المتنصل عندما يعترف « بعدم معرفته أن المسدس كان محشوا بالرصاص » . وهذه حالة واضحة من الحالات التى بالمقدور تجنبها .

ويفتقر أرسطو فئة واحدة من الأفعال التى تتم من اثر الجهل الذى يمكن تجنبه ، وذلك عندما يكون بوسع الشخص اكتساب المعرفة ، ولكن لا يكون هناك سبب ملج يبرر لماذا كان يتوجب عليه أن يفعل ذلك . فمثلاً وبالرغم من أن المهندس قد يكون باستطاعته تعلم الزراعة ، الا اننا لا نستطيع القول بأنه كان مرغماً على فعل ذلك . فاذا انشأ معبرة بعد ذلك تساعد على انتقال عدد كبير من الناس الى بقعة جديدة من الأرض ، ولكنه لم يتكهن بالمجاعة التى ستظهر في هذه البقعة ، آتتد لن يكون هناك محل للوم المهندس ، برغم امكان تجنب القيام بالفعل التى أدت لذلك .

(٢) اما مسألة هل نستحق اللوم أم لا فتتوقف على مقدار ما تنوى السماح به من خطأ في النتيجة . فاذا اقتصرنا على التنبؤ دون أن نقصد الحاق أى ضرر في أى فعل له قيمته ، في هذه الحالة قد يصف علماء الأخلاق الكاثوليك هذا الفعل بأنه حق . فمثلاً عندما نحاول انقاذ طفل عند ولادته ، وبركنا الأم تلقى حتفها ، مستعد هذه النتيجة من الجوانب المتوقعة وان كانت لم تنتج بإرادتنا ، ومن ثم فإن الاخلاقيات الكاثوليكية ترضى عنها . ففيها لم يقصد قتل الأم ، ولكن المقصود كان انقاذ الوليد .

ويعنى انصار المذهب المقصدى اساسا بحالات الجهل ، التى يمكن تجنبها ، ويشددون على القول بأن النتائج التى من غير الممكن التكهن بها للأفعال ليست هى ما يقرر طابعها الأخلاقى . فمقصد الشخص هو ما يهم ، وليس عواقب مسلكه ، لأن المقصد وحده - هو الذى يخضع لسيطرة الشخص ، ويعد أهم عنصر فى المعادلة الأخلاقية .

وفى نظر « المقصدية » لا يعنى تصور المقصد الرغبة أو الميل أو الأمل الخفى فى تحقق حالة بالذات ، وانما يعنى السعى الجاد لتحقيق غاية أخلاقية . ان ما يخطر ببال الناس لا يزيد عن أمنية جوفاء ، عندما يقولون ان الطريق الى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة . ونحن - بالتاكيد - لا نرغب فى اعفاء الناس من المسئولية لمجرد تمنيتهم حدوث شئ آخر . فلا بد من القيام بمحاولة مخلصة وفعالة ، وبغير ذلك فان مقاصد الشخص لا يمكن الحكم عليها بأنها حقيقية أو صادقة ، وبعبارة أخرى ، يتعين أن يكون المقصد شيئاً يدفع الفرد للعمل . ولكن عندما يحاول الناس بدل قصارى جهدهم ويرغبون رغبة حماسية فى تحقيق غاية جديرة بالسعى ، فى هذه الحالة ، سيزعم انصار المذهب المقصدى بأن ما فعلوه كان حقاً بغض النظر عما تمخض عنه فعلهم ، فكما ذكر ايمانويل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤) :

« تعد الارادة الخيرة كذلك ، لا من ناحية ما تؤديه أو تحدثه ، ولا من حيث ميلها لبلوغ غاية مفترضة ما ، وانما - بكل بساطة - بفضل ارادة الاختيار التى تعد خيرة فى ذاتها . وحتى لو تصادف أن حدث من اثر تدخل امتهان خاص للحظ ، أو تدبير خسيس للطبيعة (التى تمائل فى نظر كانط وزوجة الأب !) فان هذه الارادة ستفتقر تماماً الى القوة التى تساعدها على تحقيق غايتها . واذا افترضنا أنها رغم حشدها لكل قواها لم تستطع أن تنجز شيئاً ، إفانه لن يتبقى بعد ذلك غير الارادة الطيبة (أو الخيرة) التى تتشابه هى وأية جوهرة كريمة قادرة على الاشعاع بفضل نورها كأي شئ قيمة برمتها كامنة فى ذاته » (٤) .

وما ذكره كانط بالغ التأثير وشديد الاقتناع . ورغم ذلك فان

(٤) I. Kant كتاب Foundations of the Metaphysics of Morals

(منرجم من الألمانية الى الانجليزية) . ما يقوله كانط بالفعل هو ان الفعل الحق ، هو الفعل الذى يجرى أو يؤدى لانه حق ، أى بدافع الالتزام بنظام القانون الاخلاقى .

نظرية المذهب المقصدى حافلة بالمشكلات النظرية . فمن بين الانتقادات التي توجه اليها ، أنها لا تقيم الطبيعة الأخلاقية للأفعال على الإطلاق ، ولكنها تكتفى بتقييم طابع الشخص القائم بالفعل . فمثلا عندما ذكر كانط الإرادة الطيبة وأثنى عليها فان كلامه قد انصب على صاحب هذه الإرادة ، لأن الأفعال ليس لها إرادة خيرة أو شريرة . وعلى الرغم من أن الناس قد يتلقون الثناء على ما قصدوا من أفعال ، إلا أن هذا القول يختلف عن القول بأنهم أدوا أفعالا جديرة بالثناء . فثمة انفصال بين مقصد الفاعل وطبيعة الفعل ، ولا يمكن الاعتماد على هذا المقصد في اضفاء القيمة الأخلاقية له . فاذا قصد أحد الناس اطعام المساكين ولكن تسبب - بدلا من ذلك - في تسميمهم ، فان أحدا لن يستطيع امتداح هذا الفعل الذي انتهى بالتسميم على أساس النية الطيبة ، وعلى أفضل الأحوال فان بوسعه أن يلتمس العذر له لما أحدثه من خطأ .

- ربما بدا من الغريب اذن أن تجيء نظرية في التقييم الأخلاقي غير مستندة على الفعل ، ولكنها تكتفى بالحكم على الفاعل ، وفضلا عن ذلك ، فلقد أشار النقاد الى شدة صعوبة تحديد المقاصد . فبوسعنا أن نرى قيام الناس بذلك . غير أن الأسباب التي يرتكن اليها تجيء من باب التخمين ، حتى اذا جاهرنا ببعض عبارات شفوية تبين ما الذي دفعهم الى الفعل ، ان المقاصد تكمن وراء الفعل البين وتتصف بانها شيء غير ملموس ومراوغ ، أما العلامات الدالة على ما يدور في عقل الشخص فمن الصعب معرفتها .

بطبيعة الحال ، من بين سبل تحديد مقاصد الناس ملاحظة أفعالهم . غير أن أنصار المذهب المقصدى قد دقوا أسفينا بين الأفعال والمقاصد عندما قالوا بوجود مقاصد خيرة وأفعال شريرة ، وأن المقصد الخير أو الطيب هو وحده ما يهم . ويترتب على ذلك القول بعدم توطد مقاصد الناس - بالضرورة - عن طريق مسلكهم ، وترك المسألة معلقة عن كيف تتحدد هذه المقاصد ، فاذا لم يكن بمقدورنا أن نعرف كيف يفكر الناس من طريقة أفعالهم ، فكيف سيتيسر لنا معرفة أفكارهم ، ومتى تكون مقاصدهم خيرة ؟ .

وتظهر مشكلة أبعد من ذلك في المذهب المقصدى عندما يتخذ الشكل الذي اتخذه في المسيحية ، عندما ذكرت أن الاثم في الفكر يماثل الاثم في الفعل . اذ يعد اشتهاؤك لزوجة جارك شرا كارتكاب الزنا سواء بسواء .

ويمقدورنا أن ندرك لماذا نزع أنصار المذهب المقصدي الى اتباع هذا الموقف ، يعنى لم يرغبوا اتخاذ الفعل أو عواقبه أساسا للحكم الأخلاقى . ويمثل القول بأن الحق والباطل قائمان فى الفكر فقط أبعد الصور تجريدا للمذهب المقصدى . غير أن هناك مشكلة تواجه هذا الموقف الى جانب المشكلتين السابقتين ذكرهما بالفعل . انها مشكلة صعوبة السيطرة على الأفكار ، فالأفعال تقع فى نطاق سيطرتنا ، والمقاصد كذلك - الى حد ما - تقع أيضا تحت سيطرتنا ، ولكن كيف يتيسر لنا كبح جماح أفكار معينة لدينا ؟ نعم أن بمقدورنا أن نستبعد الأفكار المخزية ، التى تحدث صراعا بين رغباتنا الشريرة ومبادئنا . أما الحيلولة دون قيامنا بالتفكير فى أشياء بالذات ، فأمر مستحيل من الناحية الفعلية . وما أشبه هذه الحالة باللعبة التى كنا نمارسها مع الأطفال عندما كنا نخبرهم بوجود كنز بالحديقة ، ولكن لن يستطاع العثور عليه الا اذا توقفوا عن التفكير فى الأرنب الأبيض ، عندما يكونون متوجهين لصيده . ولا يخفى ان الأطفال لن يتمكنوا من منع أنفسهم عن التفكير فى الأرنب الأبيض ، لانهم مضطرون الى تذكر الشيء ذاته الذى يطالبون - افتراضا - بتناسيه . وبعبارة أخرى فانهم مضطرون الى التفكير فى ذلك الشيء ، الذى لا يفترض قيامهم بالتفكير فيه .

وهكذا فليس بمقدور أحد أن يستبعد من خاطره الرغبات والمشاعر المريعة ، أو الأفكار ، لكى يقصدها من عقله . فاذا كان فى غير مقدور الناس تجنب أو تفادى ما يفكرون فيه ، فمن ثم فلا معنى للمهم على أفكارهم .

الغائية

ودفعت هذه الانتقادات بعض فلاسفة الأخلاق الى تبنى نظرية بديلة تدعى **الغائية** ، التى ترى أنه من الواجب الحكم على الأفعال لا بالرجوع الى أفكار الفاعل ، ومقاصده ، وانما بالرجوع الى نتائجها أو عواقبها . بطبيعة الحال ، ان هذا الموقف هو ما أنكره المذهب المقصدى . غير أن « الغائي » يعتقد أن الحاصل هو أهم اعتبار عند التقييم الأخلاقى للعمل . وتمشيا مع ما يراه الغائي ، فان المذهب المقصدى لم يكتف بتقدير خيرية الشخص ، بدلا من الالتفات الى أحقية الفعل ، ولكنه اتجه الى الاعتماد على شيء خفى مجهول بدلا من الاعتماد على ما هو قائم وقابل للدراك . وفوق كل ذلك ، فانه ركز على أشياء لا تحقق أية نتيجة للأخلاق ، فما ينجزه شخص ما بالفعل يعد عاملا

وثيق الارتباط أكثر مما قصد الشخص تحقيقه أو انجازه . فمثلا إذا كان الدافع وراء أى برنامج عمل سياسى هو الرغبة الصادقة في نفع عامة الناس ، ولكن ما حدث بالفعل هو أنه أشاع البؤس والضنك ، فاننا لن نستطيع - أخلاقيا - اعتبار الفعل جديرا بالثناء . كما أن الفعل قد يبدأ من ناحية خيرة ، ولكنه ينتهى الى العنف . وسيعد الفعل في هذه الحالة خاطئا ، ولن يستطيع أى قدر من الايضاح ، ورد العمل الى نقاء نوايا الشخص الاقناع بأحقينه .

وتساعد المقارنة بما يجرى في قضايا القتل في القانون الأمريكى على زيادة وضوح موقف الغائى ، فعندما يقتل شخص ما آخر بلا قصد ، كما يحدث في حوادث السيارات ، أو يخبط بيديه آتية للزهور موضوعة فوق رف فتسقط وتصطدم برأس أحد المارة عابرى السبيل ، فان الشخص يحاكم على تهمة القتل من الدرجة الثالثة ، أو القتل بدون سبق الاصرار والترصد (ويختلف تشخيص مثل هذه الجريمة من حالة الى أخرى) . فاذا اكتشفت المحكمة أن أفعال الشخص قد أدت الى موت آخر ، سيكون الاتهام شديدا ، بغض النظر عن حقيقة كون القتل لم يكن مدفوعا بمقصد شرير . فلما كان الفعل لا تنطبق عليه صفة « سبق الاصرار والترصد ولأسباب شريرة » ، فان الحكم يخفف عادة ، ويطلق سراح المتهم . غير أن أهم نقطة يجب الالتفات اليها هي أن المحكمة ستظل ترى أن الجريمة قد ارتكبت وأن خطأ ما قد وقع ، ويعفى الفاعل من المسؤولية ، وإن كانت عواقب فعله الشخصى تجعل الفعل نفسه موضع لوم أخلاقى في نظر القانون .

أن هذا بالضبط هو ما يطالب به الغائى ، يعنى الزعم بأن ما يحدد الحكم الأخلاقى للفعل هو النتائج فحسب ، أما المقصد وراء الفعل فلا تزيد قيمته عن امكان اتخاذه ذريعة للاعفاء الكامل من اللوم ، فليس بالمقدور اتخاذه معيارا لتحديد الطابع الأخلاقى للفعل .

وهكذا تبدو الغائية بالمقارنة بالمقصدية أكثر تصلبا ، ومن النظريات التجريبية التى تركز على النتائج المشاهدة عند التقييم الأخلاقى . وعلى حد قول جون ستورات ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) الفيلسوف النفعى « فان الغائية لا تعبر أى اهتمام لغير الاعتبارات الثابتة الراسخة لعواقب الأفعال » (٥) . ولكن وحتى بالرغم من أن النظرة الغائية تظهر بمظهر

النظرية التى يمكن الدفاع عنها دفاعا قويا ، ورغم أنها تتماشى والتفكير القانونى والمفهومية الدارجة (*) ، إلا أنها تتعرض لانتقادات معينة من الصعب الرد عليها . فأولا - ان نتائج الأفعال تكون أحيانا غير خاضعة لامرة الشخص (كما أشار أتباع المذهب المقصدى) وسيكون من الغريب ترك ما يتفرع من الأفعال من أحداث لا سيطرة لنا عليها تنعكس على الفعل ذاته . وبعبارة أخرى يبدو من غير المنطقى اضعاف الخطأ على فعل سليم أخلاقيا بالرجوع الى سلسلة من الأحداث غير المتوقعة . وإذا تركنا مسألة امكان سيطرتنا على هذه الأحداث الفرعية جانبا ، سنرى ان لا أساس للحكم على أى فعل بالرجوع الى عواقبه . اذ قد تكون هذه العواقب مختلفة عن الفعل الذى صدر الحكم بشأنه . وسيكون من المواقف الأكثر معقولية القول بأن طبيعة الفعل تظل هى هى بغض النظر عن الأحداث التى تعقبه ، لأن طابعه الأخلاقى لن يتأثر بما قد يترتب على العمل . ولن يغدو من الخطأ القيام بإيماة عطوف كمديد العون لأحد الشيوخ بادخال حقيبه الثقيلة فى القطار ، اذا خرج من (الخط) وجرح هذا الشخص . ان هذا مثل للفعل الصائب الذى ترتبت عليه عواقب مؤسفة . وعلى نفس النحو ، قلن ينفى الحكم بخيرية التبرع لأعمال الخير تحويل الأموال المتبرع بها الى احدى المنظمات الفاشية . اذ سيظل هذا العمل جديرا بالثناء لدلالته على الرحمة والحذب على المحتاجين .

ومن نقاط الضعف الأخرى فى النظرية الغائية ما يترتب على التركيز على عواقب الفعل من نتائج تتماشى وما يقوله اتباع الحتمية الأخلاقية بأن الغاية تبرر الوسيلة . وبعبارة أخرى ، اذا كانت النتائج هى التى تهتم ، فأننا لن نكون بحاجة آتئذ الى التعنت فى أحكامنا على أخلاقية الأفعال ما دامت قد أسفرت عن نتائج خيرة . فتمشيا مع ما يراه الموقف الغائى ، فانه أيا كانت قيمة الفعل فان ما يعود به من عواقب طيبة سيمحو كل اوصاب الفعل الأصلى ، يعنى ان أى نوع من الفعل مما يطلق عليه عادة اسم « اللأخلاقى » سيقبل التبرير فى نظر الغائى ما دام قد أسفر عن نهاية خيرة . وبذلك سيكون من غير المستبعد الرضا عن الغش أو خداع الآخرين واستغلال جهلهم أو مصداقيتهم واحتكاك رغباتهم واقتحام خصوصياتهم والاتصاف بالظلم أو عدم الانصاف . فالعبرة بالنتيجة النهائية .

فمثلا لقد سجنّت الحكومة السوفيتية في عهد ستالين الآلاف ، ونفذت حكم الاعدام في حملة تطهيرية هدفت الى تخليص روسيا من العناصر غير المرغوب فيها وتعزيز مكاسب الشيوعية . ولم يكن الكثيرون ممن حوكموا محاكمات صورية سريعة ثم صدرت أحكام ضدهم مدنيين فعلا في الجرائم التي اتهموا بارتكابها . غير أن الذنب أو البراءة لم يكن العامل الهام . اذ كان الهدف هو القيام بعملية القبض الجماعي ، وعقد محاكمات صورية ، والتنكيل ببعض البارزين كتحذير مرعب للآخرين حتى لا ينحرفوا عن اعتناق الأفكار الستالينية . اذ كان تأثير ذلك على المجتمع الروسى هو الأهم ، ولم يكن المقصود توطيد اقدام العدالة . فما دام قد ساد الاعتقاد بأن الأمة الروسية قد انتفعت من شد أزر المثل العليا للشيوعية ، والمساعدة على ارتقائها ، فلا بأس في هذه الحالة من الناحية العملية من احتمال جميع الوسائل ، بما في ذلك الاتهامات الزائفة والتعذيب والقتل باسم الشيوعية (٦) .

وعندما تتسع الفجوة بين الوسائل والغايات فان العدل واستقامة الخلق سيتعرضان للخطر . فشن الحرب من أجل الحفاظ على السلام، وقتل القتلة كوسيلة لردع القتل أو الحفاظ على العدالة بالحكم ظلما على أحد الأشخاص باعتبار شخصه مهددا لنظام العدالة من المفارقات التي تخلق توترا اخلاقيا يحدث اضطرابا عميقا . ولا تحدث مثل هذه المواقف ذات طابع المفارقات الا اذا اتبعنا الغائية في افعالنا ، يعنى عندما نهدف الى غاية خيرة ما ونرضى عن الوسائل البشعة لتحقيق هذه الغاية . ومن الهنات الكامنة في النظرة الغائية ، أنها قد تبيح مثل هذا التصدع وتتيح الفرصة للعمل الخاطيء ما دام يسفر عن نتائج خيرة ، وهكذا سيكون بالمقدور اتخاذ خيرة النتيجة كذريعة للحكم بأحقية الفعل الخاطيء .

وربما امكنا القول بأن المذهب المقصدى يسبق الفعل بشروط طويل ، وأن الغائية تعقبه وتبتعد عنه كثيرا بحيث يتعذر الارتكان عليها كعميار للأخلاق . ومن هذا يتضح أن المذهب المقصدى يحكم في الواقع على شخصية الشخص ، بينما يعنى المذهب الغائى بمضاعفات النتائج . وكلاهما يبتعد عن الفعل ذاته .

الدينطولوجية او الصورية (*)

والاتجاه الثالث في التقييم الأخلاقي هو الاتجاه الدينطولوجي .
او المذهب الصوري . ويتميز بكونه يركز على السلوك أو الفعل أكثر من تركيزه على الدافع السابق للفعل ، أو النتيجة اللاحقة له ، ويجعل من الطبيعة الأخلاقية للفعل ذاته معيارا له . فإذا جاء الفعل صحيحا في صميمه ، فلن تكون للمقصد أو العاقبة أهمية ، وسيظل الفعل متسما بصحته . ويرى الدينطولوجيون أن الفعل هو ما يجب أن يتركز عليه الحكم ، أما باقي العوامل فغير ذات بال . فمثلا قد ينظر الى تقديم العون للآخرين كعمل صحيح اخلاقيا . ولو كان ذلك كذلك فلن توجد أية اعتبارات خارجية تجعله خاطئا . فإذا تبين فيما بعد أن هذا العون كان ضارا ، وأنه زاد الأمور سوءا أكثر من ذى قبل ، فإن ذلك لن يغير الموقف عند اجراء حساب اخلاقي . وبالمثل فإذا ساعد أحد الناس شخصا آخر بقصد تقديم العون فإن هذه الواقعة لن تجر في ذيلها أية عواقب أخلاقية . إذ سيظل الفعل صحيحا ومحتفظا بصحته حتى إذا أسفر عن نتيجة عكسية ، وحتى إذا اعتمد الشيء الصحيح لكى يتحقق على اسباب خاطئة .

وعادة يقبل أنصار المذهب الدينطولوجي النظرية الموضوعية للأخلاق ، وفيها ينظر الى أفعال بالذات على أنها حقة في صميمها بصرف النظر عن الأعراف السائدة في المجتمع . فمثلا إذا دفع شخص ما الدين المستحق عليه فقد ينظر اليه على أنه أمر قيم موضوعيا حتى وإن لم تنص معتقدات المجتمع على ذلك ، وإذا كانت أفعال معينة صحيحة في ذاتها فلا بد من ممارستها في أى زمان ومكان . فإذا كان سداد الدين المستحق عملا صحيحا في الولايات المتحدة في القرن العشرين فإنه سيكون صحيحا بالمثل في أى موضع آخر من العالم ، في أى عهد من عهود التاريخ . وباختصار فإن ما هو حق في صميمه ملزم اخلاقيا للكافة . فلا يمكن أن يكون الفعل صحيحا لشخص ما دون أن يكون صحيحا للجميع .

وعلى الرغم مما يبدو في الدينطولوجية من جاذبية في جملة نواح، ورغم تفاديه بعض المشكلات المعينة من أوجه النقص الرئيسية في

(*) Deontology or Formalism - سيجيء شرح الدينطولوجية في

السياق .

النظرتين آتفتى الذكر ، إلا أنها قد احتوت على مشكلتين معينتين .
ومن الغريب أن تكمن نقطة الضعف الأساسية لهذا الموقف في تجاهله
لمزايا الغائية ومزايا المقصدية الى حد ما ، وايضا لاهتمامها بتجنب
عيوب هاتين النظرتين ، لأن الحكم على الأفعال اعتمادا على طبيعتها
فحسب ، دون نظر الى الأسباب الكامنة وراءها ، أو عواقبها ، قد
يؤدي الى بعض نتائج اخلاقية مريبة .

وعلى سبيل المثال ، فكم لا يستحق الثناء ، وانما يستحق اللوم
إبلاغ شخص يحتضر أنه كان ناجحا في الحياة ماليا ، ولكنه كان قاشلا
من الناحية الانسانية حتى رغم ما في هذا القول من صدق ، اذ تعد
عواقب الصدق في هذا المثال بالغة الضرر . وليس بمقدورنا أن نستنتج
أنه لما كان ذكر الحقيقة عملا محقا ، فان مثل هذه الفعلة جديرة
بالثناء . فالأمانة هنا غير ذات موضوع ، وتتصف بالقسوة ، ولا يصح
امتداح الفعل لأنه صحيح من الناحية الصورية ، فلربما كان قول الصدق
صوابا - من ناحية مجردة - ولكنه - عمليا - وفي ظروف معينة
كهذه الحالة قد يكون فعل ذلك خاطئا لما يحدثه من عناء . فليس
بمقدورنا تناسي العواقب من هذا القبيل عند تقدير اخلاقية
أي فعل .

وإذا توخينا زيادة الدقة سنقول ان الخطأ الأساسي الذي وقع
فيه المذهب الدينطولوجي هو أنه افترض أنه في الحالة التي يكون
فيها الاجراء « س » حقا ، فينبغي المبادرة بالقيام به ، وستساعد
صحة « س » على ترسيخ أي فعل يتخذ وفقا له . ولقد سبق لجون
ويسلي ان قال : « لن أروى اكلدوبة واحدة باختيارى لانقاذ أرواح
العالم بأسره » وعندما عبر ايمانويل كانط عن الجانب الصوري من
اخلاقياته قال : لو كان هناك حكم منصف بالاعدام فيتعين اصداره
اليوم حتى لو عرف أن نهاية العالم ستأتي في الغد (٧) . ان هذا
التفكير الدينطولوجي الذي يستبعد الاعتبارات الخاصة بأثر الأفعال
يتمسك بالمبادئ على حساب البشر .

وفيما يتعلق بناحية « الحق » و « الينبغي » فان مذهب

(٧) ذكر ايمانويل كانط هذا الرأي بالرغم من أن موقفه الأخلاقي الذي يضم
كلا من المقصدية والصورية يتعارض تعارضا قويا هو والمذهب الغائي .

كانط يعتقد أن كل ما يتصف بأحقيته ينبغي أن يجرى Bonusm Facien Dum ، وأن الفعل يستحق الثناء دائما لو كان حقا في ذاته . ولكن أحيانا لا ينبغي علينا أن تؤدي أفعالا بالذات حتى لو كانت حقة ، ويرد الرفض آتئذ الى مراعاتنا للعواقب ، فإذا كان الفعل سيكون ضارا (أو حتى بلا معنى) فإن علينا في هذه الحالة بالرغم من ادراكنا لأحقيته أن لا نفعله . فمن الناحية الأخلاقية ، ليس من حقنا أن نقر اعدام أى مجرم حتى وإن كان موته حقا . فإذا لم تتحقق للعالم أية فائدة من هذا المثل ، فإن موت الشخص لن يحقق المفزى الذى يرمى اليه الى حد كبير .

وهكذا يبين أن المذهب الدينطولوجى ليس البتة الاجابة الواضحة على سؤال كيف يتعين تقويم الأفعال ، وإن كان يحتل مكانة بارزة في نظريات الأخلاق . والنظريتان المتنافستان الكبيرتان هما في الواقع : النظرية الدينطولوجية والنظرية الغائية ، أما النظرية المقصدية فإنها أما تستبعد باعتبارها تتركز على الفاعل الأخلاقى أكثر من تركزها على الفعل الأخلاقى ، أو بالاستطاعة انضواؤها تحت فئة من الفئتين الأخرتين (فبالقدور النظر الى المذهب المقصدى كنوع من المذهب الدينطولوجى ، اذ أنه يرى أن طبيعة الفعل الذى يريده المرء علامة على نيته الأخلاقية ، أو النظر اليه كنوع من المذهب الغائى ، لأنه يشدد على الغاية التى يراد تحقيقها كفاية قصوى) .

وبالاستطاعة تحديد الاختلاف بين هاتين النظريتين الأساسيتين تحديدا أدق بالرجوع الى اختلافهما في النظر الى العقوبة .

العدالة كما تتمثل في الاقتصاص والعدالة النفعية

أما أن تتبع المبررات التى تذكر لتبرير حبس المجرم الذى تثبت عليه الادانة نظريات الأخلاقيات الصورية أو الأخلاقيات الغائية . فتبعاً للمبادئ الدينطولوجية ، فإن المجرم يصدر ضده حكما ما بالسجن أو الحبس يتناسب هو وجسامته ما اقترف من جرم . اذ يظن أن هناك أفعالا معينة تستاهل عقوبات خاصة من قبيل الاقتصاص العادل . وبوجه عام ، وعلى سبيل المثال يتعين توقيع عقوبة مخففة على جرائم مثل الحنث في العهد أو الحلفان الكاذب أو الفس . أما السرقة باستعمال الأسلحة ، أو الاختطاف فيستحقان عقوبة أشد . وإذا وقعت عقوبة بالسجن لمدة ثلاثين عاما لاقتراف جرم تافه ، يوصف هذا

الحكم بالابتعاد عن الانصاف . وعندما يحدث تناسب بين العقوبة والجرم فاننا نعتقد أن العدالة قد تحققت . ونقول في هذه الحالة أنه « قد تم سداد دين ما للمجتمع » أو « لقد نال المجرم ما يستحق » أو « لقد عاد الاتزان الى ميزان العدالة » . فهناك شعور بأن العدالة معني تحقيق مساواة منصفة بين الجريمة والعقوبة (أو الفضيلة والثواب) بحيث ينال الأشخاص ما هم أهل له . وإذا اعتبرنا العدالة مسألة كونية فاننا سنعني ان نظام الكون كأنه قد استعاد توازنه . وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه قاعدة العين بالعين والسن بالسن في العهد القديم التي اعتقد انها تمثل العدالة في نظر الله . ولم يقصد العبرانيون بهذه العبارة المعنى الحرفي ، أي رد العدوان بعدوان مماثل في النوع ، يعنى وجوب سرقة السارق أو اغتصاب المفتصب . وانما المقصود هو الرد على الجرائم ردا يتناسب وطبيعتها الشريرة . انها أخلاقيات العين بالعين أو « دقة بدقة » (*) أكثر منها الاعتقاد بأن الأثم يجب أن يوقع عليه نفس الأثم الذي اقترفه .

ومن الناحية التقنية ، فان هذا الاتجاه يسمى الاتجاه الاقتصادي لأنه يعتبر الاقتصاد العادل (ماركة مسجلة) للعدالة . ولا يلتفت في هذه الحالة الى ما ستحدثه العقوبة من اثر على الشخص أو المجتمع ، وانما يتركز النظر فقط على احقية العقوبة بالنسبة للجرم الذي ارتكب ، انها نظرة نكوصية ، وليست تقدمية ، لأنها قائمة على الاعتقاد بأن أنواعا بالذات ودرجات بالذات من العقوبة هي أنسب رد على الجرائم السالفة . فلما كان جون قد ارتكب « س » لذا يتعين توقيع العقوبة « ي » لا ابتغاء لاصلاحه ، وانما لكي يتلقى ما يستحق . فهناك احقية دينطولوجية في منح الشخص ما يستحق .

وتمشيا مع الأسس الغائية ، أو ما يسمى بالنظرية النفعية للعدالة ، فان المجرم يعاقب ابتغاء لتحقيق نتائج معينة (٨) . فلقد وضعت العقوبة أساسا لاصلاح المعتدى وامادته الى سواء السبيل حتى لا يكرر الاعتداء . ولا تعتمد قسوة العقوبة الموقعة على طبيعة

measure for measure

(*)

(٨) يتعين عدم الخلط بين النظرة النفعية التي تعتقد ان نفع العواقب هو الذي يحدد قيمة الأفعال ، وبين النوع النفعي من المذهب الهدوني الذي تحدثنا منه في الفصل الثاني والذي يدعو الى وجوب توجيه جميع أفعالنا نحو الهدف الخاص بتوفير أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الأشخاص .

الجريمة ، وانما توقع تبعاً لما يحتاج اليه لتغيير سلوك الشخص مستقبلاً (٩) . وترمى العقوبة أيضاً الى ردع الآخرين للحيلولة دون ارتكابهم جرائم مماثلة بتعريفهم ما الذى قد يحدث لهم لو أقدموا على ذلك . ومن المفروض أن المعتدى يتخذ مثلاً « للتعريف بما سيجرى في حالة حدوث أى مسلك يتعارض مع القانون قد يفكر آخرون في الاقدام عليه » . وإلى جانب الاصلاح ، واعادة المعتدى الى صوابه والردع ، فإن المجرم يودع السجن لحماية المجتمع من أفعاله ، ويبقى فيه وقتاً ما الى أن يصبح مأمون الجانب فيطلق سراحه أو يؤخذ عليه التعهد اللازم بعدم العودة الى ما ارتكب . وعندما يعلن القاضى العقوبة الأساسية فإنه يحاول أن يراعى المدة الزمنية التى سيحتاج اليها لاتمام اصلاح المجرم ورده الى صوابه ، كما يراعى درجة القسوة الضرورية كرادع للآخرين لحماية المجتمع . وهكذا يبين أن العقوبة لا تتناسب والجرم ، ولكنها تتناسب والأثر المرغوب تحقيقه . وبذلك تكون الجريمة ذاتها هى التى ترشدنا الى العقوبة والقسوة التى يحتاج اليها فى الحكم . أن هذا الاتجاه ينظر قدماً ولا ينظر الى الخلف ، ومن ثم فإنه يوصف بالاتجاه الغائى فى طابعه ، لأنه يوجه اهتمامه فى المقام الأول الى عواقب ما أقترف من أفعال .

فإذا حكم على لص بالسجن عشر سنوات لسرقته أحد البنوك فإن هذا الحكم يعد مناسباً لاحدى جرائم السرقة الكبرى ، وحينئذ تكون نظرية الاقتصاص فى العدالة طبقت ، وتكون دينطولوجية فى طابعها . أما اذا صدر حكم بالسجن لمدة عشر سنوات ، فإن المبرر آتئذ سيكون الظن بأن هذه المدة هى المدة التى اعتبرت كافية لاصلاح المجرم واعادته الى صوابه لحماية المجتمع ولردع أى مجرم محتمل . ويكون ما اتبع فى هذه الحالة هو النظرية النفعية ، التى تتخذ الغائية أساساً أخلاقياً لها .

والمساجلات بين أنصار الاقتصاص وأنصار المذهب النفعى مستمرة ، وتتجاوز نطاق دراستنا . واحدى النقاط الجديرة بالملاحظة هى انه على الرغم من أن النظرية النفعية تبدو أكثر ليبرالية وتنوراً وإنسانية . كما تبدو « الاقتصاصية » مستندة على الانتقام ، ومن ثم

(٩) يعنى اصلاح شخص ما التأكد من انه لن يقترف أى اعتداء مرة أخرى . ويعنى « رد الاعتبار » تزويد المجرم بالوسائل والسبل التى تساعد على العيش بطريقة تتوافق والقوانين المرعية .

تبدو أكثر بداهة ، إلا أن النظرة النفعية تحتوى على نقطة ضعف كامنة ،
يعنى إمكان الارتكان عليها لتبرير عقوبة اناس لم يقترفوا أى جرم ، فإذا
ظهر أن أحد الأشخاص يحتاج الى الإصلاح (أو ربما لمنعه من الاقدام
على ارتكاب جريمة) ورئى ما سيعود على المجتمع من نفع من هذا
المثل ، فقد يودع الشخص السجن مع التفاضى عن حقيقة براءته من
ارتكاب أى جرم . ولربما كانت النظرية الاقتصادية قريبة الصلة
بفكرة الانتقام لإراحة بالنا ، ولكنها على أقل تقدير قد ربطت بين العقوبة
والارتكاب الفعلى للجريمة . اذ يذكر المؤمن بمذهب الاقتصاد ان
لما كان أحد الناس قد اذنب بارتكابه مسلكا يتعارض والقانون ، لذا
فهناك اجراءات عقابية مناسبة للمقام يتعين اتخاذها . أما فى حالة
المذهب النفعى فليس هناك أى حاجة لربط العقوبة بالجريمة ، وهذا هو
ممكن خطورتها المحتملة .

وهكذا يكون الاتجاه الدينطولوجى قد اقر أحقية أفعال معينة ،
كما يبين من المثل السابق الذكر الذى رئى فيه ان اصدار حكم
بالسجن عشر سنوات هو الرد الصحيح على جريمة السرقة الكبرى ،
بينما يرى المذهب النفعى أن ما يهم هو عواقب الفعل . فإذا استطاع
الحكم بالسجن عشر سنوات احداث الأثر المنشود كان فيه الكفاية .
ويركز المذهب الدينطولوجى على طبيعة الفعل عند تقييم اخلاقية المسلك
أما المذهب النفعى فيعتمد حكمه على النتائج .

ان كل من يتأمل أساس التقييم الأخلاقى يجب ان يتبصر فى
نظريته لكى يحدد أى النظريتين هى الأنسب للاتباع . ومن الناحية
المثالية ، فلربما اشتهدنا المزج بين النظريتين ، ولكن ربما أدى ذلك الى
نشوب صراعات بينهما . فقد يحدث تعارض يدفعنا الى البحث عن أى
النظريتين جديرة بالغبلة عند تقييمنا للسلوك الأخلاقى : الفعل
أم عواقبه .

ان القرارات الخاصة بالحق أشد تعقيدا مما نظن فى بداية الأمر .
إقلا يقتصر الأمر على صعوبة التعرف على المبادئ العامة التى تستحق
الدفاع عنها من الناحية الأخلاقية ، ولكن علينا أيضا أن نقرر هل
نحكم على الأفعال تبعا للنظرية المقصدية أم تبعا للنظرية الدينطولوجية
(النظرية الغائية) . فعلى أن نقرر ما هو الحق ؟ ولماذا اعتر
كذلك ؟ وأن نعتد على أسباب قوية تدعم نتائجنا .

الخير

يستعمل مصطلح الخير كمقابل لمصطلح الحق للدلالة على الأهداف القمينة بالاتباع في الحياة ، والغايات المرغوبة أخلاقيا للوجود التي يتطلع البشر اليها . ويشير المصطلح الى المعنى الأساسي الكامن وراء الاختيارات الانسانية ، والسبب القصي للحياة - أو الموت - فكما يذكرنا البير كامى (١٩٠٣ - ١٩٦٠) : ان ما يتطلع الانسان للموت في سبيله - أساسا - هو ما يحيا من أجله وكل ما ينسب اليه الأهمية في الحياة ، ويتخذ كفاية تتركز حولها الأفعال الانسانية ، وترتب ، يمثل تصور الشخص للخير .

ان بمقدورنا أن نتحدث عن شتى صور الحياة فنصفها بأنها خيرة أو شريرة ، لأن من يحيون هذه الحياة ، اما أحسنوا القيام بدورهم فيها ، أو أساءوا القيام بهذا الدور . ولكن ليس باستطاعتنا الاشارة الى الأشياء على إنها خيرة اخلاقيا ، أو شريرة . فالأشياء محايدة من حيث القيمة ، ولا تتصف في ذاتها بصفة أخلاقية . وعندما نحكم - أخلاقيا - على الأشياء ، فان علينا أن نراعى طريقة تعاملنا معها . فبالاستطاعة استعمال الفأس لشرط الأشجار للحصول على حطب للمنزل ، أو لصنع أثاث أو فيولينات . كما أن بمقدور عسماوى (الشهير) أن يستخدمها لاجتثاث رؤوس الأدميين ! . وبوسع الصوة البحرية ان تنقذ أرواح الناس ، بحكم دورها في تحديد القنوات الآمنة للمرور ، أو تتسبب في ازهاق هذه الأرواح اذا اصطدم بها أحد القوارب وانقلب رأسا على عقب . وبالإمكان الاستفادة بعلم الميكروبيولوجيا لأغراض بناءة ، أو لصنع اسلحة جراثومية . فهناك ما لا حصر له من الأمثلة . ولكن ما يهمنا هو القول بأن الأشياء لا توصف بالخير أو الشر ، ويخطئ الناس اذا أصدروا أحكاما أخلاقية على الأشياء . فمن غير المستطاع الحكم على المشروبات الروحية والمخدرات بأنها شر بصفة قاطعة . اذ يعتمد الرأى في هذا الشأن على كيفية استعمالها . وليس هناك شيء مبتدل فيما يتعلق « بالجنس » في ذاته ، ولداته ، وان كانت هناك حالات قد يتخذ فيها صورة مبتدلة .

والاستعمال المشروع الوحيد لكلمة خير (حسن) (*) باللغة العربية) ، عندما نستعملها كصفة للأشياء لا تظهر في مظهر الحكم

Good

(★)

الأخلاقي ، كان نصف الساعة بأنها حسنة ، والشجرة بالحسن ، أو الوجه بالحسن أيضا . فمثل هذه النعوت تقال من قبيل الوصف ، وليس من باب التقييم الأخلاقي . وما نعينه في هذه الحالات هو أن الأشياء تؤدي وظيفتها بكفاية ، أو أنها ممتازة في الخصائص التي يتميز بها نوعها . فنحن لا نمتدح الساعة أو الشجرة أو الوجه بالمعنى الأخلاقي . وفي الاستعمال المعتاد في الأخلاق ، تدل كلمة « خير » أو « حسن » على غاية قيمة للحياة ، كما في الحياة الكريمة أو الحياة الخيرة .

ويرى بعض الناس في السعادة هدفا للحياة وغاية قصوى تحفز أفعالهم . ويعتقد آخرون أن المتعة هي ما يجب السعى من أجله ، باعتبار المتعة ممثلة للناحتين الجسمانية والحسية في السعادة ، أكثر من تمثيلها للحالات الفكرية أو الروحية . وقد ينظر إلى تحقيق الشخص لذاته كمثل أعلى ، أو على أنه اقتداء بالطبيعة ، أو على أنه أداء للواجب نحو الله أو البشر ، أو بمعنى البلوغ بتجربة الوجود حدها الأقصى . فثمة إمكانات لا تعد ولا تحصى ، لا يلزم أن تجيء في صورة بدائل ، لأن فلسفة الخير قادرة على الجمع بين جملة معان في ذاتها ، شريطة أن لا يستبعد أي معنى منها المعاني الأخرى .

ولابد من فحص كل تعريف من تعاريف الخير لتوضيح متطلباته ، وتقييم نقاط قوته ونقاط ضعفه . فمثلا الهدف العام للسعادة ، أو ما يسمى باستعمال مصطلح فلسفي بنظرية الهدونية (*) يجب أن يحدد بعناية ، لأنه بالاستطاعة فهمه على أنحاء شتى . فعلى أن سبيل المثال أن نقرر : هل يتعين علينا عند البحث عن السعادة أن نكتفي بأنفسنا وحسب ، أم أن علينا أن نسعى من أجل البشرية جمعاء ؟ باعتبار سعادتنا مجرد شذرة من بين متطلبات البشرية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن علينا أن نواجه المشكلة التي تسمى المفارقة الهدونية (**) لاتخاذ السعادة غاية للحياة ثم نكتشف أنها خيبت آمالنا . إذ لا تبدو السعادة كحالة من الحالات التي يستطيع تحقيقها تحقيقا مباشرا . فالظاهر أنها تتحقق عرضا عند متابعتنا لهدف آخر . ولو سعينا بالفعل لتحقيق السعادة ، فأغلب الظن أننا سنصاب بالاحباط في هذه المحاولة ، لأننا نفعل ذلك عامدين ، أما إذا سعينا نحو تحقيق غاية أخرى للحياة ، فليس من المستبعد أن تكون قد أنسقتنا تجاه الحياة

السعيدة كنتيجة لذلك (دون أن ندري) وما أشبه محاولة ادراك السعادة بطريقة مباشرة بقيامنا باطفاء النور حتى نرى طبيعة الظلمة ، او محاولتنا بلوغ الأفق ، متناسين أن خط الأفق يتحرك مثلنا . ولو أردنا بلوغ السعادة فيجب أن يتحقق ذلك بعدم اتجاهنا مباشرة إليها ، بدلا من اتخاذنا السعادة هدفا نسعى لبلوغه بوعينا .

فاذا اعتبرت **المفارقة الهدونية** نقدا صحيحا « لاتخاذ السعادة هدفا للحياة » (ولا ينظر اليها جميع الفلاسفة على هذا الوجه) فمن الغريب بعد ذلك أن يوصى الناس بالسعى نحو السعادة ، واتخاذها هدفا لهم ، لأننا عندما نفعل ذلك فاننا نكون قد حكمنا عليهم بالتعاسة ، على ما يحتمل . وتعنى « المفارقة الهدونية » اتخاذ غاية للحياة لا يمكن السعى من أجلها او التوصية باتباعها .

وتتخذ المشكلات من هذا القبيل مظهرا واحدا ، وقد أثبتت بها كل نظرية من نظريات الخير . ونخلص من هذا الى أنه ليس من السهل تقرير أى النظريات أحق بالقبول كغايتنا فى الحياة . ولن نتوسع فى شرح معنى الخير هنا ، لأن ما تبقى من صفحات الكتاب مخصص لبحث هذه القضية . وعندما يكتمل البحث نأمل أن تكون قد كوننا فكرة أوضح من مقومات السبب الذى يتقبل كمبرر للحياة .

الحق والخير

نظريا ومثاليا ، فان ما هو حق وما هو خير يتعين وجود صلة تنافسية بينهما باعتبار الخير يتحقق عن طريق اتباع الحق ، ولكن أحيانا يحدث انفصال بينهما يخلق توترا أخلاقيا يثير الاهتمام .

فمثلا افترض أن احدى النساء قد اتخذت الاهتمام الى السعادة هدفا لها فى الحياة ، واعتقدت أيضا فى قيمة الأمانة وما تتطلبه من وجوب تجنب قول الكذب وعدم أحداث انطباع زائف بالابتعاد عن الحقيقة . ومع هذا فقد ألفت هذه المرأة نفسها فى موقف اذا كشفت فيه عن ماضيها سيترتب على ذلك فقدانها للرجل الذى سيحقق لها السعادة فى ذات الوقت . فاما أن تعاني من الأمانة عند فعل ما هو حق ، او تضحي بما تعتبره خيرا لها .

ربما حاجينا دائما وقلنا ان الرجل لو كان يحبها حبا حقيقيا فانه لن يبالي بمعرفته لماضيها ، او قلنا ان تنازلها عن هذا الرجل لن يعنى بالضرورة فقدانها السعادة الى الأبد . ولكن فى الحالة التى افترضناها فان الاحتمال هو فقدان المرأة للرجل اذا أخبرته بالحقيقة وعدم اهتمامها للسعادة مستقبلا . فأى الشئيين تختار : مبدأها أم حياتها المثالية ؟

من غير المستبعد أن يجيء ردنا المبدئى الدفاع عن الخير المترتب على السعادة ، ومنحه الصدارة على أحقية الأمانة . فالهدف الأرحب والأشمل هو الذى يوجه وجودنا . غير أن تعميم هذا الاختيار سيعنى اثار تضحية المبادئ عندما تتعارض هى وما ننشده من الحياة . فلو كان الكذب والسرقة والغش من الضروريات لتحقيق غايتنا آتئذ ستكون هذه الأشياء مقبولة على أساس افضلية الخير على الحق .

أو تأمل حالة شاب لا يطلب فى الحياة أكثر من الاستمتاع وإبلاغ متعته حدها الأقصى ، بفض النظر عن المصدر الذى جاءت منه هذه المتعة . اذ يرغب المتعة الشهوانية عن طريق الجماع والاشباع الحسى بالاستغراق فى المأكول والمشرب ، والمتعة المادية بقضاء فصل الصيف مسترخيا على شاطئ البحر ، والاستمتاع بسماع الأغاني ، والبلوغ بالحسيات ذروتها فى عالم المخدرات . وبذلك يتركز اهتمامه الأوحد على الحياة المتحررة للذة الجسدية . وكلما ازداد استمتاعه ازداد شعوره بالحياة ووجوده .

بيد أن والده هذا الشاب أصيبت بمرض أقعدها ، بعد تعرضها لصدمة ، وأصبحت فى حاجة الى رعايته بالمنزل . وتعذر تكليف ممرضة لرعايتها الى جانبه لأسباب مالية أو غير ذلك من الأسباب ، وأصبح استقرارها العاطفى معتمدا على اهتمامه ، وانتباهه اليها ، وحضوره . واعتقد الشاب أن عليه التزاما بالعناية بأمه . فغير أنه شعر أيضا أن تحقيق حياة طيبة لنفسه لن يتحقق الا عن طريق المتعة الحسية ولن يبيع له الاعتكاف بالمنزل الفرصة للحصول على المتع التى ينشدها ، ولكن لما كانت أمه شديدة الاعتماد عليه ، فانها ستعانى كثيرا ، وربما تعرضت حالتها للتدهور ، اذا تركها فى هذا الموقف وانساق وراء شهواته . أمام هذا الشاب اذن الاختيار بين اتباع نوع الوجود الذى يراه حسنا ، أو الالتزام بواجبه الأخلاقى الذى

يدعوه الى العناية بامه . فليس بمقدوره الجمع بين الحياة الطيبة وفعل ما هو حق .

وبوسعنا القول بأن الأم قد لا تكون في حاجة ماسة لابنها ، او أن الشاب ما كان ليختار مثل هذه النظرة المثالية الى الحياة الطيبة او الخيرة ، ولكننا اذا جادلنا على هذا النحو ، فاننا نكون قد غيرنا كل مقومات المثل الذي ضربناه ، ونكون قد تجنبنا الاختيار بين الخير والحق ، بدلا من مواجهة هذه الحالة .

وعند تقييمنا للحالة كما عرفناها ، سيجيء حكمنا معقدا لأن اتباع طريق الحق سيفيد الشخص الآخر (الأم) وسيفيد فعل الخير الشاب الذي بيده القرار في هذه القضية الأخلاقية . ومن هنا تكون اعتبارات الغيرية والأثانية متضمنة في القضية ، وايضا أفضلية الخير أو الحق ، ويكون السعى وراء الخير هنا مرادفا للاختيار الأناني . أما اتباع الحق فيعنى اتخاذ موقف غيرى .

وربما نزعنا اتباعا لمنظور أخلاقى الى تحييد فعل ما هو حق . وبخلاف الحالة السابقة ، والتي كان فيها الدافع الأولى هو منح الأفضلية للخير ، فاننا قد نشعر بأن الأسبقية يجب أن تعطى لمبادئ الحق . انها مبادئ مثل مبدأ أداء الأبناء واجبهم نحو آبائهم (أى ردا لجميل رعايتهم لهم في صباهم بخدمتهم في شيخوختهم) ، أو رعاية من نحبههم عند مرضهم ، واعتمادهم علينا ، أو عدم ترك الأبرار يعانون عندما نكون قادرين على تخفيف وطأة شعورهم بالضنك . غير أن التعميم في هذا الحكم قد يعنى تفضيل ما هو حق أخلاقيا على فعل الخير ، وبخاصة ما هو خير لنا نحن أنفسنا فحسب . وقد يبدو هذا الحل خطأ بدرجة لا يستطيع تبريرها . فعلى الرغم من أن التضحية بالذات تتسم بالسمو ، إلا أنه لابد أن يكون هناك سبب قوى للتضحية بحياتنا المختارة ، فلا يجب أن نخضع لهذا الحل الاسمى بلا قيد أو شرط . اذ يبدو اعطاء الصدارة في اختيارنا لصالح المسلك الحق على الحياة الكريمة (مهما كان تفسيره) دليلا على الصرامة وقصر النظر والتصلب والفتور : قصارى القول ، فلربما بدا من الغريب مثل هذا التمسك بالمبادئ الى حد يؤدى الى افلات فرصتنا في الحياة من بين أيدينا (١٠) .

(١٠) اقرا كتاب جان انوى Antigone ترجمتها للانجليزية
L. Galantiere ففيه عرض درامى ممتاز للصراع بين الخير والحق

ويترب على ذلك ارتدادنا الى القيام بعملية موازنة نتساءل فيها ايهما الأسمى : الحق أم الخير . ولن استطاع حل المشكلة حلا حاسما هنا ، لأنها من الخلافات الفلسفية التي ما زالت موضع أخذ ورد . وفي هذه النقطة يكفي أن نتعرف على المآزق الأخلاقى . وأحد المخارج من هذا المآزق يعتمد على ترتيب مبادئنا في نظام هرمى تبعا للأهمية ، كأن نضع الحفاظ على الحياة - مثلا - فوق الصدق ، ونضع احترام الأشخاص فوق الحفاظ على العهد . وربما امكنا بعد ذلك القول بأن علينا - بوجه عام - أن نعمل على تحقيق هدفنا القصى في الحياة ، ولكن هذا السعى قد تغلبه الضرورة الأخلاقية التي تدفعنا الى أداء افعال معينة تعد أسمى في قائمة القيم . فمثلا اذا كانت غايتنا الجامعة أن نحيا حياة سلبية بتجنب القلق والحفاظ على راحة بالنا ، فان هذا النوع من الحياة قد يستلزم افساحنا الطريق امام الاحتياجات الأخلاقية التي تدعونا الى حماية شخص ما من الاعتداء عليه . أو اذا سعينا لجعل ذاتنا هدفا للحياة ، فان هذا الهدف سيكون أقل أهمية من احترام حقوق الأشخاص الآخرين ، والاستجابة لمطالبهم بأن يعاملوا معاملة آدمية كريمة ، وأن لا يستغلوا كوسائل لتحقيق شهواتنا . فاذا اتبعنا هذه النظرة ، فاننا قد نخلص الى أنه في حالة مثلنا السابقين فان على الشاب أن يرمى أمه ، لأن حياة المتعة لا يمكن الحصول عليها على حساب صحة أم نجبها . وفي المثل الآخر ، فلا يلزم أن تحرص المرأة على الأمانة عند الحديث عن ماضيها ، لأن قول الصدق ليس ذا أهمية كبرى بحيث نتركه يحطم سعادة أى شخص .

وبعبارة أخرى ، فقد نفضل تفضيلا - له ما يبرره - الخير الجامع بحيث نرغب في تحقيقه في الحياة ، بينما نؤجل أى مبدأ من المبادئ السامية للحق ربما تكون له الأفضلية في حالات أخرى بالذات . ولا بد من أن نواجه حالات صعبة لا تكون فيها على يقين من هل يعد المبدأ ذا قيمة كافية بحيث يستاهل تضحية الخير ، وان كانت هذه الحاجة لا يلزم أن ندعها تحطم نظرتنا الجامعة لحل الخلافات . فوجود الفسق لا يحول - أو يوقف - قدرتنا على التفرقة بين الليل والنهار . فبقدر المستطاع ، علينا أن نسعى للتوفيق بين سلوكنا وأهدافنا بحيث لا يصبحان متعارضين تعارضا أساسيا .

في حديثنا التالى عن الغايات التى لا غنى عنها للحياة ، علينا أن نراعى ان قرار اتباع الخير لا يمكن ان يتحقق في فراغ ، لأن المسائل

الخاصة بما هو حق وثيقة الصلة أيضا بتفكيرنا في الحياة الكريمة ،
وتمثل عاملا هاما في هذا الشأن .

خلاصة الفصل

ناقشنا في هذا الفصل الصعوبات الكامنة وراء توطيد مبادئ الحق ، وحللنا مواضع الاستثناء عند تقرير هذه المبادئ ، ثم تحدثنا عن العلاقة بين « الحق » و « الينبقيات » على ضوء هذه الصعوبات . ثم قدمنا تحليلا نقديا « للمقصدية » و « الغائية » و « الدينتولوجية » باعتبارها السبل الثلاثة لتقييم الفعل ، وعندما تحدثنا عن المذهب المقصدي ، أشرنا الى تفسير أرسطو للمسئولية والجهل . وبعد تقييم مواضع القوى ومواضع الضعف في كل نظرية ، قمنا بزيادة تفسير مبدأ الدنتولوجية ومبدأ الغائية على ضوء اتجاهين لعلم العقوبة : الاتجاه الاقتصادي والاتجاه النفعي .

ثم جاء بعد ذلك بحث معنى الخير وأتبعناه بالكلام عن الاستعمالين الخير والشرير للخير ، بعد التفرقة بينهما . ثم ذكرت امكانات شتى لما يحتمل أن تكون الغاية النفسية للحياة ، ونظرية « الهدونية » التي شرحت شرحا مسهبا نوعا .

ثم كشفنا عن الصلة بين الحق والخير مع ذكر أمثلة بالامكان النظر الى كل منها على أن له الأولوية بالنسبة للحالات الفردية بالرغم مما ذكرناه عن أن الخير له أهمية جامعة أعظم . وأشير الى الاجابة على وسيلة التوفيق بين الخلاف بين الخير والحق بوجه عام . وانتهى الفصل بالتشديد على وجوب عدم اغفال الدراية بالنظرات الأخلاقية لما يحقق الخير الجامع للحياة للنظرات الخاصة بما هو حق .

ثالثا - مشكلة الحتمية

عندما نحاول انشاء قيم السلوك الحق او الفايات الخيرة ، فاننا سرعان ما نواجه بنظريتين اثارتا الاشكالات منذ بدايتهما : مشكلة الحتمية ومشكلة النسبية ، وتنبعث مشكلة هاتين النظريتين من كونهما تثيران الشك - كل بطريقتها الخاصة - في مسألة أصالة الأخلاق . وتعارض كلاهما الافتراض بأن القيم الحقّة يمكن اكتشافها وتدعيمها .

ويزعم نصير الحتمية (الحتمى) أن جميع أفكارنا وأفعالنا ، بما في ذلك تلك التى تتسم بطابعها الأخلاقى ، حصيلة قوى خارجية عن سيطرتنا . فنحن نفكر ونعمل على نحو ما نفعل كنتيجة مباشرة لعوامل خارجية ، وبالمقدور رد جميع قيمنا الأخلاقية الى بعض تجميعات لهذه المحتمات (*) ، ومن ثم فمن الوهم الاعتقاد أن باستطاعتنا الاهتداء الى قيم صحيحة بعد التمعن المناسب ، أو أننا قادرون على الاختيار بحرية العمل تبعاً لأحكامنا الأخلاقية . وتمشياً مع ما يذكره مذهب الحتمية ، فإن من الخطأ أيضاً أن ندمو أو نرعى أية قيمة ، لأن هذا يعنى التسليم بقدرة الآخرين على تغيير عقولهم ، واتباع مسلك مغاير . فكما قال ايمانويل كانط : « الينبغية تتضمن القدرة » . فلا معنى لأن نقول لأى انسان أنه ينبغى عليه أن يفعل شيئاً ما لم يكن قادراً على فعل ذلك . فالحتمية هنا تنكر قدرة الناس على فعل ما يقال لهم أنه ينبغى أن يقوموا به . فهم يفتقرون الى حرية الارادة ، وليس بمقتورهم تطهير مسلكهم أو تعديله على هذا النحو .

ويرى موقف النسبيين - ويتمائل فى طابعه المتحدى - أن القيم لا تشتمل على أية خاصية أخلاقية موضوعية ، ولكنها نسبية للشخص أو الجماعة التى صدرت منها ، فما هو حق فى مجتمع ما ، ينظر اليه على أنه خطأ فى مجتمع آخر . وما تثنى عليه مارى قد يستهجنه جون . فلا شيء يمكن أن يكون له قيمة فى صميمه ، وانما الأرجح هو أن كل

جماعة من الأفراد تضع القيم التي تناسبها ، وهذه القيم ليست محل نقاش لأن الحق والخطأ والخير والشر تعنى معانى مختلفة في نظر مختلف الشعوب . وكل ما تنسب اليه القيمة ، له قيمة في نظر مجتمعه هو بالذات . وليس هناك معيار موضوعي يمكن أن تقاس به هذه الأشياء .

ويتعين فحص كل موقف من هذه المواقف بعناية ، كل على حدة ، لما له من تأثير قوى على جميع نظريات الأخلاق . وعلى الرغم من تعرضنا لها آنفا (١) ، إلا أنه من الضروري الآن القيام بتحليل نقدي ، لكي نرى هل هي عوائق حقيقية ، أم أنها مجرد خيال مآته .

واعتقد الحتمية أن جميع الأفكار والتوجهات والقيم نتاج ضروري لقوى سابقة لها وخارجية . وما قرارتنا المستقلة المزعومة لترجيح كفة مجموعة من المعتقدات على البعض الآخر ، أو لترجيح حالة سلوكية بالذات على حالة أخرى ، إلا نتاج عوامل عليية خارجة عنا . ومن الأوهام المشابهة الزعم بأننا أحرار وبمقدورنا أن نفعل ما يساير مثلنا الأخلاقية . ففي نظر أنصار الحتمية ، جميع أفعالنا لا مفر من أن تكون استجابات لأحوال مفروضة ، أي أنها نتائج محددة بدقة لعلل مسبقة . فليس بمقدور أي شخص أن يتصرف على نحو مخالف لما فعل ، ومن ثم فلا محل لتوجيه الثناء له أو اللوم .

وتتعارض ونظرة « الحتمى » نظرة الليبراني (*) الذي يؤكد حرية الإرادة ، فالليبراني يعتقد أن الكائنات البشرية قادرة على السيطرة على حياتها ، وأن قراراتها تصدر عنها بحكم كونها كائنات قائمة بذاتها . ولا يرجع الليبراني حرية جميع الأفكار والأفعال إلى مقدرتنا على التعامل والناس والسيطرة عليهم دون وعيهم ، ولكنه يؤكد أن البشر يتمتعون بحرية الإرادة ولديهم امكانية التفكير والعمل بحرية ، أما أنصار الحتمية فانهم ينكرون حرية الإرادة ويرون أن الاختيار لا يمكن أن يبدأ من النفس . فالإرادة والحرية في نظر « الحتمى » وهم أناوى (**).

(١) سبقت الإشارة إلى مشكلتي الحتمية والنسبية في بداية الكتاب عندما تحدثنا عن كيفية تبرير نظريات علم الأخلاق ، ثم عدنا للإشارة إليهما عندما قمنا بالتوسع في الكلام عن الجانب الموضوعي للمذهب الصوري .

Liberalism

(★)

Egotistical

(★★)

وبالامكان الاستعانة بالفرقة الاصطلاحية داخل الفلسفة بين الحتمية الصارمة والحتمية الرقيقة (*) ، اذا اردنا فهم موقف الحتمى .
اذ يعتقد انصار الحتمية الصارمة انه لما كانت جميع افعالنا وليدة حادثات فسيولوجية في المخ (نوازع عصبية) او حادثات ذهنية (كالتجارب الباكورة التى احدثت رغبات معينة) لذا لا يجوز القول بان لدينا ارادة حرة . فلا معنى للقول بوجود حرية ومسئولية شخصية ، بينما تعد جميع افعالنا مجرد حلقات من سلسلة عليية . ويعتقد انصار الحتمية الرقيقة انه على الرغم من ان جميع افعالنا خاضعة للعلية ، وليس بالامكان ان تتخذ شكلا آخر غير شكلها الحالى ، ما دمنا نسلم بدور الشخص الموجود فى اتخاذها لهذا الشكل . فللفرد أهمية كأحد حلقات مسلسل العلية . وتشارك كل من طبيعة الفرد والظروف فى احداث أى فعل معطى . وتنكر الحتمية الصارمة والحتمية الرقيقة كلاهما حرية الارادة ، وان كانت الحتمية الرقيقة تعترف بدور النفس كفاعل على (بتشديد اللام) ، يصدر أحكاما بالثناء أو الاستهجان على الأفراد باعتبار مسلكهم يؤثر فيما سيحدث مستقبلا (بالرغم من عدم مسئوليتهم عن المسالك الماضية) .

ولا يعد الفارق بين « الحتمى الصارم » و « الحتمى الرقيق » - رغم أهميته فى مقامات معينة - ذا أثر حاسم فى مناقشتنا الحالية ، التى تعنى بالحتمية بالمعنى الواسع . وبالنسبة لأغراضنا ، فان « الحتمى » هو الشخص الذى ينكر قدرة أى فرد على التدخل - بحرية - فى المسلسل العلى للأحداث ، والذى ينكر بالتبعية ، مسئولية أى فرد عما يحدث . والليبرانى على عكس الحتمى يؤكد التصورين ، ويسلم بوجود نفس تتمتع بالاستقلال الذاتى ، ويعتقد أن الأشخاص مسئولون - بوجه عام - عن أفعالهم .

الحتمية المسبقة (★★)

تدعى الصورة الأقدم للحتمية بالحتمية المسبقة ، وتعنى النظرة التى تعتقد أن المصير أو القدر هو الذى يتحكم فى جميع الأحداث

hard determinism

Soft determinism

Predeterminism

(★) الحتمية الصارمة

الحتمية الرقيقة

(★★★)

التي تجري في العالم الطبيعي ، بما في ذلك ارواح الناس . وأحيانا يربط بين الحتمية المسبقة والاعتقاد في وجود الله (صانع الأقدار) ، أو قد تركز على المعنى الدينى العام للكون باعتباره مشبعا بقوى روحية تتحكم في حركة الكواكب والبشر والأمم . وعلى أية حال ، فإن الحتمية المسبقة تؤكد النظرة القدرية ، التي تنسب فيها كل حادثة الى قوى كونية تقرر مسبقا حدوثها . ويعتقد أن دور الكائنات البشرية لا يتجاوز التجارب والأحداث اللابدية (*) ، التي هي نصيبهم في الحياة . فليس لديهم أى اختيار في هذا الشأن . ولا يعنى بهذا القول مجرد امكان التنبؤ بالأحداث لأنه لو كان الأمر هكذا ، سيكون من الميسور وجود الارادة الحرة ، ولكن يعتقد أن كل شيء يخضع لحتمية مسبقة .

واعتقد العرب الذين استخدموا مصطلح القسمة بمعنى القدر أن كل ما يحدث مقدر . فهم يستعملون عبارة انشاء الله « بمعنى ما يريد الله » . ولا يعنى مصطلح المويرا (**) عند الاغريق ارادة الالهة ولكنه يعنى مصيرا أكثر احاطة أو تحليقا يحيط حياة الكائنات المائنة واللامائنة (الجمادات) على السواء . إذ يخضع الالهة أنفسهم للقدر . ومن بين مؤلفي الدراما اليونانية ، تناول سوفوكليس ويوريبيدس - بوجه خاص - الوسائل التي تتبعها آليات القدر لاحداث بعض الغايات الصلبة المأسوية التي لا ترد . فمثلا لم يكن بمقدور أوديب أن يهرب من تحقيق النبوة التي تكهنت بقتله لأبيه يوما من الأيام ، وبزواجه بأمه . فلما كانت الأحداث مقدره مسبقا ، لذا باستطاعة المتنبىء (***) تيرسياس أن يتنبأ بها ، على نفس النحو الذي كان يفعله أنبياء اسرائيل عندما كانوا يتنبأون بالكوارث . وقبل الرومان أيضا التنبؤ المسبق كجانب من فلسفتهم الرواقية الشائعة ، واعتقدوا أن التجلد وضبط النفس حيال المآسى التي لا مفر من وقوعها هي أحكم وسيلة يمكن أن تمارس في الحياة ، ويقول الأسبان « ما سيجرى سيجرى (****) » ويعنون بذلك أن المستقبل محدد كالماضى تماما . ويستخدم الفرنسيون عبارة « انه مكتوب » ، بينما يستخدم الألمان عبارة تعنى « أن الأمور تسير على النحو المقدر لها » .

Inevitable

(★)

Moirs

(★★)

que sera sera

Seer

(★★★)

Seinem Schicksal entgeengehen

C'était écrit

(★★★★)

وتكاد كل أمة أن تكون قد عرفت مذهب الحتمية المسبقة كجانب من تراثها الثقافي ، وان وجدت اختلافات ملحوظة في درجة التمسك بالنظرية في يومنا هذا .

ولقد تخلى معظم الناس الآن عن اتباع « الحتمية المسبقة » ، وأصبحوا ينظرون إليها كمجرد شيء تاريخي يثير الاهتمام والفضول . فنحن نشعر بالتعاطف على النظرة القدرية عندما تكون الأحداث خارجة عن سيطرتنا ، أو عندما نحاول الهروب من المسؤولية عن أفعالنا ، ونحتاج الى دفاع سيكولوجي ضد القلق . فمثلا الذين يدخلون بشراسة يدعون أنه اذا كان الموت مقدرا لهم في سن الأربعين ، فان عزرائيل سيزورهم في هذا الموعد ، وان تدخين السجائر لن يغير شيئا مما سيحدث . وقد يشعر الجندي في ساحة القتال بأنه عندما ينتهي أجله سيقتل . وبغير ذلك ، فانه سيكون آمنا حتى اذا تعرض لوابل من قذائف العدو . وفي كلا الحالين ، فاننا قد نجنح الى الاستكانة والاعتقاد في الحتمية المسبقة . ومع هذا فان الاتجاه المعتاد الآن هو رفضها كنظرية نعرفنا بالطريقة التي يتبعها الكون في حركته . وهكذا تكون الحتمية المسبقة قد تحولت الى فكرة بالية الى حد بعيد ، ولم تتعرض للرفض بقدر تعرضها للترك ، فليست جميع النظريات في تاريخ الفكر تموت لهجوم الفلسفة عليها ، لأن بعضها يموت من الاغفال .

وربما بدت الفقرة التالية من مسرحية الملك لير لشكسبير استشهدا مناسباً :

« هذه حذقة ممتازة للعالم . فعندما نشعر بالسقم من حسن طالعنا . الذي كثيرا ما يكون من اثر اصابة شخصنا بالتخمة ، فاننا نلقى تبعة ذنوبنا على الشمس والقمر والكواكب . وكأننا نتصف بالخسة بحكم الضرورة ، وحمقى بأمر السماء ، وأوغاد ولصوص وخونة بأمر الكواكب ، ومخمورين وكذبة وفلاكية لأننا مرغمون على اطاعة ما تقرر الكواكب . فنحن نعزو كل ما يصيبنا من شر الى وخزات قوة مقدسة . وبإبراعة الانسان عندما يتملص فيلقى تبعة ما يحل به من كدر على الكواكب! ، وينسى أنه الداعر الأعظم » .

الحتمية

تتميز الصورة المعاصرة للحتمية بطابع علمي اجتماعي على عكس « الحتمية المسبقة » وما تظللها من ظلال غيبية . ويرى نصير الحتمية الحديثة أن شخصية البشرية ومسلكها ومعتقداتها واتجاهاتها حصيلة عوامل وراثية وبيئية . فنحن نفكر ونعمل على هذا النحو نتيجة لما ورثناه . كما يرجع ذلك أيضا الى مؤثرات اجتماعية ونفسية وسياسية وتربوية وثقافية واقتصادية ، تأثرنا بها فيما بعد . وتمشبا وما يقوله أنصار الحتمية المعاصرة فاننا نتبنى الوهم بأننا أحرار لكي تكون قراراتنا لصالح أحد الآراء ، أو الرأي البديل له . لكن ما يحدث بالفعل هو أن جميع قراراتنا قد جاءتنا جاهزة ! . فمثلا اذا اختار طالب حضور الكلية ، ربما بدا لنا أن ما فعله الطالب كان من اختياره ، وأنه كان قادرا على اختيار طريق آخر ، ولكن أنصار الحتمية قد يقولون أنه بعد التحليل اتضح أن هناك عوامل خارجية شتى هي المسؤولة عن القرار . فقد تلعب التوقعات والمستوى الاجتماعي الاقتصادي لوالد الطالب وأمه دورا كبيرا ، ولا ننسى ضغوط التنافس والخبرات السابقة للتعليم والاستعداد والذكاء الذي ورثه الطالب والحاجة السيكلوجية للإنجاز . . . وهلم جرا . هذه هي العوامل الفعالة الكامنة وراء القرار . ومن ثم يبين أن الفعل الذي أودى بالطالب للكلية لم يكن فعلا اختياريا . فلم يكن بوسع الطالب أن يفعل شيئا آخر .

وهكذا ينكر أنصار الحتمية ما يقال عن تمتع الكائنات البشرية بحرية الإرادة . وهذا أمر آخر غير انكار وجود الحرية . فعندما يقال أنك تتمتع بالحرية فإن هذا يعني أنك تملك القدرة على أحداث ما تريد . أما توافر حرية الإرادة فمعناه امتلاك القدرة الحرة لإرادة شيء ما . فالسجناء يحيون في ظروف تقييد حريتهم ، ولكن بالاستطاعة القول بأنهم مستمرون في التحكم في قراراتهم ، ومن ثم يمكن القول بأن حرية الإرادة متوافرة لهم . وعلى نفس النحو ، فإذا قيد نظام سياسي ما الحريات المدنية للأشخاص ، فإن حريتهم تكون قد تحددت ، ولكن حرية إرادتهم ستظل سليمة . ومع هذا فإن أنصار الحتمية يرفضون ما يقال عن أن الناس يتمتعون بحرية الإرادة ، ويدعون أنه من الخطأ الاعتقاد بأن بمقدور الأشخاص أن يقرروا أي المعتقدات والمسالك سيختارون ، فجميع قراراتنا من صنع المجتمعات التي لا تخضع لسيطرتنا . وعلى الرغم من أن الحكمة التقليدية قد تقول أننا أسياد

أقدارنا وربابنة أرواحنا ، فان هذا الكلام لا يزيد عن ضرب من البلاغة والفكر الأسطوري الذي عفا عليه الزمان ، اذ يثبت التحليل العلمى الموضوعى الرصين شيئا بعيد الاختلاف .

وعندما يطلب من انصار الحتمية الاجتماعية العلمية تحديد العوامل الكامنة وراء معتقدات الناس وافعالهم فانهم يتقدمون - عادة - بالقائمة الآتية :

١ - **الكتسبات الموروثة** : فما نرثه من صفات كيميائية وتشريحية وفسولوجية تحدث فروقا ملحوظة تنعكس على نوعية الأشخاص التى تتبعها . وقد تضم هذه الصفات تكوين الهيكل العظمى والجهاز العصبى ونشاط الغدد ونوع الجنس (الذكورة أو الأنوثة) وارتفاع القامة ولون البشرة ، والقدرة الذهنية (أى درجة تعقد اللحاء المخى) وأعضاء الحس ، والأعضاء الداخلية والصفات الجنسية الثانوية والعمليات الكيميائية للتمثيل الغذائى .. وهكذا . ولربما ضمت هذه القائمة ايضا النمط الجسمانى ، الذى يمكن تقسيمه طبقا لتصنيف شلدون الى نوع يتميز برشاقة جسمه وكثرة زواياه ويعرف بخفته وهشاشته (*) ونمط متبالر (**) يتخذ جسمه شكلا مستديرا ناعما أميل للسمنة ونمط آخر (***) تتميز أجسام أصحابه بقوة عضلاتها وضخامة عظامها (٢) .

وتمشيا مع هذا التصنيف فان الأنثى من النوع الأول تتميز بقصر قامتها ورهافتها ، وبالنقص فى افراز الغدة الدرقية ، وببطء عملية التناسق فى الحركة ، وارتفاع مستوى الدماء ، ويستبعد شلدون ممارسة التمثيل الغذائى (مما يؤدى الى انخفاض فى مستوى الطاقة) وهزال قامتها ورهافتها ، وبالنقص فى افراز الغدة الدرقية ، وببطء عملية اناث هذا النوع للعبة كرة القدم ! وعلى نفس النحو فان الذكور الذين ينتمون الى النوع الثانى يتصفون بضمول حركات الانعكاس الشرطى وبنسبة ذكاء متدنية وضعف فى البصر مما يقلل من فرص نجاحهم فى اختبارات الطيران . ولا يقتصر الأمر على استبعادهم من المجالات المحترمة طبقا للمعايير القائمة ، ولكن الأهم من ذلك هو أن الاختيار لا يجىء لصالحهم . وببساطة فانهم لا يختارون لأى شيء يتعارض

Ectomorph.

(★)

endomorph

(★★★)

Mesomorph

(★★★)

The Varieties of Human Physique : W.H. Shildon (٢) انظر الى كتاب

وقدراتهم الجسمانية . وعلى هذا يكون تكوينهم الفسيولوجى هو الذى املى مصيرهم ، ولن تجتلبهم غير المجالات التى تتوافق وتكوينهم النفسى البيولوجى . وبعبارة أخرى فان طبيعتهم الفزيائية هى التى تقرر مصائرهم وليس شخصياتهم .

٢ - المناخ والجغرافيا : بوجه عام ، يعترف الدارج والعالم على السواء بتأثير العوامل الجغرافية والمناخية على شخصية الأفراد ، وأنشطتهم . وفى السنوات القريية العهد ، ازداد المؤرخون تدقيقا فى هذه الناحية وفى آثارها . وعندما فعلوا ذلك ، فانهم اتبعوا نظرية وضعها ارنولد توينبى (١٨٥٢ - ١٩٨٣) وقال فيها ان من يقطنون بلدانا ذات اجواء باردة يتميزون بالجدية والنشاط والاجتهاد ، ويعيشون فى ظل أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية فائقة التقدم ، يحرص فيها كل شخص على الاجتهاد واتباع النظام والكفاية . اما الأجواء الدافئة فتؤدى الى الميل للتراخى والترهل والخمول وإيثار المتعة على الانجاز والنزوع الى الشهوات الحسية بدلا من الميل للنشاط الذهنى ، وايضا العزوف عن الانضباط (ولربما خطرت ببالنا على الفور أمريكا الشمالية مقابل أمريكا الجنوبية ، وكذلك ايطاليا بالمقارنة بالمانيا ، أو شمال فرنسا المختلف عن جنوبها) . وراى توينبى فى نظريته للتاريخ ان من ينهض بالعمل فى العالم هم من يحيون فى المنطقة المعتدلة الشمالية ، وأن أعظم اسهامات حضارية قد جاءت من المناطق الشمالية فى آسيا واوروبا وأمريكا (٢) . ويتعين ان لا يكون المناخ شديد القسوة . فقد أدت الأحوال فى المناطق القطبية المتجمدة الى ازهاق روح التقدم . اما فى المناطق الاستوائية ، فان المناخ لا يتيح القدر الكافى من التحدى ، ومن ثم يتضح ان الأحوال الرقيقة تخرج اناسا رقاقا . ويدكر توينبى الأحوال الشاقة ويراها مناسبة لانتاج أفراد ذوى صلابة يتحفزون للانجاز لأنفسهم ولمجتمعاتهم . فه

(٢) A. Study of History — A. Toynbee يعتقد توينبى ان المجتمعات

تنجح أو تفشل بما لدى استجابتها لتحديات البيئة التى تحيا فى ظلها .

قادرون على تحويل الركاب المبعثر الى احجار صالحة للخطو فوقها ،
بعد أن يتعرضوا لمعوقات جمة تحفزهم وتشد من أزر عزيمتهم (٤) .

وفد تحدث الأحوال المناخية الأخرى اثارا فعالة على نفس النحو .
اذ تدفع الأجواء الممطرة الناس الى ايثار العمل داخل بيوتهم ، كما
تستحثهم الأجواء المشمسة على زيادة الاستمتاع بالحياة خارج
منازلهم . بينما تدفع الأجواء الحارة الرطبة الى التبلد ، وتنشط
برودة الجو وجفافه الناس ، وتنشطهم على أوجه شتى .

ولقد رثى بالمثل أن الاقليم الجغرافي الذي يعيش فيه الانسان
يحدد نوع الشخص الذي سيؤول اليه . فيقال ان من يحيون في المناطق
الجبالية أكثر تحررا واعتمادا على النفس وهدوءا وقوة وميلا الى العزلة .
أما من يعيشون في السهول فأميل الى التجمع والزحام وتبادل
العون . ويقال ان من يحيون في مناطق محصورة ميالون الى التقوقع
والنزعة المحافظة والانطواء . بينما يظن ان من يحيون في السواحل
أكثر تفتحاً في النواحي الدهنية وارتقاء وابتعادا عن البساطة وتحررا
في تفكيرهم .

(٤) لقد ارتكن احد التفسيرات التي جاء بها علماء اللاهوت لتفسير الشر
الطبيعي ومعاناة الانسان في العالم الخاضع لاله خير على حقائق هذه السيكولوجية .
يعنى ينزع علماء اللاهوت أحيانا الى المحاجة بالقول بأن ارتقاء الانسان يتوقف على
ما يصطدم به من عقبات ، فلو كان العالم فردوسا وجنة فيحاء ما تعرض الانسان
للتحدى ولما صادفت شخوصه المنهات التي تحفزه طيلة حياته . فإله يرود العالم
بقدر كاف من الدوافع التي تتمثل في شكل أوبئة وأمراض وتفجرات بركانية وفيضانات
وزلازل ونموور وعقارب وصحاري وأدغال وهلم جرا حتى يتسنى للجنس البشرى
أحداث تقدم في الطب والهندسة والعلم وجميع سبل التحكم في البيئة . وفضلا عن
ذلك فإن الأفراد يستحثون على زيادة قوة تحملهم حتى تتسنى لهم محاربة هذه
الشرور .

بالطبع ترجع مشكلات هذه النظرة الى أن العقبات والمعاناة لا تساعد دائما
على حث الأشخاص على الارتقاء بسلوكهم وحضارتهم . فالحق أن المعاناة تجنح
الى الحط من قدرات الناس أكثر مما تساعد على رفع شأنها ، وأيضا بالاستطاعة
خلق الشخصية المتكاملة بغير تدخل ضروري للمعاناة . فيمقدور الناس العثور على
قدر كاف من البواعث عندما يكافحون من أجل العلو الى مراتب أعلى من الخير .
ولا يلزم أن يتعرضوا للشر كي يرتقوا بأنفسهم . ومن ثم فإذا كانت المعاناة التي
تتماد عن الشر الطبيعي ليست ضرورية للارتقاء بالشر ، كما تعد في الواقع ضارة ،
لذا يكون وجودها أو بقاؤها غير متوافق ومجبة الله للشر . ولن يسمح الإله الخير
ببقاء أو اقحام شرور طبيعية لا هدف لها في بيئة الانسان .

وعندما يحلل أنصار الحتمية آثار المناخ والجغرافيا فانهم لا يدعون الى تصور الأشخاص متطابقين من كل الوجوه . فلا يقال مثلا ان جميع أبناء البرازيل يتصفون بالكسل والخمول . فالأرجح هو انهم يعمدون الى التعميم فحسب ، ويدركون الاختلاف في الطابع القومى بين من يحيون في احوال جغرافية ومناخية مختلفة ، ان هذا الاختلاف يدل على تأثير المناخ والجغرافيا على شخصية الأفراد واختياراتهم .

من هذا يتضح تأثير الأفراد في أى بلد يحيون فيه - دون شعورهم - بحجم البلدان وشكلها وبنيتها وموضعها ومناخها وجوها . وهناك أيضا عوامل فعالة أخرى كالعوامل الاجتماعية الجغرافية وتتمثل في كثافة السكان وتوزيعهم الديموجرافى وأعمارهم ونسبة الاناث الى الذكور والمهن الأساسية ، أى ان الأمر يختلف باختلاف البيئة من رعية الى زراعية الى صناعية .

٣ - المجتمع والحضارة : لا أحد يعيش في فراغ او قوقعة كالنساك . فكل انسان عضو في جماعة اجتماعية يمكن التعرف الى ملامحها ، ولها معتقداتها الخاصة وتقاليدها ولغتها واهتماماتها المشتركة وانظمتها ومشغولياتها وانشطتها وأنماطها ومعاييرها السلوكية . هذا يعنى ان المجتمع الذى يحيا فيه الشخص يحدد نطاق الأفكار والأفعال التى ستبدو حيوية في نظر هذا الشخص .

فمثلا من نشأ في الهند كأحد الهنود يتكلم اللغة الأردية ويحيا في قرية من قرى الريف لها تقاليدها العريقة المشبعة بالروح السلبية لا يحتمل أن يفكر في صلاحيته لشغل إحدى الوظائف القيادية أو اعتناق الديانة البروتستانتية واختلافاتها . وبالمثل فان من ينشأ ايرلندا كاثوليكية في دبلن في بيئة الطبقة العاملة المتمسكة بقيم (الصناعية) من الصعب أن يميل الى النزوح الى الصحراء واعتناق الديانة الاسلامية (هذا كلام فارغ يا سيدى !) . فما يراه الفرد اختيارا حقا يخضع لحدود صارمة تفرضها الخلفية الثقافية التى يحيا في ظلها . وكما ذكرت عالمه الأنتروبولوجيا روث بنديكت (١٨٨٧ - ١٩٤٨) .

« لا أحد يرى العالم بمنظور فطرى صرف ، انه يراه منقحا من اثر تدخل مجموعة محددة من العادات والأنظمة وطرائق التفكير . وبعد تاريخ الانسان أولا واساسا تكييفا مع الأنماط والمعايير التى ورثها

مجتمعه . فمنذ لحظة مولده ، تعمل العادات التى ولد فى ظلها على تشكيل تجاربه ومسلكه . وعندما يحين الوقت الذى يستطيع التكلم فيه يعيد الجو الثقافى الذى يحيا فيه خلقه ، وعندما ينمو ويتمكن من المشاركة فى انشطته ، تصبح عادات المجتمع عاداته ومعتقدات هذا المجتمع معتقداته ومستحيلاته هى مستحيلاته . فكل طفل (مستجد) يولد فى جماعة ما سيشارك هذه الجماعة عاداتها ومعتقداتها . ولا وجود لطفل يولد لأبوين يحيان فى الطرف المقابل للكرة الأرضية بمقدوره الحصول على واحد من ألف من هذه العادات والمعتقدات (٥) .

وهكذا يخضع كل فرد - ثقافيا - لمقومات مثل الملبس وتصور الجمال والترويح عن النفس والتحلّى والشرعية الأخلاقية والتدين والسلوك والمعتقدات السياسية والكلام وتصور العائلة . . . وهلم جرا . وهناك مؤثرات ثانوية أيضا كتلك المنبثقة عن اللغة ، لأن للغات قيما لصيقة بها ، وتوجهات نحو العالم تعمل على تشكيل عقل مستعمل اللغة . فثمة أفكار معينة ربما بدت من مغريات التعلق باللغة الانجليزية لا يكاد يخطر بالبال ظهورها فى اللغة الصينية . وهناك نظرية يشار إليها بالفعل وسميت « فرضية ساير وورف » ، وترى أن اللغة هى التى تحدد الفكر أكثر من قيام الفكر بتحديد للغة (٦) . ويزعم لودفيج فيتجنشتاين (١٨٨٩ - ١٩٥١) - وهو أحد مؤسسى الحركة الفلسفية المعاصرة فى التحليل اللغوى - أن اللغة توقعنا فى أخطاء فكرية ، ويعتقد أن مهمة الفلسفة هى تعريف الذبابة طريقة الخروج من زجاجة الدباب (٧) . وبعبارة أخرى ، يتعين على الفلسفة مساعدتنا على تجنب الوقوع فى الاضطرابات التصورية التى تدفعنا اللغة الى التعرض لها . وفى كلا الحالين ، فإن أثر اللغة على الفكر قد تأكد ووضع خطان تحته .

وبالمقدور أيضا ذكر آثار التربية والتعليم فى هذا المقام ، لأنها تمثل أيضا جانبا من الذخر الاجتماعى الذى نحمله . فثمة اختلاف

(٥) Patterns of Culture : R. Benedict - وايضا A. Montagu
The Biosocial Nature of Man.

(٦) انظر كتاب Language and Personality — E. Sapir

(٧) انظر كتاب Logic and Language (الجزء الثانى) أشرف على

تحريره A. Flew وبخاصة البحوث التى قدمها F. Walsmann و J. Austin

Gibbert Ryle و O. Urmson ، وتتناق جميعا بهذه الفكرة .

ملحوظ بين التحاق أحد الأشخاص في مدرسة قروية في أفغانستان ،
والتحاقه في الليسيه بباريس ، أو اذا كان متخرجاً من جامعة كبرى
بأمريكا الشمالية ، أو من مدرسة للتعليم الفني بنيروبي بكينيا .
ولتعليمنا غير النظامي أو الحر أيضاً دور في تشكيل عقولنا ، لأن لما نقرأ
من كتب ومجلات وما نشاهد من برامج تليفزيونية وأفلام ومن نلتقي
بهم من اصدقاء واقارب ، دوراً في التأثير على نوع الفرد الذي
سنؤول اليه .

وهكذا تشترك الثقافة والمجتمع الى جانب العوامل البيولوجية
والمناخ والجغرافيا في تحديد هوية الأشخاص ومسلكتهم . ولا يذكر
أنصار الحتمية هنا أى شيء ثوري ، ولكنهم يذكروننا بعدم امكان انكار
تأثير البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الشخص (٨) .

٤ - علم النفس : وقدمت جملة مدارس سيكلوجية العون
لموقف الحتميين وقامت المدرسة السلوكية بأبرز هذه الأدوار . ويرتبط
اسم هذه المدرسة بأسماء ايفان بافلوف (١٨٤٩ - ١٩٣٦)
و ج.ب. واطسن (١٨٧٨ - ١٩٥٨) وسكينر (١٩٠٤ - ؟)
ويرى اتباع المدرسة السلوكية في علم النفس (٩) أن السلوك الانساني
استجابة فسيولوجية للأحوال الخارجية (المنبهات) . ويستجيب
الكائن الانساني للمنبه في البيئة ، ويتكيف سلوكه ، ويتخذ شكل أنماط
متكررة الارتباط بالاستجابة . وفي تجربة شهيرة قام بافلوف بإجراء
عملية تكييف لأحد الكلاب ودفعه الى اسالة اللعاب عندما ينبهه
الجرس عند دقته قبل تناوله للطعام . وعلى نفس النحو بالاستطاعة
تكييف الأشخاص بحيث يتوقعون لدى رؤيتهم للضوء الأحمر في
اشارات المرور ، أو بحيث يهبون للتصفيق كلما تحين المناسبة في

(٨) لابد من التنويه بأن العلم الجديد للبيولوجيا الاجتماعية يرى أن جميع
المالك البشرية عبارة عن دالات لورثاتنا (genes) في نزوعها الى تخليد اتجاهات
مجتمعتها . فالكائنات البشرية هي الأوعية التي تطلبها اللورثات (الجينات) ،
ويعمد بقاءها المستمر هو سبب الوجود : انظر
Robert Rivers, E.O. Wilson

وبخاصة كتاب ويلسون : The New Synthesis و

(٩) انظر كتاب J.B. Watson Conditioned Reflexes — I. Pavlov وكتاب

Science and Human Behaviour — B.F. Skinner

Beyond Freedom and Dignity

الحفلات الموسيقية ، أو لحثهم على تناول الطعام من الأطباق ومساعدة الغير في الحن أو لاقناعهم بتأييد الصورة الديموقراطية للحكم . . . وهلم جرا . فاذا أردنا فهم سيكولوجية الانسان ما علينا الا أن ندرس كيف تعمل الإرادة أو الدوافع الخفية في اللاوعي ، لأن الأوفق هو دراسة التكوين الظاهر للعادات والقدرات ، والتي تؤلف نسق الاستجابات عند الشخص .

فما سيكولوجية الفرد الا ما يشاهد من سلوكه لا الكيان الخفى الزائل الذى يدعى بالعقل ويظن أنه القوة الخفية وراء السلوك . فلا وجود لشبح أو روح يحرك الآلة ، ولا شيء يدعى بالعقل . ولا وجود لأشياء تسمى المشاعر أو الذاكرة أو الخيال يضمها العقل . فالمشاعر عبارة عن نشاط يصدر من الغدد والعضلات ، وتعنى الذاكرة القدرة على « الاستدعاء من أجل الممارسة » . ولا شيء يثبت وجود الخيال غير الوسائل المرئية ، التى تثبت قيامه بأداء وظيفته . ومن غير المقدر حتى النظر الى الذكاء على أنه قدرة ذهنية ملموسة ، ولكنه دليل يعرفنا السبل التى تواجه بها المشكلات وتحل . وتمشيا وما يذكره السلوكى فان علينا أن نكف عن « البهلقة فى العقل » ، بل علينا أن نركز على علاقة المنبه بالاستجابة التى يتميز بها الشخص . حينئذ سيكون بوسعنا فهم سيكولوجيته .

وليس عسيرا ادراك ارتكان هذا الموقف على نظرية الحتمية . اذ يزعم السلوكى أن أفكارنا وأفعالنا مجرد استجابات شرطية لما يتاح لها من منبهات . فليس بمقدورنا أن نحدد ما الذى سنفكر فيه أو نفعله بعد عملية تأمل واع ، ولكننا كائنات نعتمد ردود فعلها ومسالكها على انطلاق زناد المنبهات البيئية . وكلما ازدادت شدة قوة المنبه كان التوفيق من نصيبنا . فالتناس لا ينتقون - باختيارهم - الاستجابة التى سيتبعونها من بين مختلف الامكانيات ، وطريق العمل الذى سيسلكونه فى مواجهة المنبهات المتاحة ، ولكنهم يقومون بردود فعلهم على النحو الذى تفرضه سيكولوجيتهم عليهم . ويصح القول نفسه عن مجال الأخلاق . فثمة تماثل بين الأشخاص والآلات فى طريقة ادائهم لوظائفهم . فهناك حالة سلوكية تترتب على ضغط أحد الأزرار . وهناك حالة سلوكية أخرى تحدث اذا ضغط على زر آخر مختلف . وبعبارة أخرى ، اذا افترض وجود مجموعة من المنبهات (وكانت هناك طائفة من الاستجابات التى ظهرت عبر الزمان ، سيترب على ذلك ظهور

نوع من المسالك الأخلاقية) ، وتؤدي بعض منبهات افريائية بالدات الى ظهور نوع آخر من الأخلاق . واذا تمكن عالم النفس من معرفة نمط (المنبه - الاستجابة) عند أى فرد ، سيتسنى له التنبؤ بطرائق سلوك الفرد ، ومن بينها سلوكه الأخلاقى .

دفعوع الليبرانيين

١ - ان موقف الحتمية العلمية الاجتماعية شديد القوة ، لانه يستند الى حقائق لا تنكر في عالم البيولوجيا والاجتماع وعلم النفس . ومع هذا فان الليبرانى الذى يدافع عن حرية الارادة يرى استمرار تمتع الأفراد بحرية البت والاختيار بين البدائل رغم تعدد القوى التى يصطدمون بها . ويحاجى الليبرانى ويقول ان هذه القوة عبارة عن مؤثرات وليست محتمات ، وأن الأشخاص يتمتعون دائما بحرية الاختيار بين ما يتأثرون به . وبمجرد درايتنا بمختلف القوى الفعالة فى حياتنا ، فان هذه القوى تفقد سطوتها علينا . وآتئذ سيكون بمقدورنا أن نقرر ما نقبله من مؤثرات ، وما نرفضه منها . ولا توصف المؤثرات بالمحتمات الا عندما تكون على غير وعى بوجودها ، وبطريقة تأثرنا بها . وبمجرد وعينا بها سنصبح أحرارا وغير خاضعين لسيطرتها .

فمثلا من شبوا بالمدينة قد يميلون الى مواصلة الحياة على الطريقة الحضرية ، ولكن ليس هذا الأمر ملزما . فبمقدورهم أن يرفضوا هذه المؤثرات الباكرة ، ويقرروا اىشار فضائل الحياة الريفية . ولا يستبعد أن يقتنع من نشأ فى ظل الكنيسة الكاثوليكية بالاستمرار فى اتباع عقيدته ، ولكن بعد شئء من التفكير فانه قد ينزع الى مراجعة عقيدته وتقييمها ، ويستخلص تمتع نزعات أخرى كاللحاد أو المذهب البروتستانتى أو أية ديانة شرقية أخرى بنصيب أكبر من الصحة . وفى هذه الحالات ، فان الدراية قد تؤكد عدم تحول المؤثرات الى محتمات . ويوصف الأشخاص بأنهم يتمتعون بالحرية اذا اتخذوا قرارا لصالح المؤثرات التى يتعرضون لها ، وليس عندما ينزعون الى الوقوف فى وجه هذه المؤثرات . والعامل الهام هنا هو أن يكون القرار المتخذ قرارا واعيا .

وعلى سبيل المثال فان من نشأوا فى بيت مثقف قد يختارون مواصلة الاهتمام بالفن والموسيقى والأدب كجانب من الجوانب التى تساعد على تحقيق حياة مستحبة . وفى هذه الحالة ، فانهم لا يكونون

قد خضعوا لأى حتم فى قرارهم حتى وان اتبعوا قيم بيئتهم ووسطهم .
فما دام الأفراد على دراية بالطريقة التى اجتدبتهم للتفكير والفعل ،
سيكون باستطاعتهم توكيد قيامهم هم أنفسهم باختيار الحياة الثقافية
المستحبة لهم .

وعلى هذا النحو فلن يعجز من نشأ فى الجنوب عن التصميم على
مقاومة - أو الاستسلام - لحياة الخمول التى يتصف بها الجو
الحار . وبمقدور من يحيا فى الجبال أن يختار العزلة أو يختار عكس
ذلك . وبوسع من نشأ فى بيئة بين الجبال والسهول أن يختار بين
المشاركة - أو عدم المشاركة - فى ميدان يتطلب القوة البدنية ، كان
يقرر العمل كمحاسب مثلاً بدلاً من العمل عتلاً .

وكما تصور هذه الأمثلة ، فان الليبرانى لا ينكر تأثير المناخ
والسيكولوجيا والجغرافيا والبيولوجيا . . وهلم جرا فى توكيد موقف
حرية الإرادة . والأرجح هو أنه يتفق وعالم الاجتماع فى الاعتراف
بوجود هذه المؤثرات . أما ما ينكره الليبرانى فهو القول بأن هذه
المؤثرات تحتم مسلكنا ، وأنها مسئولة - بالضرورة - عن معتقداتنا
وأفعالنا . ولا يعنى هذا أن الليبرانى يبتعد عن روح العلم ، ولكنه
بالأحرى يتشكك فى وجود علاقة منطقية بين المؤثرات من ناحية وبين
المعتقدات والقيم والسلوك من الناحية الأخرى ، أما جانب ابتعاده
عن العلم ، فقد يظهر فى تسليمه بوجود نفس مستقلة فى إرادتها ،
ومتحررة من سلاسل العلل والمعلولات يمكن أن تعرف عن طريق
الاستنباط والتأمل .

وإذا نظر للموضوع من منظور مختلف قليلاً سيبين أن الليبرانى
ينتقد أنصار الحتمية لأنهم يزعمون أن الأفعال لا تزيد عن كونها
ردود أفعال . فهو يرى أن الأفعال الأصلية ممكنة ، إذا استطعنا أن نعرف
القوى الكامنة التى تدفعنا الى التارجح من رأى لآخر . ويرمى جانب
كبير من دور التربية والتعليم الى قيامها بتعريفنا بتلك القوى التى لها
تأثير فعال علينا ، وبذلك يتيسر لنا استحضار أفعال نختارها بشخصنا
بدلاً من أن تكون هذه الأفعال مجرد مجموعة من ردود الأفعال . وعلى
حد قول أريك فروم : « عندما يقترب الشخص من النضج فانه يتحرر
شيئاً فشيئاً من السلوك الفريزى الذى فرض عليه ، وينمى قدرته
على الاعتماد على الذات والاختيار » .

ومن وجهة نظر نفعية أخرى ، يذكر الليبراني أنه قد توجد أسباب للأفعال وليس مجرد علل . ووجود « الأسباب » يدل على حدوث عملية من التمعن عن طريقها يوازن الشخص بين المزايم المتضاربة ويضع قراره بحرية ، بعد الرجوع الى مختلف البدائل . أما « العلل » ، فتعني افتراضنا مسبقا وجود نسق آلي صارم للعلل والمعلولات ، لا يفسح مجالا لأفعال المبادرة الذاتية للكائنات البشرية ، يعنى للأفعال التى لا تعتبر نتيجة لعلّة سابقة خارجة عنا . وتمشيا مع الليبرانية ، فإن أفعال الأشخاص لا يلزم - بالضرورة - أن تكون معلولات لعلل سابقة ، حتى وإن كانت المادة الفيزيائية تتبع فى فاعليتها هذا السبيل . فبمقدور الأشخاص أن يكون عندهم أسباب وراء ما يفعلون . فالقرينة هى علة قيام العصفور ببناء العش . أما الكائن البشرى فعنده غاية وراء بنائه لدار يقطنها . فهناك أسباب وراء قيامه بذلك ، وبمقدور الكائن البشرى أن يصمم على عدم فعل ذلك ، استنادا الى أسباب أخرى .

٢ - والى جانب هذه الانتقادات ، فإن الليبراني يتخذ موقف الهجوم ويقول أن ما جعل موقف الحتمى يبدو مستصوبا هو كونه يحاجى اعتمادا على التراجع الى العلل السابقة ، ويكتفى بذلك ، ويتناسى أن الاختبار الحق لأية نظرية يبين من قدرتها على التنبؤ بالسلوك المستقبلى . وبعبارة أخرى ، فمن السهل القول بأن مارى فعلت شيئا ما خضوعا لميولها البيولوجية أو خلفيتها الاجتماعية ، وتكيفها السيكلوجى وهلم جرا ، لأنه بالاستطاعة العثور على مثل هذه التغيرات بالرجوع الى حالات سبقت ما فعلته . فاذا اتجهت مارى الى العمل كطبيبة فإن الحتمى لن يعجز عن العثور عن علة لذلك فى أشياء كالنمط السيكلوجى لاهتمامها بالآخرين ، أو الوسط الذى نشأت فيه ، وكان به من يمتهنون مهنة الطب ، أو قد يرجع ذلك الى عقليتها العلمية . أما اذا افترضنا أن مارى قد أصبحت من سيدات الأعمال ، فإن الحتمى لن يتورع عن رد ذلك الى عوامل عليّة أيضا كمقدرتها التنظيمية وطبقتها الاجتماعية والاقتصادية ، وتأثير ابن عمها الذى أقبل من عمله كرئيس لأحدى الشركات . وحتى اذا فشلت مارى فى دراستها الثانوية ، وجنحت الى معاداة النظام الرأسمالى فإن الحتمى سيعزو ذلك الى رد الفعل ضد خلفية أسرتها ، والقيم الرأسمالية الأمريكية المحيطة بها !

ولكن ما أسرع ظهور علامات الاجهاد على أى تحليل من هذا

القبيل . فكل ما يتبادر للذهن يصلح لكى يكون علة . ولكن هذه المؤثرات العلية تنتخب بعد وقوع الواقعة لكى تناسب الحالة موضع البحث . ولربما أصبح موقف الحتمى أبلغ تأثيرا لو أنه استطاع أن يتنبأ - عن يقين - بما ستفعله ماري بعد التسليم بما خضعت له من محتمات . فبوسع ماري أن تختار أى جمع منها لكى تصبح المحتمات الرئيسية المهيمنة عليها فى حياتها ، حتى تتمكن عندما تبلغ سن النضج أن تقرر بحرية أى جوانب من نفسها ترغب فى انمائها . وبعبارة أخرى ، لو صح أن الأفعال الانسانية محكومة بنفس النسق الآلى الذى يتحكم فى سقوط الحجر ، فإن الحتمى سيكون قادرا - آنئذ - على التنبؤ بهذه الأفعال بنفس القدر من اليقين . وما دام الحتمى ليس قادرا على ذلك فإن ما يوحى به ذلك هو وجود اختلاف بين الحاليين ، واتصاف السلوك الانسانى بالطابع الآلى ، أو ان للبشر ارادة حرة فى عبارة أخرى .

ويرد الحتمى على هذا الاتهام بالقول بأنه لما كانت الدراسة العلمية للسلوك الانسانى ما زالت بالفعل فى مهدها ، فإن جميع العوامل التى تتحكم فى السلوك ما زالت لم تعرف بعد . ويتمتع علماء الاجتماع بقدر ما من النجاح فى التنبؤ بالكيفية التى سيتبعها الأشخاص فى تصرفاتهم . ولما كان هناك تقدم فى اكتشاف المزيد من المعرفة عن المحتمات العلية للسلوك ، لذا فمن المنتظر أن يتحقق قدر أعظم من القدرة على التنبؤ . ان الناس يتصرفون تبعا لقوانين طبيعية ، وليس بطريقة نزوائية ، وستزداد القدرة على التنبؤ بسلوك البشر دقة بعد أن يعرف الكثير من هذه القوانين .

ولكن السلوك الانسانى من نوع مختلف - هكذا يرد الليبرانى - ولن يستطيع على الاطلاق التنبؤ بكيف سيجيء مسلك الانسان ، مهما كان مقدار ما نحصل عليه من معلومات عن العوامل التى تثير بها . فليس الموضوع موضوع الحصول على قدر اكبر من المعلومات والبيانات عن الأشخاص ، وانما هناك اختلاف فطرى بين الأشخاص والأشياء الطبيعية . وبمقدور الكائنات البشرية فهم القوى التى تحركهم ، وتقرير أى القوى يريدون التحرك بتأثيرها . فبوسع الأشخاص الاختيار على نحو لا تعرفه الأطيارد والأحجار ، ولا يعنى الليبرانى بذلك وصم السلوك الانسانى بالنزوائية والتحرر من جميع القوانين الطبيعية ، ولكنه يقصد القول بأن من يقرر القوانين الجزئية التى ستراعى ،

ومن سيطبتها هو الشخص الذى يملك الدراية بذاته . ومن هنا يعد التنبؤ الدقيق بالسلوك البشرى مستحيلا من الناحية النظرية ، ولن يتحقق فى وقت قريب من المستقبل . فالبشر دائما أحرار لتقرير نوع المؤثرات التى سيتأثرون بها ، وكيف ستكون أفعالهم .

٣ - وثالث اعتراض يشيره الليبرانى يرتبط بالاعتراضين السابقين، وان كان له طابع منطقى بوجه خاص . اذ يتهم الليبرانى « الحتمى » بارتكاب خطأ منطقى مؤداه انه لما كان « هذا » قد حدث بعد « ذاك » ، فان « ذاك » هو علة هذا (*) . فمن اخطاء الاستدلال الزعم بأنه عندما تعقب حادثة ما حادثة أخرى ، فان الحادثة الأسبق ستكون بالضرورة علة الحادثة اللاحقة . فمثلا قد ترتكب هذه الأغلوطة اذا اعتقدنا ان الرقص هو علة المطر ارتكانا الى اقامة رقصة للأمطار سبقت العاصفة الممطرة ، أو اذا اعتقدنا أن النهار علة الليل ، باعتباره يعقب النهار . فالتتابع الزمنى مختلف - كما لا يخفى - عن التتابع العلى ، مثلما لا تعد الحادثة اللاحقة تالية بالضرورة .

وعندما تطبق هذه القاعدة على نظرية الحتمى ، فان الليبرانى يحاجى ويقول بأن العوامل المسبقة فى الجغرافيا والبيولوجيا وعلم النفس لا يمكن افتراض انها علل سلوك الشخص . فلا بد أن يثبت الحتمى أن هذا التعاقب الزمنى هو اتصال على بالضرورة ، بحيث يتحتم اذا وجدت الظروف « ا » و « ب » و « ج » أن يتبع ذلك الفعل « س » . وهذا هو ما لم يفعله الحتمى ، ولكنه اكتفى ببيان أن ظروف معينة سبقت فعل الشخص . فهو لم يثبت انه اذا سلمنا بهذه الظروف ، سيكون من المستحيل على أى شخص أن يسلك فى فعله مسلكا مختلفا ، وبذلك لا يكون قد أثبت وجود صلة معلول وعلة ضرورية .

وتقع على عاتق الحتمى مهمة اثبات ذلك ، لأنه اذا لم يفعل ، سنكون محقين فى الوثوق بالنظرة المعتادة التى ترى ان الناس أحرار فى ركلهم الحجارة أو عدم ركلهم لها ، تبعا لمشيئتهم . وبعبارة أخرى ، اذا استطاع أحد اقتراح نظرية تناقض نظرية المفهومية الدارجة ، سيكون هذا الشخص مطالبا بالاثبات ما يرمى اليه . اذ يقع عبء

Post hoc ergo Propter hoc

(★)

البرهان عليه ، وليس على الشخص الذى يعتقد فى موقف المفهومية الدارجة . وبعبارة أخرى ، ليس بمقدور أحد القول بأن « الحياة كلها خيال ، وحلم يتراءى فى عقل الله » ، فعليك أن تثبت أن الأمر ليس كذلك ، « النفس وهم . فعليك أن تثبت أنك موجود ! » . فان كانت الحياة حلما يتراءى لعقل الله ، فيتعين اثبات ذلك ، والا سنكون محقين اذا اعتمدنا على افتراضاتنا المعتادة عن الواقع . وأحيانا يحدث ذلك ، كما هو الحال فى اثبات حركة الأرض ، بينما تعتقد المفهومية الدارجة أنها ساكنة . ولكن ما يتعين اثباته هو الراى غير المألوف لا الراى المألوف . وهكذا يكون الحتمى الذى يدعى أن جميع أفعالنا هى بالفعل خارج سيطرتنا مطالب باثبات ذلك . فهو مطالب ببيان أن هناك عوامل مسبقة ترغمنا على الفعل على نحو ما يحدث ، وأن الأحوال المسبقة محتمات عليه . وهذا ما لم يثبت . واذا استبعد برهان العلية ، سنكون محقين اذا اتبعنا نظرة المفهومية الدارجة عندما ترى أن قرارتنا حرة ، وأن الأحوال المسبقة لا تحدد مسلكنا ، ولكنها تمثل أساس الاختيارات الحرة .

٤ - وفى نهاية المطاف يرى الليبرانى عدم توافق أساسى فى موقف الحتمى ، فلو كانت جميع الأفكار نتاجا ضروريا لعلل مسبقة ، فلا بد أن تكون من بينها فكرة الحتمية ، ومن ثم فإن من يؤمن بالحتمية ، يكون إيمانه أيضا خاضعا للحتم ، يعنى أنه لم يكن حرا عندما قرر صحة نظرية الحتمية ، ولكنه آمن بها ، لأنه لم يكن قادرا على فعل شيء آخر . واو كان ذلك كذلك فاننا لن نكون بحاجة للنظر الى موقفه بعين الجد ، لأن نظرتة لن توصف بالصدق أو البطلان ، ولكنها ستكون فكرة تحتم على الحتمى الإيمان بها .

وعلى نفس النحو ، اذا أراد الحتمى أن يكون متوافقا مع موقفه ، فلا بد أن يدرك منطقيا أن الليبرانى قد خضع للحتمية عندما اثبت الإرادة الحرة ، مثلما أرغم هو بالذات على تأكيد الحتمية ، وبذلك تكون أية محاولة بينهما بلا طائل ، لأن كليهما مرغم على التفكير على النحو الذى قام به . والموقف المعقول الأوحى للحتمى هو اللوذ بالصمت والكف عن الدفاع عن مزايا الحتمية .

ومع هذا فان الحتمى يحاول أن يقنع الليبرانى بتغيير موقفه . وعندما يفعل ذلك ، فانه يكون قد سلم بالهزيمة ، لأن النظرية تسلم بحرية الأشخاص فى التفكير بطريقة مختلفة ، ولا تبالى بالنشأة الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص أو صفاتهم البيولوجية . . وهلم جرا . اذ يتعين قبول

الفكرة الحسنة اعتمادا على مزاياها ، لأن الأشخاص غير خاضعين للحتم فيما يفكرون ، ولكن هذا الاعتقاد هو يقينا ما يرفضه الحتمى ، ومن ثم فكلما ازدادت محاولات الحتمى لاقناعنا بصحة المذهب الجتمى ، ازداد مظهر موقفه سخفا ، لأننا حتى اذا اقتنعنا بصحة المذهب الجتمى، فاننا لن نستطيع الاعتراف بأن الحتمية صحيحة . والدفع الوحيد الذى تقدمه الحتمية للرد على هذا التناقض الذاتى هو القول بأن الحجة المؤيدة للحتمية يمكن أن تكون قوة محتمة لنا لقبول النظرية . ولكن التسليم بأية حجة حسنة لمجرد اتصافها بالحسن ينضوى تحت باب الأسباب ، وليس العلل . ويتجاوب وما يراه الليبرانى ، وليس مع نظرة الحتمى الى السلوك الانسانى . فليس بمقدورنا أن نقول كلاما يتمشى والعقل مؤداه اننا خاضعون لحتمية المزايا العليا لأية نظرية ، والأصح هو أن نقول اننا أحرار فى تقرير أية نظرية تتمتع بمزايا اسمى، ومن هذا يتضح تمشيا وهذه الحجة اننا اذا آثرنا الاعتقاد بصحة الحتمية ، فان الحتمية ستكون آثلا خطأ .

وهكذا لا يكون الحتمى قد تمكن من اثبات قضيته من أية ناحية. اذ استطاع توجيه انتقادات شتى ضد موقفه - كما رأينا - بما فى ذلك الاتهام بتناقضها فى صميمها ، واستحالة الزود عنها منطقيا . ويبدو موقف الليبرانى أقرب الى القبول ، لأنه ليس مشحونا بالهتات المنطقية ، كما أنه يتجاوب وما تراه المفهومية الدارجة بخصوص أفعالنا . وعلى الرغم من أن الحتمية قد غدت من البدع الشائعة الآن بين علماء الاجتماع ، الا أنه يبدو أن القول بأننا لسنا نتاجا لمجتمعاتنا وموروثنا البيولوجية وخفياتنا النفسية . . وهلم جرا هو الأقرب الى الاحتمال . فاذا كنا أحرارا فى أفكارنا وتوجهاتنا وسلوكنا ، لذا لن يكون بمقدورنا ادعاء الاعفاء من المسؤولية من تأثير ارتباطاتنا الوثيقة بأحوال مسبقة . واذا عبرنا عن ذلك بلغة العصر سنقول ان الطفل الذى يولد فى الأكواخ ليس مرغما على أن يصبح مجرما ، كما أن الفتاة الصغيرة لم تبرمج برمجة لا تستطيع الفكك منها لكى تصبح زوجة أو أما . اننا أحرار اساسا فى اختيار طريقنا . وتقع على كاهلنا مسؤولية شخصية تدعونا الى اختيار ما نتبع من طرق .

خلاصة الفصل

فحصنا في هذا الفصل الموقف التشككي للحمية . أولا - في صورته الباكورة في حالة الحمية المسبقة ، ثم بعد ذلك في صورته الحالية ، كما يعرضه علماء الاجتماع . وركزنا على الصورة الأخيرة فناقشنا شتى المحتومات المزعومة كالموروثات والمناخ والجغرافيا والمجتمع والثقافة وعلم النفس ثم عرضت بعد ذلك انتقادات لموقف الحتمي استندت الى التفرقة بين المؤثرات والمحتومات ، وبين الأفعال وردود الأفعال ، من منظور مختلف . وتركزت الانتقادات التالية على الحجج التي يتبعها الحتمي بالنكوص الى الوراء بدلا من النظر قدما ، وارثابه خطأ منطقيا يعبر عنه باللاتينية بعبارة *hoc, ergo, propter hoc* . وفي هذا المقام الأخير ، تقع على عاتق الموقف الحتمي مسئولية اثبات سلامة موقفه . وأخيرا أشير الى وجود تناقض أساسي في نطاق الحمية اضعفها الى درجة خطيرة كنظرية في السلوك الانساني .

رابعاً - اعتراضات المذهب النسبى

ويجىء دور المذهب النسبى كمصدر آخر للشك . وهذا المذهب من النظريات العتيقة التى اتخذت حديثاً مظهراً مختلفاً ، أشبه بالنبيذ المعتق عندما يصب فى زجاجات حديثة . ويزعم « النسبيون » أن جميع القيم وليدة الثقافة التى يلفى الشخص نفسه عائشاً فى خضمها . فربما توهمنا أن قيمنا تستند الى أساس موضوعى ، ولكنها - فى الحق - مجرد انعكاس - لما يحيط بنا من تيارات اجتماعية . وعندما يقال أن الكافة يطالب بالوفاء بالعهد فإن هذا لا يعنى وجود أى حق كامن فى الوفاء بالعهد ، ولكنه يعنى بالأحرى اتجاه المجتمع الذى يعيشون فيه ، الى الاعتقاد فى وجوب الوفاء بالعهد . وبالمثل عندما يعلن أن الاستغلال خطأ ، ومراعاة الآخرين حق ، فإن هذا الحكم قد جاء من تأثير الأعراف الاجتماعية التى نشأوا فى ظلها . فلا وجود لحق قائم بذاته يدعو الى الحرص على مراعاة حقوق الآخرين ، ومشاعرهم . ولاشئ يدل على وجود خطأ كامن فى استغلال الآخرين لصالحنا . إذ تكون مختلف المجتمعات معايير مختلفة لاشباع احتياجاتها الخاصة ، وليست هناك وسيلة صحيحة كلياً للسلوك . إذ يعتمد الطريق الصحيح للسلوك الذى يسلكه الشخص على ثقافته . وكتب أحد علماء الاجتماع البارزين : « أن كلمة لاأخلاقى لا يمكن أن تعنى ما هو أكثر من التعارض مع الأعراف السائدة فى المكان والزمان . فلا وجود لمعيار كلى ودائم يمكن الرجوع اليه لاثبات ما هو حق وصحيح فى هذه المسائل ، يرتكن اليه فى تقييم مختلف الأساليب الجمالية ، وانتقادها (١) .

وثمة نظرية قريبة الشبه تنكر أيضاً وجود أى أساس موضوعى الأحكام القيمة ، أنها نظرية المذهب الذاتى . فبدلاً من أن تركز على اجماع المجتمع كأساس للقيم ، فإنها تدعى أن أحكامنا الأخلاقية تنبع من ميولنا ومن مسببات نفورنا . فما أحكامنا أساساً إلا مسألة من

(١) Folkways — W.F. Summer (الفصل الثانى) .

مسائل الدوق الفردى . وبهذه الصفة ، فلا يجوز أن يدور جدل بشأنها . وبالمثل فلا مجادلة ولا دفع في مسائل الدوق (*) . ففي نظر المذهب الداتى ما هو حق في نظر شخص ما سيكون خطأ في نظر شخص آخر ، لأنه لا تماثل بينهما في المفضلات والمنفرات ، وكل شخص مصيب فيما يعتقد لو جاءت نظرتة متعارضة على طول الخط مع نظرة شخص آخر . فلا وجود لمحك مطلق تقاس مفضلات الشخص بالنسبة اليه ، ومن ثم فإن ما يبدو حقا في نظر شخص ما ، سيكون حقا ، وكما قال شكسبير في هاملت : « لا شيء يمكن أن يوصف بالحسن أو القبح ، ولكن تصوراتنا هي التي جعلته كذلك » .

ويتعارض وهذه النظريات المذهب الموضوعى أو المذهب الاطلاقى، الذى يرى أن لهذه القيم أساسا مستقلا بمعزل عن المعتقدات الشخصية والاجتماعية . فمثلا اذا قال أحد : « ان الاغتصاب خطأ » فلعله في هذا القول قد قام بالتعريف بشيء مقبى ينسب الى الفعل ، ويجعله غير جدير بالاتباع . اذ لا يقتصر هذا القول على عكس سخط ثقافة الشخص ومجتمعه ، أو التنفيس المعبر عن مزاج شخص عن مقت الاعتداء الجنسى . وقد يخطئ انصار المذهب الموضوعى أو الاطلاقى أو الشخص أو الحضارة فيما يتبعون من قيم ، تماما مثلما يخطئ أحد الناس في الحساب ، أو عندما يكون فكرة غير صحيحة عن الواقع . ولن يؤدى اعتقاد شخص ما بأن حاصل جمع ٤ و ٨ هو ١١ الى جعلها كذلك . كما أن الأرض لن تتصف بتسطحها مهما كان اعتقاد أحد مواطنى نيوجينيا في هذه الناحية .

وهكذا وتمشيا وما يراه المذهب الموضوعى أو المذهب الاطلاقى ، فبالاستطاعة نقد المجتمعات لتمسكها بقيم تتعارض هي والقيم الأخلاقية الموضوعية . فثمة أساس خاص ومستقل للمعرفة الأخلاقية بعيدا عن الاتجاهات التى يلقتها أى مجتمع من المجتمعات . ويعتقد أيضا أن المذهب الداتى قد تعرض للتضليل عندما ظن أن كل شخص يتبع معايير الأخلاقية ، وأن ما يتصف بأحقية في نظر شخص ما في ظروف معينة ، سيتصف - بناء على ذلك - بأحقية في نظر شخص آخر يحيا في الظروف عينها . فنحن لم نخترع القيم الأخلاقية ، ولكننا نكتشف مبادئ الحق والخطأ التى يتعين أن توجه السلوك الانسانى ،

فلم يضع الفرد المعايير المناسبة للاتباع اعتمادا على فعل اختياري ما ، ولكنه يدرك نوع السلوك الذي من المناسب تحريمه وأيضا السلوك الذي يتوجب جعله الزاميا ، وعندما توصف هذه القفلة بأنها اكتشاف وليست اختراعا ، ويقال اننا ندرك قواعد الأخلاق ولا نصنعها ، فان هذا يعنى أن الأخلاق مسألة موضوعية ، وليست مسألة تتغير بتغير توجهات الفرد .

ولكن ثمة بدعة تسود هذه الأيام تؤيد النظرة النسبية أو الذاتية . ولعل هذا يرجع الى الرغبة في تضخيم حرية الفرد . اذ يجنح الاتجاه العام أحيانا الى القول بأن أى شيء يعتبره الشخص حقا سيكون حقا بالنسبة لهذا الشخص ، وأنه لا وجود لمعايير مثالية للسلوك يمكن الرجوع اليها كمقياس يقيس صحة نظرات الشخص . « فكل فرد وكل مجتمع يصنع معايير تفي باحتياجاته ، وفي غير مقدور أحد من خارج البيئة الثقافية للشخص ، أو ينتمى الى لون مختلف عن لون الشخص الحكم على السلوك » . وعلى العموم ، هناك اتفاق بين علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا على هذه النظرة . فهم يجمعون على الاعتقاد في عدم وجود قيم افضل أو قيم أسوأ ، ولكن هناك إقسط قيما تخدم بعض الغايات والاحتياجات الخاصة بفئة من الفئات . وهذه القيم التي انتقيت في خضم التطور الاجتماعى أو ابان تاريخ الفرد ، وإذا سادت فانهما ستصبح صحيحة ipso facto . وكل ما سيفعله أى تقييم موضوعى مزعوم هو عكسه للأراء الذاتية أو النسبية للقائم بالتقييم . فلا وجود لنموذج مفرد للسلوك يصح للجميع . ولو أريد فرض قيم غير متوافقة وشخصيتنا سيكون هذا أمرا استبداديا أو دالا على الفطرسة .

وسوف نبحت ثلاثة مصادر نظرية للنسبية والذاتية يبدو انها مسيطرة كنظريات مؤازرة لهذا المذهب في عصرنا الحالى : أولا - كشف علم الاجتماع والأنثروبولوجيا . ثانيا - السيكولوجية الفرويدية وتشعباتها . وثالثا - معتقدات الماركسية ، كما جاءت في البيان الشيوعى . واهتدى كل مصدر من هذه المصادر الثلاثة الى نفس النتيجة ، يعنى عدم وجود أى أساس موضوعى للقيم . وما هناك هو القيم النسبية التي تناسب الزمان والمكان الذي انبثقت منه هذه القيمة .

المصادر الاجتماعية والأنثروبولوجية

بالاستطاعة الارتكان الى كتاب (٢) وليم جراهام سامر كممثل للأدلة التي يستند اليها علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا . وتبعاً لما جاء في نظرية سامر ، فان جميع المثل الأخلاقية لطبيعة الخير وجميع تصورات ما هو حق مستمدة من النظرات الجماعية (*) ، ومن الممارسات التي نهضت بها المجتمعات لاشباع احتياجاتها . وعندما تصبح أية عادة ضرورية لخير المجتمع ، فانها تضاف الى أعراف هذا المجتمع . ولا تتألف هذه الأعراف من مبادئ للأخلاق يتعرف اليها باعتبارها ممثلة للحق ، ولكنها تنمى كاستجابة للاحتياجات الأساسية للحضارة، يعنى ان لها دوراً وظيفياً ووسائل برجماتية لتحقيق الرفاهية العامة للشعب . وعندما تتغير الأحوال ، يحدث ما يستوجب حدوث استجابات مختلفة ، وبذلك تتغير الأعراف تغيراً مناظراً . ولا تبقى أية أعراف ثابتة لفترة طويلة من الزمان (كما هو المتوقع لو صح أنها ترتكن الى أسس موضوعية) . فليست الأعراف عقلانية ، أو تتبع نسقاً ما ، ولكنها تتشكل تبعاً لاحتياجات الأشخاص والظروف الخارجية المحيطة بهم . وفضلاً عن ذلك ، فان الأعراف قد تسير في اتجاه مضاد لرفاهية الجماعة من اثر الظاهرة التي تعرف بالتخلف الثقافي (**). ويعمل أى مجتمع على تغيير أعرافه تدريجياً ، الى أعراف أكثر نفعاً له ، ولكن هناك فترة من الزمان تفصل بين ادراك عدم كفاية الأعراف ، والتحول الى نظام اعظم كفاية .

ولم يقتصر سامر في هذا التحليل على بيان الطريق الذى تتبعه قيمنا الأخلاقية في بزوغها ، يعنى كأعراف ضرورية للحضارة وحسب ، ولكنه استبعد أيضاً أى نوع من المعايير المطلقة . فلما كانت الأعراف تتغير ، فاننا نرى أنها لا تتصف بأبديتها . ولما كانت تتغير وفقاً للاحتياجات والأحوال ، فان بمقدورنا ادراك أساسها الحق ، يعنى اللزوميات التي اقتضتها في مكان بالذات وزمان بالذات . من هنا يتضح عدم وجود تباين بين الثقافات ، لأن كل ثقافة ستحصل على ما تحتاجه من أعراف ؛ ويتعدى حسم الخلاف الذى ينشب بين الثقافات بالرجوع الى أى أساس أو معيار كلى أو عقلانى للسلوك ، ولكن يجب أن يحل

(٢) نفس المصدر . (★) Folkways (★★) cultural lag

هذا الخلاف من خلال الوسائل السياسية أو من طريق الحرب .
فلا وجود لمعيار عام ، بمقدور الثقافات الاعتراف به ، والاذعان له
والاحتكام اليه عند حدوث اختلافات .

ففى نطاق أية ثقافة ، توصف الأفعال بأنها تتبع الخير عندما
تتوافق وعادات المجتمع ، ويحكم بخطأها عندما تتعارض وهذه العادات .
ويتعدى خروج أى فرد على حدود حضارته واتباع أى حكم أخلاقى
مستقل . فلا وجود بكل بساطة - لأى محك خارجى . وحتى لو كان
هناك مثل هذا المحك ، فإن الأشخاص يكتسبون خصائص اجتماعية
فى نطاق أى تقليد بالذات ، بحيث لا يكون بإمكانهم قبول أى نسق
من القيم المختلفة . فكل ما يراه المجتمع حقا يصبح محكاً لكل عضو
فى الجماعة . وما ينظر اليه على أنه خطأ يغدو من المحرمات على كل
فرد . والادعاء بإمكان الحكم على المجتمع الذى يتبعه الشخص دليل
على الفطرسية البحتة ، لأنه لا وجود لأحد قادر على الابتعاد من تأثير
ثقافته ، ولا وجود لمؤشر خارجى يمكن الاسترشاد به كمحك للنقد .
وحتى المتمردون فلعلهم يثبتون بقوة تمردهم قوة القيم الاجتماعية ،
لأنهم يبذلون جهداً طائلاً لمقاومة هذه القيم .

ويردد فيلغريدو باريتو (٣) هذه النظرة النسبية ، ويشدد بوجه
خاص على الطابع الداتى للكثير من قيمنا . ففى نظره ، ليست أحكامنا
الأخلاقية مستندة الى منطق ، ولكنها تبزع من الجوانب اللامنتطقية
من شخصيتنا . فأحكامنا متأثرة بغرائزنا وعواطفنا ومشاعرنا ، ومن
ثم فإننا عندما نحكم على أحد أفعالنا بأحقيته كان ما يعنيه ذلك هو
ميلنا الى التصرف على نحو ما ، ونرغب أن يشاركنا الآخرون ميلنا .
ولا يعنى اقرار أى فعل ما هو أكثر من التعبير عن المفضلات الشخصية
وتمنى أن يصبح فعل ما مقبولا بوجه عام ، وأن يمارس على نطاق
واسع ، ويتواءم ومفضلاتنا وما ننفر منه مؤاندة الجماعة لنا . وتستعمل
كلمة حق كمصطلح دال على التشريف ، وله قوة اقناعية بفضل
مدلوله العاطفى . فإذا ادعى أحد أن كلمة حق شئ أكثر من مصطلح
يحمل معنى وضعيا ، كان هذا الادعاء دليلاً على الغلو فى النقد
أو الخضوع للوهم . ان من يستعمل كلمة تحمل مدلول القيمة يعرف
عادة أنه يستعمل نوعاً من مصطلحات اللغة لا قناع الآخرين للأخذ بوجهة

نظره . والواقع انه يعمل على اضافة المعقولة على رغباته . وهكذا
يبين ان كلمة « حق » لا تعنى أكثر من « اننى أشعر بالرغبة فى فعل
كذا ، وأرغب فى مماثلة الآخرين لى فى الشعور » .

وعبر عن المقابل الفلسفى لهذا الموقف دافيد هيوم (١٧١١ -
١٧٧٦) وعبر عنه أيضا على العهد القريب ستفنسون
(١٩٠٨ -) (٤) . وذكر هيوم أن الأحكام الأخلاقية ليست
مستندة الى العقل ، لأن دور العقل يقتصر على اصدار الأحكام الخاصة
بالوقائع (القط فوق الحصرية) والعلاقات بين الأفكار (الأعزب شخص
غير متزوج) . وعندما تقر مسلكا فانك من جهة أخرى - تعنى
التعبير عن شعور ايجابى نحوه . وبوجه عام ، اذا نزع أى فعل الى
ادخال السعادة الى قلوب شخصيات تهمننا ، فاننا سننظر اليه بعين
الرضا . ولا يستخلص من الحكم بأحقية المسلك ما هو أكثر من أن
الأشخاص فى مجتمعنا يميلون اليه عموما ، أو يؤثرونه ، وأن المسلك
يقابل برضاء معظم الناس . ويرى هيوم أنه من غير المقدور المجادلة
بخصوص هذه المشاعر ، لأنه سيكون من العبث أن نحاول اقرار
أو استهجان أى مشاعر . وهكذا تكون الحاجة العقلانية غير مناسبة
للأخلاق . ولقد ذهب هيوم بعيدا الى حد قوله : اذا أمكن اعتمادا على
لكزة اصبع انقاذ الجنس البشرى عن بكرة أبيه ، أو القضاء عليه ،
فان اختيارنا لن يكون فى أحد الحالين أكثر معقولة من الاختيار
الأخر ، مهما اتسمت مشاعرنا نحوها بشدتها .

ويؤيد ستفنسون « النظرية الشعورية » التى أعادت الى حد كبير
ترديد نظرة هيوم الى الأخلاق ، فيذكر أن الحكم الأخلاقى يعبر عن
اتجاه أحد الأفراد ، ومحاولته دفع الآخرين الى اتخاذ اتجاه مماثل .
وغاية ما نفعله هو التنفيس عن المشاعر تجاه أنماط من الأفعال .
عندما نصفها بالأحقية أو الخطأ ، وعندما نصيح « عفارم » لبعضها ،
أو « بخ » ، ونعلن استهجان أفعال أخرى بقولنا « يا للعار ! » .
ومن المقدور والمشروع حدوث حاجة لاثبات هل يساعد مسلك ما على .

An Enquiry Concerning the Principles — D. Hume النظر (٤)

Philosophical Works of David Hume من of Morals

Ethics and Language فى كتاب C.L. Stevenson وايضا الى

والى . A.J. Ayer فى كتاب Language, Truth and Logic — ولقد

عبر عن مفهومه الشخصى لهذه المسألة ، مثلما فعل قبله برتراند رسل .

بلوغ الأهداف التي ننشدها ، ولكن لا وجود لأية حجة تتعلق بقيمة الأحداث ذاتها . فهذه مسألة توجه فحسب .

وأجمل جوزيف وودكروثش (١٨٩٣ - ١٩٧٠) نظرتى هيوم . وستفنسون عندما كتب قائلا : « ان جميع محاولات فرض شريعة ما ، او اقناع الآخرين بقبولها طوعا انما هى مجرد محاولات لدفع الآخرين الى الشعور بمثل ما نشعر به . ولا وجود لأية واقعة خارج مشاعرنا يمكن أن ترجع اليها مشاعرنا لتبرير ما تفعل » .

وتحاجى روث بنديكت عالمة الأنثروبولوجيا (٥) ، وتقول ان الاختلافات الثقافية تبين طريقة الناس في التفكير والسلوك ، بما في ذلك مثلهم وتعودهم للسلوك المناسب . وقامت بشرح فكرتها بالتحدث عن عادات وأنظمة ثلاث حضارات : هنود الزوني في جنوب غرب أمريكا وقبائل الدوبان التي تعيش في جزيرة دوبا بعيدا عن شرق غينيا الجديدة والهنود في المنطقة الشمالية الغربية من الولايات المتحدة . وتختلف قيم كل حضارة من هذه الحضارات من قيم الحضارات الأخرى اختلافا بينا .

فهنود « الزوني » متدينون الى أبعد حد ، ويقظون ومجتهدون ومسالمون ، ويعنون عناية فائقة باقامة علاقات متناغمة بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الطبيعة والالهة ، وغايتهم الكلية من الحياة هي تحقيق علاقة متوازنة ومتكاملة بينهم وبين البيئة الطبيعية . وعلى نقيض ذلك فاننا نرى حضارة « الدوبو » تركز على وجوب التيقظ ضد قوى الشر المحيطة بالفرد والمهددة له . فاذا حرص الشخص على الارتياح والحذر واستطاع حماية نفسه من أعدائه واحتاط من الآخرين الذين يتربصون له ويبادلونه البغض ، فانه سيكون قد عاش حياة فطنة حقة . وتختلف حضارة « الكواكيوت » عن الحضارتين الأخريين ، لأنها قائمة على تشجيع التنافس بين الأفراد . اذ يعد ذا أهمية كبرى تضخيم الشخص لذاته مما يساعده على زيادة الجاه الشخصى والشعور بالعزة . ويحظى النجاح والتفوق على الآخرين بعاطر الشناء عندما لا يقتصر الأمر على بلوغ الذروة ، وانما أيضا عندما يكون بمقدوره النظر الى أهل القاع نظرة ازدراء . والطريق الذى يتبعه

مواطن الكواكيوت للشعور بالتضخم هو ارغام الآخرين على الشعور بانهم مجرد اقزام . وباختصار تنظر هذه الحضارة الى الشخص المنافس العدوانى على أنه الاحق بالاعجاب والمحاكاة .

واستخلصت « بنديكت » من التنوع الكبير في معايير السلوك الذى صادفته في هذه الحضارات الثلاث عدم وجود مبادئ اخلاقية مطلقة بمقدور الجميع الاعتراف بها . وبدا لها الأرجح هو قيام كل حضارة على حدة باثاء القيم التى تتناسب معها . فما قد يكون حقا في احدى الحضارات يظهر بمظهر الحق أو الخرى في حضارة اخرى . « فالدوبانى » الذى يتصرف على نحو بفيض قد يلقى الاحترام لقوة شخصيته من قبل من يعيش في ظل نفس حضارته . ولكن ربما لا يرضى احد اتباع « الزونى » مثل هذا المسلك . وقد ينظر احد أبناء حضارة « الكواكيوت » الى هذا المسلك ذاته باحتقار . ولو نجح احد أبناء هذه الحضارة الأخيرة في تحقيق الأهمية لذاته ، فربما نظر أبناء « الزونى » الى مسلكه على أنه نزعة فردانية سمجة وغير مقبولة . أما أبناء حضارة « الدوبانى » و « الكواكيوت » فسيعتبرون هذا المسلك عبثا صبيانيا . بينما ينظر أبناء حضارة الدوبانى والكواكيوت الى تصرفات أبناء حضارة الزونى ، وما يسعون اليه لتحقيق السكينة والانسجام والسلام كعبث دال على الضعف .

والمعنى المتضمن في مثل هذا التنوع في الاتجاهات الأخلاقية والمعايير السلوكية هو نسبية جميع القيم بالنسبة للحضارة التى يحيا الفرد في ظلها . فليس بالمقدور الاهتداء الى معتقدات اخلاقية مقبولة بصفة كلية ، بحيث يعد أى نمط حضارى مشروعا كالنمط الآخر ، ولا يرجع ذلك الى أن اخذ الأنماط الحضارية قد بدا جديرا بالاتباع عند أبناء هذه الحضارة . فواقع الأمر أنه بدا لهم عظيم القيمة . ولا تعنى عظمة القيمة هنا ما هو أكثر من مقبوليتها اجتماعيا .

الفرويدية

وتعرض السيكولوجية الفرويدية أيضا دعما للمذهب النسبية ، وعلى الأخص للمذاهب الداتية (٦) . فوفقا لما ذكره فرويد (١٨٥٦ - ١٩٣٩) ، فإن العقل الواعى أو الشعورى لا يزيد عن جزء صغير من النفس فى جملتها . وفى التشبيه المألوف ، يتماثل العقل الواعى وقمة جبل ثلجى يختفى فيه الجزء الأكبر من العقل تحت السطح ، ويطلق على الجزء الأعظم تأثيرا والأضخم « باللاشعور » ، أى الجهاز الدينامى للنفس الذى لا دراية لنا به ، ولا يلمح الالماما من خلال زلات اللسان والأفعال الانفصامية أو الأحلام . واللاشعور عبارة عن قزان أو مرجل فائر من الرغبات الأولية الكامنة فى الطبيعة الأساسية للفرد .

على أن اللاشعور لا يعد كلاما هلاميا غير محدد المعالم ، ولكنه يحتوى على ثلاثة أقسام ، يقوم كل قسم منها بدور فى القرارات التى نتخذها والأفعال التى ننهض بها . وتشترك هذه الأقسام معا فى مسئولية كل ما نفعله حتى وإن خدعنا أنفسنا واعتقدنا أننا قمنا بعملية اختيار عقلانى واع . ويطلب « الهو » بمطالب جنسية الطابع وإنانية تماما أميل الى البداوة والنهم ، وبلا كايح اجتماعى أو أخلاقى . وتكافح جميع رغباتنا المحظورة وشهواتنا وأهوائنا الجنسية القابعة داخل « الهو » سغيا وراء التعبير عن نفسها واشباع شهواتها .

ويطلق على القوة التى تكبح جماح « الهو » ، وتمنع سيطرتها على أفعال الشخص اسم « الأنا العليا » . إنها القوة التى تضم القواعد الأخلاقية والمحاذير التى جسمناها داخلنا وبسماها بالضمير . إنها الصوت العام للمجتمع ، كما تلقناه - الى حد كبير - من الأبوين وفى مدارسنا باعتبار هذه الوسائط السبل التى يستعين بها المجتمع لفرض معاييرها علينا . وتعتمد « الأنا العليا » على مسيطرات قوية على الشخص صادرة عن منظور الأخلاق الاجتماعية الصارمة والتطهيرية ،

(٦) جاءت نظرية الأخلاق عند فرويد متضمنة فى سلسلة من الكتب التى ظهرت تحت عناوين — — — Collected Papers — — — The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud

انظر بصفة خاصة الى الجزء ١٣ ، والجزء ٢١ من الطبعة الأخيرة .

وتضارع « الهو » في قوتها وطفانها . وتعارض « الأنا العليا » رغبات « الهو » ، وبخاصة الاندفاع الأساسى نحو الاشباع الجنىسى . وفى هذه الحالة ، تنشب حرب عامة – من ناحية – داخل الفرد مع الهو التى تطالب بالتعبير عن نفسها ، والانطلاق ، ومع الأنا العليا – من ناحية أخرى – التى تقمع هذه الرغبات خضوعا لضغوط الضمير الاجتماعى .

وتقف « الأنا » موقف وسط بين « الهو » ومطالب « الأنا العليا » وتحاول مصالحة الطرفين المتصارعين على نحو يؤدى الى أحداث أقل قدر من القلق لدى الشخص . وقد يؤدى طغيان الرغبة وطفان الضمير الى حدوث صراع شديد قد يتمخض عن حدوث اضطراب عقلى شديد ما لم تهتد الذات الى توفيق مرض بين الطاغيتين التوأمين (اذ تعد احدهما انعكاسا للآخرى) .

ويجند فى المعركة عامل آخر سماه فرويد « الرقيب » الذى يقف عند بوابة الوعى ، ولا يسمح لأى شخص بالدراية الا بتلك الأفكار والمشاعر التى لا تنتهك المعايير الأخلاقية العامة . فهو يرشح وينقى الشهوات ويستخلص منها الشهوات المقبولة اجتماعيا ، ويستبعد من الوعى الجانب الأكبر من الرغبات التى تلف وتدور بعد انطلاقها من « الهو » . والكثير من الحالات يتصف بشدة ابتداله وتهديده بحيث يرفض الرقيب السماح له بالمرور . ومع هذا فانها تبقى فعالة داخل الشخص ، وربما أدى قمعها الى حدوث الهستيريا والاكتئاب والحالات المتطرفة من الوسوس وامراض العصاب .

وتستعين « الأنا » فى محاولتها لتحقيق المصالحة بوسائل شتى كى ينعم الفرد براحة البال . اذ تعتمد على وسيلة التعقيل – من جهة – وقوامها العثور على أسباب مستصوبة ، وإن كانت غير واقعية ، للقيام بما نشتهيه . وكثيرا ما يستعان بمبررات عقلانية لجعل الفعل ، الذى يعبر عن بواعث ذنيئة يبدو وكأنه يستند الى أحد المقاصد النبيلة . فاذا اعتقد أحد أن رغباته سامية وتتسم بالنقاء ، سيكون بمقدوره الاهتمام الى السكينة واشعار ضميره بالارتياح . وفى ذات الوقت ، سيستطاع ارضاء « الهو » بالتعبير عن نواذعه الى حد ما . ومن الوسائل الأخرى التى يلجأ اليها « الهو » ما يدعى « بالاسقاط » . وفيه يهتدى الشخص الى عذر خارج ذاته ينسب اليه الأخطاء التى

ارتكبها ، وبذلك يستطيع الهروب من المسؤولية . ويدعى الشخص انه لا يستأهل اللوم لما قام به من أفعال لا أخلاقية ، لأن ما جرى قد وقع ويرجع الى عوامل تتجاوز مجالات سيطرة الشخص . وهناك أيضا وسيلة أخرى تستعين بها « الأنا » ، وهى التسامى . وفيها يعاد توجيه الرغبات الصادرة عن « الهو » الى قنوات يرضى عنها المجتمع . فإذا استعمل الجراح سلاحه من أجل غاية نافعة ، فإنه لن يتعرض للوم أو تأنيب ، حتى وإن كان - من وجهة نظر فرويدى - قد عبر عن العدوان عندما هاجم شخص ما مستعملا سلاحه .

ويرجع الارتباط بين نظرية علم النفس عند فرويد والشك الأخلاقى - بكل بساطة - الى أن السلوك قد فسر فيها كحصول معركة بين الحق والباطل ، أى بين القوى التى نرتكن اليها فى شعورنا للأخلاق . وهى لا عقلانية تماما ، وخارجة من نطاق الأخلاق . فسلوكنا عبارة عن تكيف وتهذبة للقوى الكامنة فى العقل اللاشعورى . ولا تزيد أية محاولة للحكم العقلانى أو الموضوعى تتعلق بالقيم عن ذريعة لرغبات اللاشعور وآليات دفاعية ، وكوابح ، ومحاولات لاضفاء العقلانية على نزعاتنا ، واسقاطات ، ومحاولات للتسامى بنفسنا . فلا وجود لأسباب صحيحة وراء الأفعال . وكل ما هناك عبارة عن طلاء لامع من الأعداء التى ينتحلها العقل الواعى لتبرير ما يمل به عليه اللاوعى . وهكذا لا تكون قد اهتدينا الى القيم عن طريق التأمل العقلانى أو المعايير الموضوعية ، ولكنها جاءت كحصول للتفاعل الدينامى بين الهو والأنا والأنا العليا .

والنظرية الفرويدية فى علم النفس غارقة لأذاتها فى الحتمية والنسبية والدائية . فلا بد أن يتبع عقلنا الواعى القيم على نحو ما يفعل لأن اللاوعى هو الذى يتحكم فى مضمونه برمته . وهذه القيم نسبية لأنها تخضع للتحكم الاجتماعى للأنا العليا . وتنبثق الرغبات الدائية من الهو ، وبذلك يكون الفرد تحت رحمة هذه القوى ، أى لا يزيد عن دمية فى يد عقله اللاوعى ، أكثر من كونه كيانا كامل الاستقلال ينتقى بوعى ما يناسبه من قيم .

الماركسية

واكتسب المذهب النسبي والمذهب الذاتي القوة أيضا عن طريق النظريات الماركسية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، التي اتخذت كتاب رأس المال والبيان الشيوعي دعامة لها (٧) .

وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) قد اتخذ الصدارة بفضل نزعته الثورية . وكما قال انجلز رفيقه في السلاح ، فإنه حاول « أن يساهم بوسيلة أو أخرى لقلب المجتمع الرأسمالي » . أو كما قال ماركس نفسه : « لقد فسر الفلاسفة العالم على أنحاء شتى ، إلا أن الهدف الأساسي هو تغييره » . ولكن إذا أريد أحداث تغيير فلا بد من القيام بتحليل علمي للقوانين المتحركة في صميم ما تفعله الأمم . ونهض ماركس بهذا الدور اعتمادا على بحث قام به في مكتبة المتحف البريطاني واستخلص منه أن بناء الأمم وتاريخها خاضع تماما للقوى الاقتصادية .

وتمثل « احوال الانتاج » الأساس الاقتصادي للمجتمع . وهي وراء جميع الأشكال والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والفكرية . وفي النظرية الاقتصادية كانوا يصنفون احوال أو عوامل الانتاج عادة على أنها الأرض والعمل ورأس المال . ولكن ماركس قام بتحليل هذه العوامل ، ووصفها بالعناصر المادية (المصادر) والعمل (الفاعلية الهادفة) والأدوات (التقنية) . وبوجه عام تناظر عوامل الانتاج « علاقات الملكية » (بكسر الميم) ، والتي ترد الى صور الملكية . وعلاقات الملكية ثابتة نسبيا خلال الزمان ، بينما تتغير مقومات (عوامل) الانتاج بسرعة أكبر . ويترتب على هذا التفاوت التوتر والصراع الذي لا مناص منه ، وتكسب مقومات الانتاج المعركة . وهذا أمر محتوم . وتتعين إقامة علاقة ملكية جديدة تكون أكثر تواءما هي ومقومات الانتاج : وعلى هذه النحو ظهرت للوجود حقائق تاريخية جديدة : انها حقبة تطور المجتمع ، التي اختار لها أسماء مثل : « الحقبة الآسيوية » - « الحقبة القديمة » - « الحقبة الإقطاعية » « والرأسمالية الحديثة » .

(٧) Capital — K. Marx — وبلاشترناك مع Friedrich Engels —
The Communist Manifesto

واعتقد ماركس أن الصراع الأخير يحدث الآن في عصرنا الرأسمالي بين علاقة الملكية في النظام البورجوازي وصورة الانتاج التي يستغل فيها العامل البروليتارى على نحو غير محتمل . وبازدياد تركيز السلطة في أيدي حفنة صغيرة من الرأسماليين الأثرياء الذين يتزايدون ، وبازدياد البروليتاريا فقرا ، مع تزايد عددهم ، سيحدث استقطاب وتنافر يتحول الى صراع طبقي عنيف ، تعقبه ثورة ستنتهى بالضرورة بهزيمة الرأسماليين البورجوازيين ، وتنتقل الملكية الاقتصادية الى أيدي العمال البروليتاريين أنفسهم . وعلى المستوى السياسى ، وبعد فترة وجيزة من الحكم الديكتاتورى البروليتارى ، سيظهر للوجود العصر الذهبى للمجتمع اللاتبقى « وتلاشى » الدولة .

واعتقد ماركس أن هذه العملية تحدث في إطار « دياكتيكى » تدور من خلال حركة تاريخية كانت تلقى أثقل معارضة من حركة أخرى مناهضة لها ، تنبثق منها أفضل العناصر في الحركتين لتكوين واقع تاريخى يحدث واسمى . وسيضم هذا الوليد الأحداث أفضل مميزات الحركات السالفة بعد « أن تحولت الى نزعة محافظة ، تم قهرها وتحولها والسمو بها (*) » . وأسمى ماركس ظهور الحركة التاريخية « بالرسالة » ، ونقيضها « بالرسالة المقابلة » واعتبر حل الصراع « تركيبية (**) » . وباستمرار انطلاق العملية الجدلية تتحول التركيبية الى رسالة جديدة تلد رسالة مضادة لها ، يجتمعان لتكوين تركيبية جديدة اسمى . . وهلم جرا ، ثم يتكرر دوران العجلة مرات لا حصر لها بتقدم التاريخ ، وتتولد منها بالتدرج مراحل متقدمة تصل الى ذروتها في تركيبية نهائية مطلقة .

ولا يمثل الجدول عجلة او دولا ب حركات التاريخ فحسب ، ولكنه يمثل أيضا تطور الأفكار ، بل ونمو الكائنات البيولوجية (أ) . فلا وجود في الجدول « لاما هذا أو ذاك » أى اختيار بين بدلين ،

(★) يصف ماركس هذه العملية بكلمة المانية واحدة : Aufgehoben

(★★) رسالة thesis ورسالة مقابلة antithesis وتركيبية Synthesis.

(أ) كان هيجل قد ركز تركيزا أشد على النمو الديالكتيكى (الجدلى) للأشكال البيولوجية إذ ذكر أن البرعم يتعرض لعملية نفى تظهر الزهرة أو النورة في أعقابها ، لم « ينحل كلاهما » في الثمرة بعد اكتمالها . ولقد نقل ماركس فكرة « الجدول » من هيجل ، كما أشير كثيرا . ولقد تصور هيجل القوى الروحية تنمو في أطوار جدلى . أما ماركس فقد اعتبر القوى الأساسية مادية في الطبيعة .

وانما هناك التقاء بين طرفين تتولد منه اضافة ، اى تركيبة من عنصرين يبدوان متناقضين ظاهريا ، ويهتديان الى حل لهما . ولا وجود لحلول وسط ، وانما الأصح هو حدوث نمو عضوى للأعضاء الحيوية والصحيحة من « الرسالة » « الرسالة المقابلة » اللتين تتحدان في مزاج دينامى لخلق كل أعظم .

وفى تحليل ماركس ، يعتمد التطور والبناء معا على الأساس الاقتصادى القائم الذى يحدد سياسة المجتمع وأشكال الفن والمؤسسات الدينية والطبقات الاجتماعية .. وهلم جرا . فكل عنصر من هذه العناصر يمثل صرحا من الصروح العليا للمجتمع التى ترتفع فوق بنية أساسية اقتصادية . وما يهمنا لغايتنا هو أن ماركس قد نظر للأخلاق أيضا كجانب من الصرح الاجتماعى الأعلى ، وآها كأنها تشتمل على تلك القيم التى تتناغم هى والنظام الاقتصادى للمجتمع . وكلمما حدث تغير فى الأساس الاقتصادى حدث تغير مناظر فى القيم . فهناك صلة مباشرة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الأخلاقية على نحو يتمثل فى اتباع القيم للأشكال الاقتصادية القائمة ، ويصحب تغير العوامل الاقتصادية تغير مناظر فى العوامل الأخلاقية . وهذا يفسر التنوع الموجود فى الشرائع الأخلاقية عند الأمم . وبوجه عام ، فهناك تماثل فى النظرات الأخلاقية سيظهر للوجود بين الأمم موازيا للتكوينات الاقتصادية . وهناك تناظر بين الاختلافات الأخلاقية والاختلافات الاقتصادية الكبرى بين المجتمعات .

ومن الأمثلة التى استشهد بها ماركس الأخلاقيات المسيحية ، التى اعتقد أنها تتواءم هى والاقتصاد الرأسمالى . ولقد كتب الكثير عن كيفية حدوث توائم بين الأخلاقيات البروتستانتية - أو الإصلاحات الدينية الكالفانية بمعنى أصح - والنظام الرأسمالى الأمريكى ، الذى عندما ركز على درجة النجاح فى كسب المال فى هذه الحياة ، فإنه قد أرجع ذلك الى الخطوة التى يتمتع بها الشخص الناجح ماليا عند الله ، وبين أنه يستحق أن يكافأ روحيا فى الحياة الآخرة (٩) . اذ يعد الانجاز الاقتصادى دليلا على مدى تدين الشخص والنعمة التى أسبغها الله

(٩) انظر R.H. Tawney لمعرفة العلاقة بين المسيحية والرأسمالية .

ويعد كتابه Religion and the Rise of Capitalism دراسة كلاسيكية لهذا الموضوع .

عليه . ونزع ماركس الى التشديد على كيفية عكس المسيحية - بوجه عام - للرأسمالية ، ودعمها لها بفضل تركيزها على قيم مثل الوداعة والتواضع والرضا وانكار الذات والمسائلة ، يعنى القيم التى أبقت العمال فى حالة خضوع للملاك الرأسماليين . فعندما شددت المسيحية على القول بأن أصحاب الوداعة سيرثون الأرض ، وبعدم ترك النفائس لكى يرثها السوس والتراب ، وأن الفقراء ينعمون بالبركات . وعندما استبعدت دخول أحد الأغنياء للجنة ، وشبهت دخوله فيها بمرور جمل من خرم ابرة ، وأن علينا ان ندير الخد الأيمن لمن يضربنا على الخد الأيسر ، وأن الله يؤثر الوضعاء على المتكبرين ، وأن الأرض واد للدموع وميدان اختبار للآخرة . عندما فعلت المسيحية ذلك ، فانها أضعفت الروح الثورية للمضطهدين والمسحوقين . وبدلا من أن تثور المسيحية ضد البورجوازية ، فانها قبلت خستهم كجانب من المعاناة التى يتعين التعرض لها كنصيب للانسان على الأرض . ومن هنا وصف ماركس (١٠) دور المسيحية بأنه أشبه بدور الكلب العاوى فى النظام الرأسمالى معتقدا انها تخدم اغراض الرأسماليين ، وحرصهم على النظام الذى يحقق لهم نفعا شخصيا .

والنقطة التى اراد ماركس ابرازها هى القول بأن القيم الأخلاقية سواء صدرت من المسيحية بالاتفاق والرأسمالية ، أو انبعثت من أى مصدر آخر تتناسب هى والنظام الاقتصادى فى المجتمع . فالحق والباطل يكتسبان معنيهما من البناء الاقتصادى ، وبغير الاستطاعة بمباينهما معه .

تقييم نقدي

على ضوء هذا البحث بمقدورنا أن نرى أن المذهب النسبى أو المذهب الذاتى قد لقياً تمضيذا قويا من عدد من المصادر المختلفة ،

(١٠) واستطاع الماركسيون تحليل الهندوكية أيضا كمثل مؤيد لنظرتهم ، لان الدين يركز على الزم بأن ما يحدد العشرة الاجتماعية والاقتصادية للشخص هو الخاصية الأخلاقية للحياة السالفة التى عاشها على الأرض (مذهب تناسخ الأرواح) . وليس فى مقدور أحد تغيير العشرة التى انحدر منها طيلة حياته ، وكل ما يأمل فى تحقيقه هو أن يصاد خلقه فى حياة تالية فى المستقبل فى عشرة أسمى ، واعتقد الماركسيون ان الدين أداة لقمع الحشود البشرية ، وأنه مجرد وسيلة لتبرير امتيازات الزعماء الاقتصاديين تبريرا عقلانيا .

وايضا باعتباره اعتقادا معاصرا شائعا . والسؤال الذى مازال باقيا : هل عرفتنا هذه النظرية حقيقة الأخلاق ، فشيوع فكرة ما لا يعنى اتسامها بالدقة ، لأن الحقيقة لا تتوطد اعتمادا على الاقتراع وعد الأصوات . كما أنها لا تتحدد عن طريق ما يتمتع به المدافعون عنها من سلطان (انظر الفصل الأول) . فاذا قيل أن أستاذا ما هو الذى ذكر هذه النظرية ، فإن هذا لا يعد مبررا كافيا لقبولها ، حتى لو صدر التصريح من فرويد أو ماركس . فلا بد من تحليل المذهب النسبى والمذهب الذاتى ، وتقدير ما فيهما من مميزات حتى ندرك أنهما مذهبان يتمتعان بأكبر قدر من المعقولية التى تسمح بالإيمان بهما . وكما بينا ، فإن مجرد الاعتراف بوجود معيار للمعقولية ، لدليل فى ذاته على أن جميع المعايير ليست نسبية .

١ - والانتقاد الأول ضد المذهب النسبى والمذهب الذاتى ينصب على ما فيهما من تقلبات ، فغالبا ما يحملان فى طياتهما جانبا من التناقض الذاتى ، بنفس القدر القائم فى المذهب الحتمى ، فهما يرددان القول بأن جميع أفكارنا انعكاسات لمعتقداتنا الشخصية ، أو للجو الثقافى الذى ألفينا أنفسنا فيه . ولو كان ذلك كذلك سيتوجب أن يكون ما يقال عن أن جميع أفكارنا ذاتية أو نسبية هو ذاته فكرة ذاتية أو نسبية . فمن غير المقدر الأخذ بمثل هذا القول على أى نحو موضوعى ، لأنه تبعا لمثل هذه النظريات فإنه لا وجود لحقيقة موضوعية . وبعبارة أخرى ، يكون الاتجاه الذاتى صحيحا من الناحية الذاتية 'فحسب' ، أى صحيحا بالنسبة لمن هو ذاتى المنزع ، ولا تكون النسبية صحيحة إلا فى نظر من يحيون فى نفس هذا الجو الثقافى .

ومن جهة أخرى ، فاذا حاجى أنصار الذاتية والنسبية وقالوا أن نظريتهم صحيحة بمعنى خارجى وقوى ، فإنهم سيكونون قد تناقضوا مع أنفسهم فى سبق افتراضهم أن جميع الأفكار نسبية أو ذاتية ، لأن هذه الفكرة - على أقل تقدير - ينبغى أن لا تكون كذلك . وإذا أردنا طرح المسألة بطريقة مختلفة نوعا فأننا نقول أن الراى القائل « بأن جميع الأفكار ذاتية أو نسبية » لا يمكن أن يكون استثناء لقاعدة ذاتية جميع الأفكار أو نسبيتها ، دون أن يتضمن تناقضا ذاتيا . ولتجنب التضارب بمقدور الذاتى المنزع أو النسبى أن يزعم أن الاعتقاد بأن الأفكار مسألة ذوق شخصى ، أو مسألة تخضع للمجتمع ، إنما هو رأى يلاءم ذوقه 'فحسب' . فليس بالإمكان تقديم حجة لموقفه دون افتراض ما سبق أن انكره ، يعنى انكاره لوجود أسس موضوعية لتقييم صحة الأفكار .

وبعبارة أخرى ، فليس بمقدور الدالّى والنسبى الزعم بأن نظريتهما صحيحة بأى معنى موضوعى للكلمة .

وهكذا يكون اعتقاد روث بنديكت (وباريتو وسامر) بنسبية المعتقدات بالإضافة الى الاطار الثقافى نسبيا هو الآخر ، ويتبع الاطار الثقافى الذى عاشوا فى ظلاله . واذا صح ما قاله فرويد عن أن جميع الأفكار مستمدة أساسا من اللاشعور ، وليست حصيلة ادراك عقلى ، فان هذا الحكم سينطبق بالمثل على نظرية فرويد فى علم النفس . واذا صح أن جميع الأفكار الثقافية ، كما ذكر ماركس نسبيا ، وتتبع الظروف التى أحاطت بها ، فلا بد إذن أن تتضمن أيضا الفلسفة الاجتماعية التى نادى بها ماركس . إذ سيكون أى مفكر من هؤلاء المفكرين قد وقع فى تناقض إذا اعتقد أن أفكاره حقيقية بالفعل (١١) .

وبلغة المنطق ، بوسعنا القول أن هناك أحكاما معينة ليس بمقدورنا — من الناحية العقلية — الجهر بها . فليس باستطاعة أى شخص أن يكتب أن جميع الكتاب كاذبون ، لأن هذا قد يعنى أن الشخص قد كذب عندما ذكر أن جميع الكتاب كاذبون ! . وعلى نفس النحو ، فان الزعم بأن جميع التعميمات باطلة يتضمن أيضا التعميم الذى ذكر فيه أن جميع التعميمات باطلة . وفى مثل هذه الأحوال ، سيكون من الزيف القول أن جميع التعميمات باطلة ، وهكذا . ولنذكر مثلا آخر . أن من يقول « أنا لا اتحدث » يقع فى تناقض مع نفسه بمجرد جهره بهذا القول بالذات (ولقد عبر البير كامى عن هذه النقطة عندما كتب : « بمجرد قولك أن كل شيء لا معنى له ، فإناك ستكون قد عبرت عما له معنى ») . أن الدالّى والنسبى يقفان نفس هذا الموقف المستحيل ، عندما يزعمان صحة نظريتهما موضوعيا (١٢) .

(١١) يزعم أحيانا أن الأحكام الخاصة بالواقع قد تكون صحيحة أو باطلة ، أما أحكام القيمة فلا يمكن الحكم عليها على نفس النحو . ومع هذا فيجب اليأس ذلك ، إذ يبدو أن الحجج التى استعان بها هؤلاء المفكرون تنطبق على الفئتين ، إذ صحت انطباقها على أية فئة منهما ، لأن نظرياتهم تعتقد أن أحكام الموقف والقيم تتصفان بالنسبية على السواء .

(١٢) حاول برتراندرسل حل هذه المفارقات عندما وضع « نظرية الأنماط » التى تنص على أن الحكم الخاص بالفئة لا يصح أن يعد ضمن هذه الفئة . ومن ثم فان القضية : « أن جميع الاستدلالات فى الحق عمليات اغفاء للعقلانية » فإنها فى ذاتها لا تعد ضمن فئة عمليات اغفاء العقلانية . غير أن كثيرين من المناطقة لم يرضوا من الأسباب التى أركن إليها رسل عندما استبعد أحكام الفئات من فئاتها ، ولا ينظر الى محاولته بوجه عام على أنها قد حالها التوفيق فيما كانت تصبوا اليه ،

ولقد أشار افلاطون الى هذا التناقض الدائى فى محاورته :
 تيتاتيتوس وفيها عرض بروتاجوراس قوله المعروف : « الانسان
 مقياس كل شئ » ، واراد به القول بأن الانسان هو مقياس الحكم على
 الحقيقة والفعل . وافاض سقراط فى انتقاد هذا الموقف الدائى ،
 ثم استنتج : « ان اكبر نكته وقع فيها بروتاجوراس هى انه اعترف
 بحقيقة ظنون من يعتقدون فى زيف رأيه ، لأنه اعترف أن ظنون جميع
 البشر صحيحة » (١٢) .

وبعبارة أخرى ، اذا صح أن كل شخص يضع الحقيقة لنفسه ،
 فإن هذا سيعنى أن من يعارض اعتقاد نسبة الصفة الشخصية للحقيقة
 محق فى مثل هذا الاعتقاد . ومن الناحية الجوهرية ، فإن ما أشار
 اليه سقراط هو أن الموقف الدائى ستتولد عنه مفارقات يعتقد فيها أن
 كل فكرة من الأفكار المتناقضة صحيحة . وهذا سخف من الناحية
 المنطقية ، لأننا لا نستطيع أن نؤكد « س » وننكر « س » فى ذات الوقت
 فلا معنى للقول بأن شيئاً ما موجود وغير موجود معا ، ولملموس وغير
 ملموس معا ، وأسود وأبيض معا (١٤) ! فبالقدور أن تظهر للشئ طائفة
 من الخصائص فى أحد المنظورات وتظهر له طائفة أخرى من الخصائص
 فى منظور آخر ، كما يحدث فى حالة النهر المنساب الذى يتخذ شكل
 الشريط الفضى عند النظر اليه من الطائرة ، ولكن الشئ لا يمكن - فى
 الواقع - أن يتصف بصفات متناقضة . فالنهر اما ثابت أو فى حالة
 جريان . ويسمى هذا القانون بقانون عدم التناقض ، ولا يستطيع
 اختصاره دون اشاعة الفوضى بين الأفكار واحداث بلبلة كاملة فى عالم
 الفكر . غير أن هذا كان بالضبط الموقف الذى ألقى الدائى نفسه
 فيه . وما تجره هذه النظرية فى ذيلها هو القول بأن الأفكار المتناقضة
 ستكون جميعا صحيحة ، اذا اعتقد الناس الذين يؤكدها أنها كذلك .

وفى كتاب الجمهورية ، هاجم افلاطون (على لسان سقراط) أنصار
 المذهب الدائى والمذهب النسبى على نحو مختلف نوعا فى فقرة شهيرة

The Dialogues of Plato فمن Theaetetus — Plato (١٢)
 ترجمة B. Jowett .

(١٤) فى نظرية الكم فى الفيزياء ، أحيانا تظهر الدورات الثانوية كموجات
 وتظهر أحيانا كجسيمات ، واعتقد عندما اكتشفت النظرية وجود تناقض فى هذه
 الحالة ، ولقد أدركنا الآن أن المفارقة قد ظهرت نتيجة لاتباع طريقتين مختلفتين فى
 النظر الى هذه الناحية .

في معرض حديثه عن طبيعة العدالة ، عندما ذكر رجل يدعى ثراسيما -
خوس : أن العدالة لا تعنى ما هو أكثر من « صالح الأقوى » (١٥) .
وعندما نقض سقراط هذه النظرة ، كشف عن نظريته في الدولة
المثالية . فالواقع أن ثراسيماخوس يزعم أن أية قيم سائدة تعتنقها
القوى السياسية المهيمنة على المجتمع تصبح القيم التي تقبلها الكافة
باعتبارها صادرة من السلطة الحاكمة . غير أن القيم التي يخرعها
الحكام لا تعد بأي حال مبادئ كلية للحق ، وإنما هي قيم تخدم
مصالحهم 'فحسب' . وعندما يقول ثراسيماخوس : « انى أعلن أن
العدالة ليست شيئاً آخر غير ما يعود بالنفع على الأقوى » ، فإنه
إنما يعلن عدم وجود مكانة موضوعية للعدالة ، وإنها قائمة بحكم
تعبيرها عن ارادة مراكز القوة في المجتمع ، وعندما يظهر زعيم جديد
وحزب جديد ، ويكتسبان قوة سياسية ، فإنهما يضعان تشريعات
للمحافظة على نفوذهما ، ولصالحهما . وفي هذه الحالات لا يعد القانون
نتاج فكر عقلانى أو شريعة تستمد قوتها من الإرادة الأخلاقية لله ، ولكنه
سيغدو مجرد قواعد تقنية تحقق خدمة ذاتية ويفرضها الأقوى على
الأضعف .

وعندما يرد سقراط على هذا الراى المتطرف الذى ينادى به
الكليبيون ، فإنه يلجأ فى البداية الى اقامة تفرقة ، ويسأل هل يعنى
ثراسيماخوس ان العدالة هى ما يفرضه الأقوى ، أم أنها ما يعود
بالنفع على الأقوى ؟ فلو كانت الحالة الأولى ، فإنه لا يستبعد أن يكون
الأقوى قد فرض ما ليس لنفعه ، ويكون - دون أن يدري - قد فعل
ما يضره . أما إذا قام بوضع تشريع وتوخى أن يعود عليه بالنفع ،
فإنه سيحرص على تحقيق هذه الناحية ويضعها نصب عينيه .

ووقع ثراسيماخوس فى الفخ الذى نصبه سقراط عندما اختار
المعنى الأول ، فذكر أن هذا ما كان يقصده . وساعد ذلك سقراط على
التوسع فى شرح أن ما يعود بالنفع قد يختلف عما يريده الشخص .
وبعبارة أخرى ، فإن ما قد تفرض الحكومة قبوله على الأفراد قد يختلف
عما يعود بالنفع للقادة أو غيرهم . فقد يوجد اختلاف بين الأفكار السائدة
والأفكار الخيرة . وبالمقدور حدوث تطابق بينهما ، بطبيعة الحال ،

ولكن هناك مستويين مختلفين قائمان . فليس بالاستطاعة اتخاذ ما يفرض كتعريف لما يعود بالنفع . اذ ليس بمقدورنا ان نساوى الأخلاقى بالسياسى أو القانونى . فالعدالة لا تعتمد على قوانين الدولة . ولكننا بالأحرى نحكم على قوانين الدولة وفقا لمعايير الأخلاق . وهكذا يكون تحديد ما هو حق وما هو خطأ ، ليس من الحالات التى يرجع فيها الى معتقدات الأفراد ، أو أعراف المجتمع ، أو تشريعات الحكومات بل يجب ان ينظر الى هذه المسألة نظرة موضوعية .

٢ - ثمة نقص آخر فى منطق المذهب الذاتى والمذهب النسبى ، يرجع الى أن القيم الشخصية للفرد يمكن أن تختلف عن قيم مجتمعه ، وبذلك تحدث خلافا حول ما هو حق . وبعبارة أخرى ، فعلى الرغم من الزعم بأن « الذاتية » و « النسبية » يتبعان نفس المعسكر ، فانهما قد يتعارضان . فمثلا قد يشعر الزوجى بأن الفصل بين الأجناس محط له ، وأنه شيء كامن فى لاشعوره ، بينما يرى مجتمعه هذا الفصل عملا صائبا تماما . وفضلا عن ذلك ، فإن الأمر لا يقتصر على وجود اختلافات بين أخلاقيات الفرد وأخلاقيات الجماعة ، ولكن هناك اختلافات قد تظهر بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة ، أو داخل البلد الواحد ، مما يجعل من المتعذر اصدار حكم فى الخلاف على أسس نسبية . فثمة خلاف فى الموقف الأخلاقى بين طلبة الجامعة والجيش الأمريكى حول احقية تورط أمريكا فى حرب فيتنام ، وتتبع الطائفة الكاثوليكية وأنصار تحرير المرأة نظرتين مختلفتين الى الاجهاض الطومى ، فلو صح أن القيم نسبية وتخضع لمعتقدات مختلف الجماعات ، ستظهر مشكلة أى هذه الجماعات ستختار باعتبارها مثلة للحق ، ولما كان جميع الأشخاص ينتمون الى جماعات شتى ، فانهم سيحارون وستجىء أراؤهم مشتتة . فمن المستحيل القول - كما تذهب النظرية النسبية - بأن العقل سيتصف بالحق اذا نظر اليه بمنظور الحزب الجمهورى ، ولكنه سيتصف بالخطأ من وجه نظر عامة الشعب ، أو أنه سيتصف بأحقيته اذا كان الشخص يشغل وظيفة عضو فى الشيوخ ، ولكنه سيبدو خاطئا لو كان الشخص من هواة التحف .

٣ - وهناك انتقاد آخر بالمقدور توجيهه الى المذهب الذاتى والمذهب النسبى وهو تناقضهما وتجربتنا الأخلاقية . فنحن نشعر بارغام عهد والتزامات معينة نتعرض لها من الخارج ، أى ببعض « الينبقيات » والنواهى التى نشعر باضطرابنا لاتباعها ، وسيصعب -

ان لم يتعدر - استبعاد هذه التجربة باعتبارها نسبية خاصة بمجتمعنا وحده ، أو باعتبارها نتاجا ذاتيا لنفسيتنا . فالقول بأننا عندما نضع قيمة للحياة الانسانية ، ونشعر بارغام يدفعنا للحفاظ عليها ، فان استجابتنا لها ستتصف بالذاتية فحسب ، وأن الحياة الانسانية لا قيمة معينة لها ، هذا القول يتعارض وأخص مشاعرنا الأساسية .

فكما ذكر آنفا ، فان من يتبنى موقفا غير مالوف يقع عليه عبء البرهان ، ويجب أن يثبت ما يهدف اليه ، وبغير ذلك ، فان الأفكار التى تتماشى والتجربة العامة ستظل حقيقية ، كما يفترض . وسيترتب على ذلك اعتراف الكافة بالأخلاق كقيد ملزم لها وكقواعد أساسية للسلوك تعلق على الظنون الجزئية أو الأعراف الجزئية . بناء عليه فان على من يتبع النزعة الذاتية أو النزعة النسبية أن يثبت أن هذا ليس كذلك . ومما فحصنا من نظريات وأيضاً من انتقادات المنطق يبين أن هذا لم يثبت (وفى واقع الأمر لقد أثبتت الخبيجة أن الرأى المغاير هو الأصح الى حد كبير) . وفى غيلب أى برهان مؤيد للذاتية القيم أو نسبيتها ، فان نظرة المفهومية الدارجة تسود ، يعنى أن القيم مسألة شعور باطنى ، وليست مسألة أشياء متفق عليها ، وأنها تكتشف ولا تصنع .

٤ - من الانتقادات الأخرى للنزعة الذاتية والنزعة النسبية ، بالإضافة الى الانتقادات السابق ذكرها ، أن النزعتين تعجزان عن تفسير ما حدث من تقدم فى التاريخ بكفاية مقارنة لما يفترضه المذهب الموضوعى . فلقد تغيرت المجتمعات عبر الزمان على أنحاء لا تدل على حدوث اختلافات فحسب ، وإنما تدل أيضا على حدوث ارتقاء . وبالمقدور تفسير هذا الارتقاء - بصفة أساسية - على أنه تقدم فى ادراك القيم الأسمى . فلو صح أن تصوراتنا للحق والباطل لا تزيد عن كونها دالات لمعتقدات مجتمعنا ، فإنه سيكون من الصعب تفسير التقدم التطورى لحضارتنا . فبالاستطاعة تفسير التغير بإرجاعه الى أحوال تاريخية شتى استجابت لها المجتمعات ، ولكن التقدم يحتاج الى تفسير مختلف . ففى أغلب الظن ، أنه ليس مجرد حدث عارض أو ضدفة أن تصبح المجتمعات فى حالة أفضل أخلاقيا ، ولكن الأمر يرجع الى أن الأشخاص قد أدركوا وسائل أسمن للحياة وللتعامل بينهم .

ما من شك أن القول بحدوث تقدم في المجتمع سيتعرض للشك .
فقد يدعى بعض أن البشر لم يزدادوا إنسانية اليوم عما كانوا بالأمس ،
ولكنهم ازدادوا حذقا وتهديبا في الكشف والتعبير عن قسوتهم . فبدلا
من أن يستعملوا أدوات تعذيب كمضغط الإبهام « والمخلعة » ، فإن
لدينا الآن الصدمات الكهربائية وجرعات دواء تقلب الشخصية رأسا
على عقب ! . وبدلا من استخدام البلطة والقوس والسهم والمنجنيق
في القتال ، فاننا نستعمل الآن الغازات الكيميائية والقنابل الجرثومية .

وعلى الرغم من استهواء هذه النظرة للمشاعر التشاؤمية الراسخة
في نفوسنا ، لحين من الوقت ، إلا أنه من الصعب التشبث بها . فاعتمادا
على أى معيار يخطر ببالنا ، نستطيع الحكم بأننا أكثر إنسانية من
جدودنا في العصور الغابرة . إذ تعنى المدنية حدوث تقدم من حالة
الهمجية ، كما أن الحضارة المعاصرة أسمى بوجه عام في طابعها الأخلاقي
من أية حضارة عريقة موغلة في القدم . فمثلا لقد وضعت قواعد
للحرب تنص على أنه عند اعتداء أمة على أخرى ، يراعى عدم سفك
دماء الأطفال والنساء ، أو أخذهن سبايا (؟ !) . ولقد قضى على
العبودية بعد أن كانت شائعة قبيل القرن التاسع عشر ، وتحسنت
الأحوال في سجوننا ومستشفياتنا العقلية ، وارتفع - باطراد - مستوى
الخدمات الصحية والإقامة . وبالإستطاعة ذكر ما لا حصر له من
الأمثلة ، وإن كانت هذه النقطة في غير حاجة الى مزيد من الإثبات ،
لأن القرائن والأدلة كلها تؤيد ما ذكرنا ، وتبدو النظرة المعارضة قائمة
على أرتياب لا مبرر له أو سند ، أن لم يكن قائما على انحراف في الراى .

فاذا افترضنا أن المجتمع قد تقدم ، فإن هذا يرجع - على
ما يبدو - الى تشكك الناس في المعايير السائدة ، وسعيهم الى تغيير
الأوضاع الراهنة حتى تتوافق ورؤياهم للمجتمع الأسمى . فنحن
قادرون دوما عندما نواجه أية معايير اجتماعية على التساؤل : « هل
هذه المعايير جديرة بالبقاء ؟ » أم « أن تحقيق ما هو أفضل يتطلب
اجراء اصلاح ؟ » . ولو كان المجتمع هو مقياس هذه المعايير ، لما كان
هذا ممكنا . فمثلا المجتمع الأمريكى يخضع لأخلاقيات رأسمالية في
تنظيم أحواله ، كما يعتقد الماركسيون ، ويتناسون أن الكثيرين في
السنوات قريبة العهد قد أعادوا تقييم أخلاقيات العمل وسلوكيات
الحياة وتساءلوا اليس بالإمكان إبطاء سرعة الحياة والاستمتاع بوقت
فراغ أطول يقضيه الإنسان للترويح عن نفسه والآخرين ، ويحييا :

فيه حياة تساعد على اشباع رغباته الشخصية ، التى قد يكون بينها ابداع أعمال خلاقية . وعندما يسعى هؤلاء الأفراد من أجل حياة فيها غناء ، فانهم يعترفون بالخير كمعيار موضوعى تقاس بالنسبة له اهداف الأفراد ومثل هذا المجتمع أو غيره من المجتمعات . ومن هذا يبين ان القيم لا يفترض انها خيرة أو حقة لمجرد أن المجتمع قد رأى ذلك ، فالأمر يرجع بالأحرى الى أن من واجبات المجتمع أن يصدر احكاما بهل تعد القيم خيرة أو حقة .

وربما ظن بعض أن الروح العلمية تتطلب تبنى نظرة نسبية الى الأخلاق ، وأن عليهم رغم مشاعرهم الأساسية أن يركنوا الى التصلب فى تفكيرهم ، وأن يتبعوا النظرة المعاصرة للقيم . ولكن كما رأينا فهناك شكوك حادة حول مسألة هل يمكن التدليل على معتقدات النسبى ؟ . والأدلة التى ارتكنت اليها روث بنديكث وسامر وماركس وآخرون لبست موضع شك بقدر كونها موضع خلاف ، ومن الصعب أن تستخلص منها نسبية القيم . فالمنطق الذى اتبع فى هذه الأراء موضع شك ، ولربما دل على شىء من الجمود بدلا من الترفق فى بحث مثل هذه المسائل . فتبعا لمعايير المعقولية التى تشترط وجوب توفر مقومات ثلاثة لأية نظرية هى : أولا - توافقها فى داخلها ومع متضمناتها وما يترتب عليها . ثانيا - أن يراعى فيها الوقائع الوثيقة الصلة بها ، وأن لا تتناقض هى وهذه الوقائع . ثالثا - أن توفق فى الهداية الى أكثر تفسيرات التجربة احتمالا ، فاننا اذا طبقنا هذه المعايير على المذهب النسبى ، سنرى أنه لم ينجح ، لأنه يفتقر - منطقيا - الى الترابط على انحاء مختلفة ، ومتناقض ذاتيا ، ويتعارض والوقائع المرتبطة به فى تجربتنا الأخلاقية ، ويعرض أقل التفسيرات احتمالا للتقدم الاجتماعى .

وفضلا من ذلك ، فان نظرتنا المعاصرة للقيم ليست نسبية المنزع بالفعل ، بالرغم من أننا نداهن « النسبية » فى المحافل الأكاديمية المتحمسة . فنحن لم نبتعد فعلا عن الروح الموضوعية الآن ، ولكننا بمعنى اصح راجعنا قائمة القيم ، واكتشفنا أن بعض الأفعال محقة فى صميمها ، بينما يتصف البعض الآخر بالخطأ ، وان كانت الأفعال الجزئية التى نطبق عليها هذه الأحكام قد تغيرت . فلقد كنا نعتقد

فكما مضى أن العذرية فضيلة عظيمة الأهمية (*) . أما الآن فأننا نشدد على قيمة التعلق الشخصي والوجداني في علاقتنا الجنسية ، ولم تعد العملية الجنسية تبدو في نظرنا شراً مريعاً (كما بدت لجدودنا في عصر الملكة فيكتوريا) ، غير أن اغفال مشاعرنا كأشخاص هو الذى أصبح يستحق اللوم في علاقتنا الجنسية أو أى مجال آخر يحدث فيه . ولم يعد هناك من يشجب الاقراض بالربا كما كان الحال فيما مضى عند ظهور التوراة ، وإن كان استغلال شخص لآخر يعتبر خطأ جسيماً . ومن الأمور البارزة في تفكيرنا اليوم المساواة المترتبة على الاغتصاب والتمييز العنصرى والابادة الجماعية . وعلى الرغم من امكان ذكر أمثلة لا حصر لها ، إلا أن ما نسعى اليه هو القول بأن هناك أفعالا لها قيمة كامنة ، بينما هناك أفعال أخرى عديمة القيمة ، وإن ما تغير فقط هو مضمون أحكامنا الأخلاقية .

على أن هذا لا يعنى أن القيم تتغير ، ومن ثم يكون المذهب النسبى والمذهب الذاتى قد أثبتنا صحتيهما . أن كل ما يتضح من ذلك هو أنه بالرغم من انصاف القيم بالإطلاق ، إلا أننا لن نتيقن قط يقيناً مطلقاً من أيها يعد القيم الحقبة . فربما حدث تغير في معتقداتنا عن أحقية الأفعال ، وإن كانت القيمة الحقبة لا تتأثر بمعتقداتنا ، ومن ثم فإنها تظل ثابتة . وهكذا يتضح أن تغير المعتقدات حول القيمة لا يعنى اثبات نسبية القيم ، ولكنه يعنى أن ادراكنا للقيم قد اتسم بالوضوح أو الغشاوة في عصور مختلفة من التاريخ .

فلما كنا على يقين قط بتوافق معتقداتنا وما هو صحيح حقاً ، لذا فإن الترامنا باتباع أية قيمة بالذات سيظل دائماً موضع اختبار . ويساعد وثوقنا في وجود قيم حقبة على توطيد بحثنا ، ولكن يتعين أن لا يؤدي ذلك الى اصابتنا بالفطرسه والزهو بما لدينا من قيم ، لأننا لن نتيقن قط من صحة استبصارنا ، وإن كان من المعقول القول بوجود استبصارات أخلاقية صحيحة .

(١٤) لقد ذكر المؤلف مثنيين هدمتا نظريته ، لأن العذرية ما زالت تعد فضيلة على أكثر من نصف العالم ، وقد خضع المجتمع الأوروبى والأمريكى للأمر الواقع بعد أن تملر الحفاظ على هذه الفضيلة وغيرها ، من تأثير الحرب العالمية الثانية وانتشار الشيوعية في بعض الاقطار وبخاصة المتخلفة ، وهذا يثبت أن الفضائل نسبية ، وأنا نتطلع الى جعلها موضوعية .

ويخشى الناس من أن يتصف الموضوعى بالدوجماتيقية عندما يثق في القيم ، وأن يرضى عن نفسه ، ويفرض قيمه على الآخرين ، فيجد من حريتهم . على أنه لا يلزم أن تتخذ هذه الحالة هذا المظهر . فعلى الرغم من اعتقاد الموضوعى بوجود قيم صحيحة ، إلا أنه لا يفترض تميزه بالمعرفة الدقيقة لماهيتها ، وبقدرته على تلقين الآخرين هذه الحقيقة . فبحكم موضوعيته ، فإنه يكتفى بالافتراض المسبق لوجود هذه القيم وبإدراك قدرته على معرفتها . ويعتقد أن لدينا إدراكا أفضل واحساسا أدق بالحق والباطل اليوم أكثر مما كنا في عصر غابر كالعصر الحجري . ولكن هذا لا يعنى اكتمال المعرفة عند أى إنسان . وبعبارة أخرى ، فعلى الرغم من أن الموضوعى يعتقد بوجود قيم مطلقة ، إلا أنه لا يذكر أننا نعرفها معرفة مطلقة .

إن موقف الموضوعى هو أساسا موقف رجل العلم . ولم يعرف عن العلماء قط الادعاء بأنهم يعرفون الواقع برمته ، ولكنهم يفترضون وجود واقع أو حقيقة بمقدورنا أن نعرف منها شيئا فشيئا أكبر جانب . اعتمادا على الجهد والأناة والصبر . كما أنهم لا يعتقدون أن باستطاعتهم اختراع المعتقدات العلمية أو استحضار الحقيقة في العمل ، ولكنهم يرون أن بوسعهم فهم أكبر جانب من هذه الحقيقة في خطوات متدرجة . وعندما يقول العلماء أن الأرض تدور حول الشمس ، أو أن الذرات تدور حول النواة ، فإن هذا لا يعنى ظنهم أن هذه الحقائق ذاتية أو نسبية بالإضافة إلى الجو الثقافى الذى يحيون فيه . أنهم على يقين أن من يستقصى هذه الظواهر بوضوح منطقى وباستعمال أجهزة تقنية متقدمة سيتهدى إلى النتيجة عينها . ولما كانت مستويات الدراية ودقة الإدراك تتفاوت من شخص لآخر فإن العلماء يتوقعون إمكان حدوث اختلافات ، لن تحول دون وجود حقيقة موضوعية سيعرفها الآخرون يوما ما ويتفقون بشأنها . وينظر إلى الاختلاف على أنه نتيجة تفاوت فى الفهم الدقيق لأحدى الحقائق المفردة ، التى يؤمل أن يتحقق إجماع بشأنها ، بتزايد يوما بعد آخر .

إن من يبحث الأخلاق بحثا موضوعيا يقف نفس الموقف الذى يقفه أهل العلم ، ولديه نفس التوجهات . فهو يفترض أيضا وجود حقيقة تتخلل القيم الأخلاقية . ويعتقد أن الاختلافات حول الحقائق الأخلاقية إنما ترجع إلى تقارب فى الفهم الدقيق ، إذ لا ينظر إلى الأخلاقيات على أنها من صنع شخص ما أو مجتمع ما . ويأمل

الموضوعى المنزع ايضا حدوث اتفاق كلى على مسائل بحثه باستمرار البحث عبر الزمان . ولا يتصف عالم الأخلاق بالدوجماتيقية ، التى ربما تحرر منها رجل العلم ، لأنه لا يرى قط أن فهمه للحقيقة الأخلاقية معصوم من الخطأ ، كما أنه يتماثل ورجل العلم فى الاعتقاد بوجود حقيقة يمكن أن تعرف ، وبمقدورنا أن نقبل الروح الموضوعية فى العلم ، غير أننا نقاومها - على ما يبدو - فى مسائل الأخلاق ، لأن القيم الأخلاقية - مختلفة عن وقائع العلم - مجردة وغير قائمة فى مكان وزمان . انها لبست أشياء تجريبية يمكن التيقن منها بالاعتماد على الادراك الحسى . بيد أن هذا لا يعنى ما هو أكثر من صعوبة تأكيد الحقيقة الأخلاقية ، ولكنه لا يتضمن القول بأن الأخلاق نسبية . فلا وجود لسبب يبرر الافتراض بعدم امكان الحكم بصحة أو بطلان أى شىء غير ما يرى أو يدرك حسيا .

وعلى ضوء هذا البحث ، يبدو معقولا افتراض وجود سبل أفضل وسبل أسوأ للعيش ، وأن الأشخاص قد يخطئون فى اختياراتهم وافعالهم . ولكن بغض النظر عما يختاره الأشخاص ، فان اختياراتهم لن تتصف بجدارتها وقيمتها لمجرد قيامهم باختيارها . ان بعض الافعال تبدو صحيحة ، كما يبدو البعض الآخر خاطئا ، ويحدونا الأمل فى امكان معرفة الفارق بينهما .

ان فيلسوف الأخلاق يحاول ان يهتدى الى فهم أرحب للقيم الأخلاقية . ويفترض أنه لا يملأ ذوقه على الآخرين ، ولكنه مهموم بالبحث الجاد عما هو الطريق الحق للسلوك ، والمبرر الصحيح للحياة .

خلاصة الفصل

ناقشنا فى هذا الفصل نظريتي النسبية والذاتية . وهناك تعارض بين هاتين النظريتين ونظريتي « الاطلاقية » « والموضوعية » فى تفسيرهما لأساس القيم . ولقد القينا الضوء على موقفى « النسبى » « والذاتى » ، وقمنا بردهما الى ثلاثة مصادر حديثة فى كشف علم الاجتماع وعلم الأنثولوجيا (بعد الاستعانة بنظريات سامر وباريتو وروث بنديكت كممثلين لها) وايضا مبادئ علم النفس عند فرويد ونظرية الماركسين . وجاء ذكر فلسفتى دافيد هيوم ومنتفنون لقيامهما بدور مساعد فى هذا الشأن .

ثم انتقدنا مذهبى النسبية والذاتية من نواحي مختلفة . فأولا كشفنا عما بهما من تناقض ذاتى وضعف فى الترابط المنطقى . واستشهدنا ببعض فقرات من محاورتى تيتاتيوس والجمهورية لأفلاطون لتصوير ما فى استدلالتهما من اغاليط . وقد تبين أيضا أن المذهبين يتعارضان فى مواقف معينة ، وأنهما ليسا متوافقين بالضرورة . وانتقدنا مذهبى النسبية والذاتية أيضا لأنهما قد اتجاها اتجاها يتعارض وتجربتنا الأخلاقية والسلوكية ، ولأنهما أخفقتا فى تفسير التقدم الأخلاقى تفسيراً وافياً .

واختتم الفصل بمناقشة للتساؤل عن مدى قبول الاتجاه المعاصر للنسبية وهل يلزم أن يكون الاطلاقى المنزع - بالضرورة - من الدوجمائيين .

خامسا - الهدونية

عندما يسأل الناس انفسهم عما يأملون من الحياة ستجىء اجابة معظمهم بانهم يريدون السعادة وزيادة حصيلتهم من المتعة فى الحياة فى جملتها . هذه هى اكثر النظريات شيوعا عن ماهية الحياة الكريمة ، وتعد التعريف الذى يغلب على اهل الراى الأخذ به . والظاهر ان هذا الاتجاه يمثل التفكير السائد ، لاننا منذ نعومة اظافرنا ننزع الى المساواة بين الحياة الممتعة والحياة الكريمة ، يعنى نساوى بين تجربة المتعة والتجربة الجديرة بالممارسة . فالطفل عندما يذوق الحلوى ويقول « الله » لا يعنى فى الحق اكثر من القول بأن الحلوى ممتعة او للذبة المذاق ، ومن هنا يكون الطفل قد ساوى بين ما هو ممتع وما هو طيب او خير . ونحن نعرف الخير على نفس الوجه عندما نرده الى تجربة امضيها فيها وقتنا على نحو ممتع .

وفضلا عن ذلك ، فان أرسطو يقول لنا ان السعادة غاية قصية اكثر من كونها وسيلة لاشباع اى هدف آخر . فنحن نفعل أشياء كثيرة ابتغاء للسعادة ، ولكننا عندما نشعر بالسعادة لا نسعى نحو غاية أبعد من ذلك . وربما بدا غريبا تسأل شخص ما عن سر ابتغائه للسعادة ، وما الذى يأمل الحصول عليه من وراء ذلك ، لأن السعادة لايمكن ان تكون مجرد وسيلة تنشأ غاية أبعد . والأرجح هو إنها الشئ الذى نجرى أشياء عديدة فى سبيل بلوغها ، والى جانب ذلك ، فقد اشار أرسطو الى ان السعادة مكتفية بذاتها تماما ، لاننا بمجرد اهتدائنا اليها ، لا يخطر ببالنا البحث عن شئ آخر غيرها ، انها كل مكتمل لا تشوبه اية شوائب . فلذا يشعر احد بأفتقاره الى شئ ما كان معنى ذلك ان سعاده لم تكتمل . واذا اكتملت سعاده فانه

لن يشعر بالحاجة الى أى شىء آخر . فالسعادة تتميز بكفايتها الذاتية مما يؤهلها لى تكون الخير القصى للحياة (١) .

وتدفعنا مؤثرات أخرى الى قبول فكرة المتعة أو السعادة كهدف قصى للحياة . فأولا - ينظر الى كل من « المتعة » و « الألم » على أنهما مشاعر بسيطة لا يستطيع ردهما نفسيا الى ما هو أبسط من ذلك . ثانيا - من يمر بتجربة المتعة يراها تجربة خيرة ، بينما يتصور من يعانى من الألم تجربته كشيء فظيع بلا منازع . وربما عادت المعاناة ببعض الخير ، وان كان هذا لا يعنى أن المعاناة خيرة فى صميمها . وأخيرا - فالظاهر أن جميع الأفعال التى تعتبر خيرة تحتوى على عنصر ما من المتعة مرتبط بها . فاذا رئى أن المتعة قاسم مشترك فان معنى هذا أنها تمثل ركنا أساسيا فى جميع الأفعال .

هذه هى بعض الأسباب التى يبرر بها الفلاسفة وعامة الناس على السواء تشبثهم بالسعادة أو المتعة كمرادفين للخير . ولكن اذا ذهبنا الى ما هو أبعد من ذلك ، بحثا عن أسس أعمق سنرى أن بعض الناس ينظرون الى السعادة على أنها شىء متاح للكافة ، يعنى شيئا بينا فى ذاته بحيث يتعذر القول بحاجته الى تبرير . ويسمى هذا التوكيد للمتعة أو السعادة كهدف للحياة « بمذهب الهدونية » ، ويعد من أقدم النظريات فى تاريخ علم الأخلاق . ففى التطور الطويل الذى مرت به هذه النظرية اتخذت الهدونية مظاهر شتى .

الهدونية السيكلوجية والهدونية الأخلاقية

واحد هذه الأنواع هو ما يسمى بالهدونية السيكلوجية ، أى المذهب الذى يرى الطبيعة البشرية مصممة على نحو يدفع الناس بالضرورة الى السعى نحو المتعة وتجنب الألم . ولا يهتم الهدونى السيكلوجى بما ينبغى على الناس القيام به ، ولكنه يعنى بما يقوم به الناس بالفعل ، أى ليس بما يتعين أن يرغبوه ، وإنما بما هو مرغوب فعلا .

(١) لا يعد أرسطو « هدونيا » بالمعنى الفلسفى ، وان كانت اخلاقيه من « تحقيق الذات » تحتوى على بعض عناصر هدونية . اذ اعتبر المتعة مصاحبا طبيعيا للأفعال الفاضلة التى تمثل تحقيقنا لذاتنا وسعادتنا . وبذلك تكون المتعة واحدة من الأشياء الخيرة ولكنها لا تزداد الخير .

ولا يصح وصف هذه النظرية التي تركز على وصف السلوك البشرى بأنها نظرية أخلاقية بالمعنى الصحيح للكلمة . ولكنها نظرية سيكولوجية تترتب عليها - ضمنا - مسائل تخص علم النفس . وإيا كان الراى فى هذا الشأن ، فان الهدونى السيكولوجى يزعم أن جميع الحيوانات ، بما فى ذلك الكائنات البشرية ، تبحث عن المتعة ، وتتجنب الألم ، تلقائيا وبحكم طبيعتها . ويزعم أن هذه الحالة قانون كلى للطبيعة لا يسمح بأى استثناء . فالمتعة هى الدافع الأول لجميع الأفعال الانسانية ، ومن يزعم أنه يعمل من أجل سبب آخر ، إنما يحاول أن يضيف العقولية على ما يسعى اليه أساسا فى تجربة بحثه عن المتعة . وبالبحت والاستقصاء يبين أن كل مظاهر الغيرية هى فى المقام الأول نزوع هدونى يرمى الى صالح الشخص ، حتى اذا لم يدر الفاعل بهذه الحقيقة .

ويزعم الهدونى السيكولوجى القدرة على النفاذ وإدراك ما وراء مظاهر السلوك الانسانى ، وأن بمقدوره أن يدرك مثلا أن من يتصدق بدولار على أحد المتسولين لم يقدم على ذلك بدافع القلق على حالة الشحاذ المسكين ، وإنما من أجل الاشباع الذى سيحصل عليه من وراء هذه الفعللة التى تتخذ مظهر الكرم . ويعزز هذا الراى الاعتقاد بأن ما يعرفه الآخرون لا يتجاوز نزر يسير من الأفعال الكريمة . وتنزع معظم أفعال الكرم الى الناحية الاستعراضية للتظاهر بالكرم أمام الآخرين ، فإذا رضوا عن ذلك ازداد شعور صاحبنا بمتعته الأنانية . فمثلا لقد جرت العادة على أن يذكر اسم فاعل الخير عندما يهب شيئا ما سواء اتخذت الهبة شكل تبرع ببناء أو منح مالية أو عطايا أخرى . وفى حالة المتسول ، فان الهدونى السيكولوجى قد يزعم أكثر من ذلك بأن فاعل الخير قد فعل ما فعل حتى يرداد شعورا براحة البال ، لأنه سيتوهم أنه اسمى مرتبة من الشخص الذى تلقى منه العون . كما أن شعوره بأنه قد أصبح ولى نعمة المتسول سيضيف اضافة جديدة الى متعته . وبوجه عام ، فان هبة المال ستزيد من متعة المتصدق وتخفف من ألمه ، ولقد نفح المتسول هذا المال لأنه توقع هذا الأمر ، فاستجاب لتضرعه . وبالمقدور تفسير جميع الأفعال التى يرمى القيام بها فى سبيل الصالح العام على نحو مماثل ، طبقا لما تراه الهدونية السيكولوجية . فالطبيب لا يحترف الطب لدوافع انسانية ، ولكنه يفعل ذلك لتوقعه الشعور بالارتياح الشخصى أو المتعة فى مقابل ذلك . والوالدان اللذان يضحيان لتحقيق خير طفلهما ، إنما يفعلان ذلك

توقعا للاحساس بالزهو بما سينجزه وليدهما مستقبلا . ولا يسمى
التقى الصالح لخدمة الله ، ولكنه يأمل الحصول على متعة الحياة في
الآخرة ، واعجاب جيرانه ، او ربما تقربا - او قل بزلفا - لله لكي
يحرسه ويحميه .

لسنا بحاجة الى المزيد من الافاضة في الكلام عن هذه النظرية ،
لأنها تتماثل وموقف الأنانية السيكلوجية التي ناقشناها في الفصل
الأول . ويكاد ما يوجه اليها من نقد يتشابه . اذ تثبت التجربة أن
الكثير من الأفعال نجريه بغير سعى وراء أية رغبة في المتعة . وغالبا
يحدث ذلك بحكم العادة ، او ربما بقصد الاهتداء الى أهداف وقيم
معينة . حقا قد تتحقق المتعة نتيجة لهذه الأفعال ، ولكن من غير المقدور
اعتبارها دافعا لها . فمن ينفج المتسول دولارا قد يحقق متعة من
وراء كرمه ، ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد أقدم على ذلك قاصدا
زيادة متعته . ولا يستبعد أن يذكر الهدونى السيكلوجى أن رجل المطلق
الذي يخاطر بحياته لاتقاذ طفل ، أو الناسك الذي يموت بعد تعذيبه
واجلاسه فوق الخازوق ، أو الجندي الذي يتطوع في مهمة خطيرة ،
انما إقدموا جميعا على هذه المخاطر بدافع المتعة ، وان كان الهدونى
لا يملك دليلا مؤيدا لذلك . فالأصح هو أن الدليل قوى في صف الرأي
المضاد . فعندما يقود شخص ما سيارته ، وتتاح له فرصة الاختيار
بين الاصطدام بشجرة او صدم طفل مرق في الطريق ، فانه سيختار في
اغلب الظن الاصطدام بالشجرة ، وبذلك يخاطر - عادة - بحياته
في سبيل انقاذ حياة الطفل ، ولا يظن أن السائق قد خطرت بباله
فكرة المتعة التي سيجنيها من وراء ما فعل من خير .

واذا نظر للمسألة من منظور قليل الاختلاف ، سنرى أن الناس
يبحثون عن أهداف شتى ، وعندما يهتدون اليها ، فانهم يشعرون
باحساس بالمتعة ، وان لم تكن المتعة هي ما كانوا يبحثون عنه أصلا .
ومن هنا يتضح أن المتعة شيء مصاحب لانجاز هدف مرغوب ، أو لعلها
لا تزيد عن نتيجة عابرة . وقد ينظر إلى المتعة كشعور متناغم يمكن أن
يصحب اشباع رغباتنا ، أو تحقيقا لغايتنا ، أكثر من كونها غايتنا في
ذاتها أو رغبتنا . فنحن عندما نرغب شيئا ما فاننا نشعر بمتعة
لدى حصولنا عليه . غير أن هذا لا يعنى أن ما سعيينا اليه كان المتعة .
وهكذا لا تكون المتعة هدفا مضمرا أو سافرا لأفعالنا ، حتى وان كانت
تمثل جانبا من هذا الهدف . ومن الخطأ اذن القول بأن المتعة هي

التي تحفز البشر . ولا اختلاف بين مثل هذا الاعتقاد والظن بأن البشر يعملون بلا حافز على الإطلاق .

أما الهدونية السيكلوجية فتهمنا بمقدار أقل من الهدونية الأخلاقية ، وكثيرا ما تعتمد عليها . ولا يرى هذا النوع من الهدونية وجوب السعى نحو المتعة ، ولا يرى أيضا أنها بمثابة قانون للسلوك البشرى ، أو وصفا عاما للسلوك الانساني ، ولكنه يزعم أن علينا أن نسعى وراء المتعة . ولا يعنى الهدونى بالنظر فيما يفعله الناس ، ولكنه يهتم بما يجب أن يفعلوه . ففي نظره ، المتعة أو السعادة يتعين أن تكون هدف الحياة .

وتستند الهدونية الأخلاقية - أحيانا - على الهدونية السيكلوجية ، بمعنى إمكان النظر الى المتعة كشيء طبيعى فى حياة البشر ، ومن ثم فإنها تكون أمرا مرغوبا لهم . فيتوجب أن يتطابق ما يتعين قيام الناس به ، وما يتحتم قيامهم به . وتستند هذه النظرة قوتها - فى الحق - من هذا المعنى . وبعبارة أخرى ، فإن أنصار الهدونية الأخلاقية قد يرممون أحيانا أنه لما كان الناس يميلون بطبعهم الى السعى نحو المتعة ، لذا فإنهم سيكونون محقين لو فعلوا ذلك . بيد أن هذا الموقف يتضمن انتهاكا للأغلوطة الطبيعية السابقة ذكرها ، كما يمكن النظر اليه على أنه بلا أساس أو هدف . فلا معنى لنصح انسان بالقيام بفعل هو مرفق على القيام به . فنحن لا ننصح الناس بوجوب التنفس ، لأنهم - بالضرورة - مرغومون على ذلك . كما أنه من غير المجدى النصح بالسعى نحو المتعة ، اذا كانت المتعة هى كل ما بمقدور الناس السعى لتحقيقه . وفى أفضل الأحوال ، بمقدورنا فقط أن نقر هذه الحقيقة التى لا مناص من قبولها .

على أنه لا يلزم أن تستند الهدونية الأخلاقية على أى أسس سيكلوجية ، لأنها ستكون فى الحق مستندة الى أرض صلبة اذا بدت كقاعدة أخلاقية صرفة . فباستطاعة الهدونى الأخلاقى القول بأنه بفض النظر عن كون الناس يسعون نحو المتعة أم لا ، فإن عليهم السعى نحوها باعتبارها خيرا . وحتى اذا كان بإمكان الناس السعى وراء أهداف أخرى ، فإن المتعة فى نظر الهدونى الأخلاقى هى الهدف المفضل . ان هذا الاتجاه الهدونى هو الصيغة السائدة فى المذهب الهدونى ، وله أهمية فائقة لنا .

الهدونية الفردية والهدونية الجماعية

هناك تفرقة أخرى يمكن أن تقام بين الهدونية الفردية أو الجزئية والهدونية الجماعية أو الكلية . ويعتقد دعاة الهدونية الفردية أن توفير المتعة للآخرين أمر لا مبرر له - عمليا ونظريا - فهو غير عملي ، لأننا لا يمكن أن نعرف ما الذى يرضى الآخرين أو يسرهم ، لأن تحديد ما يرضى شخص ما أمر بالغ الصعوبة ، لأن الرغبات البشرية شديدة العراة والتنوع ، بحيث يتعذر التنبؤ بما يرضى فلان أو علان . فانت اذا قدمت النبيذ لأحدهم ، فانك قد تكتشف انك قد أسأت اليه اذا اتضح أنه من أعضاء جمعية منع المسكرات . وقد تعرض فراشا وثيرا لشخص آخر ، ثم يظهر أنه من النساك ، وكان يفضل سريرا من المسامير ! وقد تفتح الباب لاحدى السيدات طبقا للاتيكيت ثم يتضح انها من انصار المساواة بين الرجل والمرأة ، وممن يعتبرون فعلتك مسلكا دالا على تسيد الرجال على النساء . ولكن وحتى اذا كان بإمكاننا تحديد ما الذى يدخل السرور لقلوب الآخرين ، الا انه لا وجود لسبب نظرى يبرر اتباعنا لمسلك يرمى لهذه الغاية . ان ما يهمنا فقط - تبعا لما يراه الهدوني - هو أن نحصل على المتعة لأنفسنا . ولو فرطنا فى متعنا من أجل شخص آخر ، فاننا سنكون قد افترقنا أعظم نعم الحياة ، وليس هناك أى مبرر لاقدامنا على هذه التضحية . فلو ان كل انسان حرص على الاكتفاء بالحرص على نفسه ، فان المجتمع فى جملته سيزداد غناء أكثر مما يحدث اذا تدخل كل شخص فى شئون الآخرين محاولا ادخال الفبطة الى قلوبهم . وتتماثل هذه الصورة من النزعة الهدونية الفردية ومذهب ترك الأمور على أعنتها للمبادرات الفردية فى عالم الاقتصاد (*) عند آدم سميث ، الذى اعتقد فى وجود « يد خفية » تنظم ما يجرى فى سوق التعامل ، وتحقق للمجتمع الاقتصادى برمته الانتعاش اذا سعى الأفراد لتحقيق الكسب لأنفسهم فى نظام يسمح بحرية المعاملات والتملك .

وتتباين النظرية الفردانية هى والنظرية الهدونية الجماعية تباينا حادا وتعارض معها . فبدلا من أن تدعو الى قيام كل فرد بالسعى لتحقيق المتعة لنفسه ، فانها تؤكد المذهب الغيرى ، وتزعم أن علينا أن نسعى من أجل تحقيق المتعة و السعادة للبشرية بوجه عام .

أن جميع أفعالنا يتعين أن توجه بحيث تحقق أقصى قدر من المتعة للمجتمع بدلا من الاكتفاء بتحقيقها لشخصنا . فيجب أن نحرض على تحقيق المتعة للآخرين الذين يتأثرون بأفعالنا بنفس قدر حرصنا على تحقيق المتعة لأنفسنا . فعلينا أن نراعى أننا جميعا شخص واحد ، وأننا نؤلف وحدة واحدة في المعادلة الأخلاقية . فعلينا أن لا نجعل الأولوية لشخصنا ، أو نضحى بأنفسنا (اللهم الا اذا ترتب على تحقيق المتعة للآخرين الاقلال من استمتاعنا) . ولا يعتقد الهدونى الجماعى فى انكار الذات على الطريقة المسيحية ، أو فى انانية الاتجاه الفردى . اذ ينصب اهتمامه على خير المجتمع ، مع اعتبار كل شخص نفسه من العناصر التى يتألف منها المجتمع ، والتى يجب أن تكون متساوية . ومن ثم ينبغى أن نضع نصب أعيننا فى الناحية العملية الشعار الآتى : « هل تساعد هذه الفعلة على زيادة مقدار المتعة للبشر ؟ » .

واضح أنه من الصعب التفرقة بين الهدونية الفردية والهدونية الجماعية ، لأنهما يشتركان فيما نفعله من أجل الآخرين ، وبينما يرمى دافع الهدونية الفردية الى زيادة الفرد لمتعته عن طريق مساعدة الآخرين ، بحيث يبدو ما يوجد به من مكارم وسيلة لزيادة سعادته الشخصية ، فإننا نرى الهدونى الجماعى يهدف الى مساعدة الآخرين من أجلهم هم أنفسهم ، وليس من أجل ذاته . ولما كانت الدوافع تكمن وراء الأفعال ، وليست ظاهرة للعيان ، لذا يتعذر على المرء أن يقرر متى يكون فى حضرة الدافع الفردى ، ومتى يكون فى حضرة الدافع الجماعى . غير أنه من بين وسائل التفرقة بين النوعين ، أن نرى هل حرص الشخص على مواصلة امتناع الآخرين حتى بعد أن تبين تعارض ذلك ومتعته الخاصة . ان الفرد الذى لن يتوقف عن أداء رسالته سيكون من الهدونيين الجماعيين أساسا ، لأنه لن يسمح لما حدث من تضائل فى متعته الحيلولة دون مواصلة تحقيق المتعة للآخرين على نطاق واسع . أما من يتصف بالهدونية الفردية ، فإنه سيتوقف عن تحقيق المتعة للآخرين عندما يتبين أن منحه المتعة للآخرين يتعارض مع حصوله هو بالذات على المتعة .

ومن النقاط الهامة الجديرة بالانتباه ، أن الهدونى الفردى والهدونى الجماعى معا يتصفان بهدونيتهما الأخلاقية . فكلاهما يعتقد أن المتعة أو السعادة ينبغى السعى فى سبيلها ، ويختلفان فقط فى السؤال « من أجل من ؟ » اذ يذكر الهدونى الفردى « ان ما يفعله من

أجل نفسه « بينما يذكر الهدونى الجماعى » أنه يفعل ذلك من أجل كل شيء يتأثر بفعلى . وكثيرا ما تكون هذه الهدونية الفردية هدونية سيكلوجية أيضا ، وغالبا ما تزعم أن البشر أساسا أنانيون ، وأنهم — فى الحق يعملون بصفة أساسية من أجل متعتهم الشخصية . ولكن أنصار هذه الهدونية لا يحتاجون لاتباع نظريتهم لأكثر من الاتصاف بالهدونية الأخلاقية ، فليس هناك فى حالتهم دور أساسى للهدونية السيكلوجية . على أن بمقدور الهدونى الجماعى أيضا أن يبنى معتقداته على الهدونية السيكلوجية ، ويتخذ لسان حال مؤداه أن تكوين الطبيعة البشرية قد أدى الى اتجاه سعينا دوما نحو تحقيق المتعة للغير . غير أن اتباع مثل هذا الموقف — رغم امكانه — لا يشيع على نطاق واسع . فالأكثر شيوعا هو أن يكون للهدونى الفردى أسس سيكلوجية لمذهبه .

من المفيد أن ننتبه الى مختلف أنواع الهدونية عندما نفحص النظرية فى جملتها . وعلى هذا النحو ، سيكون بمقدورنا إقامة الفروق فى تحليلنا وتقييمنا لمختلف الصيغ التاريخية التى اتخذتها الهدونية .

القورينائيون (★)

لعل أرسطيبيوس (٤٣٥ ق.م — ٣٥٦ ق.م) هو أول من أتبعت مذهب المتعة فى تاريخ الفلسفة . ولقد تتلمذ على سقراط فى أثينا قبل أن يبتعد عن المذهب العقلانى الوقور لأستاذه . وأنشأ أرسطيبيوس عقب ذلك مدرسته الفكرية الخاصة فى مكان يدعى قورينا (٢) على شاطئى افريقيا الشمالية (برقة فى ليبيا) . وسرعان ما أطلق على أنصاره اسم القورينائيين (٢) ، وأصبحت فلسفتهم تدعى القورينائية أو الهدونية (اللاتحريرية) .

ويعتقد أرسطيبيوس أن كل الخير يخضع للذة أو المتعة . وزيادة فى التخصيص ، فانه يرى أن متع اللحظة التى يتيسر الاستمتاع المباشر بها اسمى بكثير من أية متع نتذكرها أو نتوقعها . فمتع الماضى أو المستقبل باهتة بالمقارنة بالاستمتاع بالحياة الآن فى اللحظة الراهنة بمشاعرها الجياشة الفوارة . وكتب فى إحدى الشذرات التى ما زالت باقية :

(★) Cyrenaios (ويصح أن نسميها بلفة المصر « البرقاويون ») Cyrene

(٢) انظر الى Lives of Eminent Philosophers Diogenes Laertius

ترجمة R.D. Hicks — الجزء الاول — الفصل الثانى .

ان الخير الاخلاقى « لا صلة له بتذكر استمتاعات الماضى او آمال المستقبل » .

ولم يقتصر الأمر على شعور أرسطيبوس والقورينائيين بإشباع المتع المؤقتة ، ولكنهم ذكروا كنتيجة لذلك ، انهم يعتقدون اننا بحاجة الى عدم المبالاة كثيرا بناحية ديمومة المتع . اذ لا يقلل قصر المدة التى تستغرقها متعنا من قيمتها ، ويتمين ان يتركز هدف حياتنا على الحصول على اكبر قدر من اللحظات الممتعة التى نستطيع تركيزها فى الفترة الزمنية التى كانت من نصيبنا .

وفضلا عن ذلك ، فانهم جادلوا وقالوا ان علينا ان نسعى لتحقيق الحد الأقصى من التركيز فى تجارب استمتاعنا ، لأن هناك تناسباً طردياً بين شدة تركيز التجربة وشدة استمتاع الفرد بها . واعتقد ان حالات الاستمتاع الهادئة والرصينة والسالبة تتسم بالفتور والضعف بالمقارنة بالتجارب الشديدة العنقوان التى تيسر للباحث عن المتعة . ويرى القورينائيون انه بالاضافة الى الشعور بأن المتع المباشرة من النوع القصير الأمد والمركز هى الأفضل لمن يبغى الحياة الأفضل ، فان متع الجسم او الحواس اكثر ابتغاء من متع العقل . وبعبارة أخرى ، فان المتع المستمدة من تناول طعام دسم شهى له نكهة مستحبة مصحوبا بكوب من النبيذ الفاخر ، والجماع ، والاستمتاع بحمامات الشمس اسمى مكانة من الاستمتاع بفهم مسائل الفكر ومتع المناظرات والمجادلة والتمتع فى روائع الفن . ولم يجر أرسطيبوس أية تفرقة بين المتع الأفضل والأحط . اذ تركز اهتمامه على البحث عن مدى قصر تجربتنا وتركزها ومباشرتها ، فلا ترجع أفضلية تجربة على أخرى الى غير ما فيها من امتلاء وما تحقق من متعة ، ومن ثم فانها تكتسب أفضليتها . انها فلسفة انتهازية (*) اساسا وتمثل نظرة للحياة قائمة على الأكل والشراب والمرح . فعليك ان تستمتع بما يتاح لك الآن ، ولا تحزن للماضى الذهبى ، او تضع آمالك فى مستقبل زاهر ، تتصور انك ستسعد فيه . فعش حياتك حتى الثمالة ، واعتصر من اللحظة الراهنة كل ما باستطاعتك اعتصامه من هناء . ويتناسب مقدار ما فى متعتك من شدة ولذة حسية - طرديا - ودرجة ما تحصل

Carpe diem

(١٦)

عليه من اشباع في هذه اللحظات . وعبر عمر الخيام ، رغم أنه لم يكن
قورينائيا عن هذه الفلسفة في الأبيات الآتية (وقد رجعنا في ذلك الى
ترجمة أحمد رامى لها من الفارسية) :

لا طيب في الدنيا بغير الشراب

ولا شجى فيها بغير الرباب

فكرت في أحوالها فلم أجِد

امتع فيها من لقاء الصحاب

لا اطفئ لظى القلب ببرد الشراب .

فانما الأيام مثل السحاب

وعيشنا طيف خيال ، فنل

حظك منه قبل فوت الشباب

اشرب فمشواك التراب المهيل

بلا حبيب مؤنس أو خليل

وانشقى عير العيش في فجره

فليس يزهو الورد بعد الذبول

ولكن ثمة صعوبات محيرة تبرز وتتصاعد ، وتمثل نقدا عمليا
لنظرية القورينائيين . أولا - اذا اكتفيينا بالنظر الى متع اللحظة ،
ولم نعن بالتنبؤ بما سيحدث في أعقابها ، فاننا كثيرا ما نستمتع بأنفسنا
الآن ، وندفع - فيما بعد - الثمن غاليا . فمثلا اذا أردنا زيادة
استمتاعنا بالشراب الى الحد الأقصى ، لكى نركز تجربتنا بأكبر قدر
مستطاع ، فاننا سنلقى أنفسنا نعانى عناء شديدا في الصباح التالى .
ومثل آخر اذا أردنا القلو في الانغماس في متعة الأكل والتهمنا بشراهة
كل ما سنحت لنا الفرصة بالتهامه ، فاننا سنكتشف اصابة أبداننا
بالعلة وتشوه منظرها . ثم هناك المشكلة العكسية التى تتمثل في رفض
تحمل أية وعكة مؤقتة في سبيل ما نجنه مستقبلًا . وقد تتمثل
هذه المشكلة في أثارها الانتكاسية . وهناك قصة تروى عن غلام يونانى

كان يحمل حقيبة مليئة بالذهب ، ودفعه ثقلها الى القاها في اليم .
ولا يخفى ان واجبه كان يقضى تحمله بعض الجهد الآتى في سبيل
الاستمتاع مستقبلا بما يعود عليه الذهب من متعة . وتقتضى الحكمة
ان نتجاوز عن قدر كبير من المتاعب التى قد لا تتفق وما نشتى ، ونعد
انفسنا لمستقبل تتحقق فيه المتعة لنا ، لأننا اذا رفضنا الخضوع
الآن لأى نوع من الكدر ، فاننا سنأسف - كما يحتمل - لرعونتنا ،
فيما بعد . وباختصار ، فليس بمقدور أحد أن يتجاهل العواقب
المستقبلية عندما يقرر كيف يتعين عليه أن يتصرف . فثمة متع مباشرة
يجب أن ترفض ، لأنها ستؤدى - فيما بعد - الى قدر كبير من الألم .
وهناك آلام مباشرة يجب تحملها في سبيل العائد الجزى الذى ستحققه
مستقبلا .

وبالإضافة الى ذلك ، فلقد رثى أن الغلو في المتعة حالة لا تتصف
بالخير الكلى ، اذا نظرنا الى ما ستجره في أعقابها . فالظاهر أنه كلما
ازدادت شدة المتع التى يحصل عليها الفرد ، ازداد احتمال حدوث
حالة عكسية مماثلة من الألم تالية لذلك . وكأنه كلما ارتفعت قمة
الفرح ، ازداد انحدار أخدود الألم والمعاناة أو اليأس . فالجبال
الشاهقة محاطة بوديان وأخاديد شديدة الانحدار . فمثلا اذا صمم
أحد على زيادة تركيز تجربة تعاطي المخدرات ، وترك تدخين الماريوانا
وأدمن تدخين الهيروين ، فانه سيكتشف أنه بالرغم مما يبدو في التجربة
من انتشاء ، إلا أن عواقب الإدمان قد جرت في ذيلها قدرا كبيرا من
المعاناة . أو اذا أراد شخص الشعور بالمتعة المترتبة على الاسراع في
قيادة سيارته بأقصى سرعة لها ، فان احتمال التعرض لخطر الصدام
ستزداد نسبيا . وهكذا كلما حاول انسان زيادة شدة المتعة ، فانه
يباغت بمضاعفة احتمال الألم . بينما اذا عاش الفرد حياة وادعة
هائثة ، فان العواقب ستجىء بالمثل وادعة هائثة ، بدلا من أن تحدث
مضاعفات في الحالات المعاكسة .

فاذا اعتبرنا « الشدة » ليست ذات قيمة بالضرورة ، سيكون
الإيجاز (قصر مدة المتعة) الذى ناصره القورينائيون قد تعرض أيضا
للتقويض ، لأن ما دفعهم الى الإشادة « بالإيجاز » هو تصورهم أنه
يتيح الفرصة لتحقيق الحد الأقصى من الشدة ، فليس بمقدور أحد
الحصول على تجربة شديدة الامتاع تدوم وقتا طويلا ، وانما بإمكانه
أن يحصل على تجربة شديدة قصيرة الأمد ، ومن هنا يكون « الإيجاز »

هو الثمن الذى ارتضى القورينائيون دفعه فى سبيل الحد الأقصى من « الشدة » . فإذا كانت « الشدة » ليست مبتغاة بالضرورة ، فأننا لن نكون بحاجة الى ارتضاء التجربة الموجزة ، لأننا - بطبيعة الحال - سنفضل امتداد متعتنا لأطول فترة ممكنة .

وأخيرا فان متع الحواس يمكن أن تتعرض للتحدى باعتبارها ليست من النوع الأكثر ارضاء . وبالمقدور الحاجة والقول بأن الاستمتاع الدهنى اثرى وأعمق وأكثر اشباعا ، فى نهاية المطاف ، من المتع الحسية المؤقتة . فكما قال والتر ليبمان (المعلق السياسى الأمريكى) : فى الحق ، لعلنا لا نشعر بالدهشة اذا بدت متع اللحظة مجرد متع وقتية ، ومن ثم فمن غير المستبعد أن يكون الاستمتاع بالحالات والأفعال الذهنية مفضلا على متع الحواس الزائلة والضحلة والبهيمية .

الأيقوريون

وادت هذه المشكلات الى حدوث تعديل فى النظرة القورينائية ، التى بلغت ذروتها فى نوع آخر من الهدونية تبنته المدرسة الأبيقورية (٣) وكان الفيلسوف ابيقورس (٣٤٢ ق.م - ٢٧٠ ق.م) الذى أنشأ المدرسة ، وتسمت باسمه من الاثينيين الذين عاشوا ابان الجزء الأخير من حياة أرسطو . ونحن نعرف أن ابيقورس درس مذهب افلاطون ومعتقدات ديموقريطس . كما نعرف أيضا أنه علم فى آسيا الصغرى قبل أن ينشئ معهدة الفلسفى فى أثينا حيث كان يدير فصولا فى حديقة مسورة شهيرة أصبحت تعرف تاريخيا باسم حديقة ابيقورس ، تماثلت فى شهرتها هى والأكاديمية عند افلاطون والليسيه عند أرسطو .

واتخذ ابيقورس السكينة وخلو البال وراحة البدن هدفا للحياة . ورئى وجوب استبعاد أى شىء يقلق سكينة الفرد . ولقد اعتقد ابيقورس - فى الحق - أن تجنب الألم أهم من السعى وراء اللذة والمتعة . اذ بدت المتعة فى نظره هى غياب ألم الجسم واضطراب النفس . والهدف الجامع هو الحفاظ على أنفسنا فى أعلى حالات الصفاء . وانتقد الأبيقوريون القورينائيين لأنهم سعوا وراء المتع المقلقة ، ولأنهم ركزوا

(٣) انظر W.J. Oates — The Stoa and the Epicurean Philosophers

فقط على المتع المباشرة أو الفورية بدلا من أن يحسبوا جملة مقدار السعادة التي يهتدى إليها الفرد خلال حياته . فإذا اقتصرنا على الاستمتاع بالمتع الآنية التي لا تدوم أكثر من لحظات ، فإننا سنكتشف أن أرواحنا ترزح في انعس ألوان الشقاء . ومن ثم فلا بد أن نجري حسابا طويل الأمد بين مدى أرجحية المتع على الآلام ، التي تتحقق اعتمادا على قدر كبير من التروى والذكاء وبعد النظر والقدرة على الاستدلال . أجل أن علينا أن نقيم (بضم النون وشد الياء وكسرتها) المتع لكي ندرك أيها لن يتعرض للنقصان من تأثير الآلام اللاحقة ، وأيها تستاهل أن نعاني منها في سبيل ما يتبعها من متع ، ومن ثم تكون النظرة العقلانية إلى التجربة ضرورية لتوجيه أفعالنا ، وتهذيب أهوائنا ، وللنظر إلى ما في الحياة - في شمولها - من خير .

وإدى هذا التشديد على ضرورة السيطرة العقلية إلى شروع الأبيقوريين في التركيز على الحصول على السعادة التي بوسع العقل أن يحصل عليها لكي ترجح كفتها على المتع التي نستتحقق عن طريق الحواس والجسم . فالعقل هو الأهم لأنه قادر على التحكم في أفعالنا ، وأيضا بحكم قدرته على الاستمتاع الفكري . وعندما نسعى وراء السعادة الذهنية ، فإننا نتجنب شدة الانفعال ، وننعم بالسكينة التي تعد أقل خطرا في المدى البعيد . فعلى أن لا نكتفى بتجنب مغريات المتع المباشرة أو الفورية ، يعنى المتع المتاحة لنا ، وإنما علينا أن نتجنب أيضا اقراء ايثار التجربة العنيفة على التجربة الهادئة . وعندما نسلم زماننا للعقل ، سيكون بمقدورنا اختيار المتع الجامعة التي تتميز بصفاتها ووداعتها . وقد تكون هذه المتع طويلة المدى أكثر من كونها وجيزة . ويفضل طولها ، سيكون باستطاعتها أن تثبت أنها أثري في اشباعها ، نعم أن ما نسعى إليه هو الوعى الذى يحقق المتعة .

وكما سبق أن تبين ، فقد اعتبر ابيقورس المتعة مرادفة لاختفاء الألم . واعتقد أن أهم شرط للحياة الخيرة أو الكريمة هو تجنب الألم بقدر المستطاع ، وليس البحث عن المتع الموجبة الفعالة . فلو استطعنا الحفاظ على أنفسنا في حالة بعيدة عن الإيلام ، ولكنها مريحة أساسا ، سيكون باستطاعتنا القول بأننا في حالة استمتاع بالحياة . فمادمننا لا نشعر بالاجهاد أو التعب ، فإننا سنكون في حالة سعادة (أو على الأقل في حالة محايدة ، وهى حالة مرغوبة ، لأنها

تدل على اختفاء التعب البدني أو الاضطراب الذهني) وعندما ننعم بصفاء الدهن وسلامة البدن ، فاننا سنحصل على السكينة . ولقد نظر دائما الى حديقة ابيقورس كرمز مناسب للفلسفة التي نادى بها ، لأنها كانت مكانا مسورا آمنا ، يلوذ به الناس هربا من صراعات العالم وتقلباته ، حيث يحيون حياة ممتعة خالية من الكدر . والأسوار - بطبيعة الحال - لها دلالة متناقضة . فهي تحمي من ناحية ، وتبعد بعض أشياء من ناحية أخرى ، ويعتمد الموقف على ما ستركز عليه مهمتها الأولية . ولقد قامت حديقة ابيقورس - كما لا يخفى - بدور عازل لتعاب الدنيا ، لكي ينعم المقيمون فيها بالأمان .

وكشف أبيقورس عن شيء ما من طبيعة الناسك أكثر من كشفه عن طبيعة القديس أو الشهيد ، لأنه لم يهب نفسه للآخرين ، ولكنه عاش حياة معتزلة في خدمة مثل أعلى للوجود . وتميزت حياته بالزهد والتقشف والتدقيق عند قياس الأشياء . ولقد شجع أتباعه على ممارسة حياة مماثلة من التقشف والانضباط ، جرمت فيها أشياء مثل الأطعمة الفاخرة والافراط في الشراب والحياة الخليفة ، واعتبر الطعام المؤلف من خبز وماء فيه الكفاية مع قدر متواضع من النبيذ في مواسم الأعياد . ولابد أن يتميز محل إقامة الأبيقوري بالبساطة ، وأن يكتفى عند تجهيزه بالحاجات اللازمة لأشباع ما هو ضروري . كما حدث تبسيط للنواحي الرتيبة اليومية بحيث لا تضم ما هو أكثر من الأنشطة الأساسية . وأكد أبيقورس قيمة الصداقة ، لما تحققه من ارضاء ذاتي ، أكثر مما تعود به من نفع للصديق ، وشجع مشاركة الآخرين في تناول الوجبات لنفس الغاية . واعتبر تناول الشخص للطعام على انفراد أمرا محطيا لا يليق بالإنسان . فكما قال أبيقورس : « عندما تتناول طعامك وحيدا بلا صديق ، فانك ستتشابه وما يفعله الأسد أو الدب » . ويتعين تهذيب الجسم أيضا ، لا من أجل الصقل الحسي للذوق والمشاعر ، وإنما حفاظا على صحة الكائن حتى لا ينقص المرض حياته ويقلق شعوره بالسكينة . والتمارين الرياضية والراحة ضروريان ، ولكنه لم يقر ممارسة التمارين الرياضية ابتغاء لكسب شرف التفوق في الألعاب الأولمبية . فالأنسب هو تحقيق قدر كاف من العناية بالجسم لحمايته من المتاعب التي يحدثها للشخص .

وهكذا يكون أسلوب العيش الأبيقوري قد أثر الاعتدال عن طريق تنظيم ممارسة الصلة الجنسية والتحكم في شهوات البدن ، والحرص

على الحد من اشتهاى الابتعاد عن الاعتدال فى التجارب الحسية .
وسعى أبيقورس لنقل محور وجودنا من الجسم الى العقل ، أى من
الاضطراب الى السكينة ، ومن التعامل الفعال مع الوجود الى التقبل
السالب له ، ومن اللحظات المثيرة الى استقرار حالات القناعة والرضا .

ربما بدا النمط الأبيقورى للهدونية خطوة متقدمة على نوع
الهدونية التى جاء بها القورينائيون ، الا أنه من غير المقدور أيضا الحكم
عليه بأنه خير لا يتطرق اليه الشك . فعندما شدد أبيقورس وأتباعه
على تجنب الألم ، ورجح كفة هذه الحالة على الإفراط فى المتعة ، فإنهم
قد اتبعوا اتجاهها سائبا نحو الحياة بالضرورة . فمن ناحية أساسية ،
لقد انسحبوا من الحياة ، ونظروا بداخلهم ، وأرادوا العيش حياة
آمنة ، بلا ارتباط بالوجود ، وبذلك تشابهوا هم والاتجاه الذى ساد
فى العصور القديمة عندما كان الناس لا يرغبون ما هو أكثر من
« تركهم فى حالهم » وتجنب البحث عن الاثارة وأية تجربة جديدة .
وإذا تفاضينا عن هذا المثل ، سنرى أن القورينائيين يبدون أكثر
حيوية ودموية وفحولة ونشاطا . فهم يقدمون على مخاطر أعظم ،
ويبدون أكثر ايجابية فى توكيدهم للحياة ، لأنهم أقرب الى قبولها من
نرفضهم لها . ولسنا على يقين مما يقال عن وجوب تجنب الشدة
(شدة الانفعال) لأنها قد تجر عواقب أليمة ، كما أننا لسنا متيقنين
من أن السكينة نعمة لمجرد عدم احتمال ترتب أية احساسات سلبية
عليها . فقد تكون الفرصة الشديدة جدرة بالثمن الذى يدفع من
أجلها . بالمثل ، فليس مؤكدا البتة أيضا ضرورة تجنبنا أية متعة
مباشرة قد تكون متبوعة بالألم . ان النظر الى العالم على هذا الوجه
يعنى العمل بغير قدر كاف من التلقائية . فالحق أن الفلسفة القورينائية
هى فلسفة اليافعين الذين يركزون على متع الجسد التى تتصف
بفوريته وشدها وسرعة زوالها . وعلى الرغم من أن هذا النوع من
الاتجاه قد لا يتصف بالحكمة بالمعنى الأبيقورى ، الا أنه قد يحقق نتائج
أفضل من الاتجاه الحريص للحكمة والشيخوخة . ولربما أمكن القول
بأن الحقيقة الأبيقورية تمثل الحصافة التى تجمد الدماء فى العروق
أى الحقيقة القاتلة .

وهكذا يبين صعوبة الحكم على النظرية الأبيقورية ، وهل تعد
خطوة متقدمة ام متخلفة فى الأخلاقيات الهدونية . فلكل من النظرة
القورينائية والنظرة الأبيقورية مزاياها . ومن الناحية النظرية ، فانا

قد نرغب الجمع بين النظرتين ، اذا أردنا الحصول على اتجاه هادوني صحيح في الحياة . وقد لا يتيسر تحقيق ذلك دائما ، لأن العوامل التي شدد عليها كلاهما غالبا ما تتعارض بحيث نضطر الى التأرجح بين بدليين عوضا عن تحقيق مزاج متناغم من الاتجاهين . واذا حاولنا انشاء مزاج يجنح الى اتجاه المتعة ، واستبعدنا ما نراه من مميزات كل اتجاه من الاتجاهين ، فاننا سنكون قد اخترنا نظرة ترجح كفة الأبيقورية .

ولقد أجهد الأخلاقيين الطابع الفردي (*) - بالضرورة - لكل من النمط القورينائي والنمط الأبيقوري من الهدونية لبعض الوقت . اذ يرغب القورينائيون أن لا تدوم المتعة الفيزيائية أكثر من وقت قصير . وأن تتصف بالمباشرة والفورية ، والشدة ، ولكنهم يشدونها لأنفسهم فحسب . ويبحث الأبيقوري عن السعادة العقلية التي يمكن أن تمتد في الحياة بطولها ، وتتسم في طابعها بالسكينة والصفاء ، ولكنه يرغب أيضا أن يحقق ذلك لنفسه . فلا القورينائي ولا الأبيقوري معنيان بامتداد المتعة ! أو السعادة بحيث تغمر الآخرين . وكلاهما لا يتميز بالغيرة أو الانسانية . انهما لا يتبعان أية أخلاقيات كلية تعم البشر كافة . ولقد تحدث أبيقور عن القورينائية أيضا عندما قال : « لا أحد يحب شخصا آخر ، الا اذا كان هذا الحب لصالحه » . وقال أيضا : « عدم الانصاف في ذاته ليس شرا ، ولكن ما يقلق فاعل الشر هو الخوف الذي ينبعث من القلق وشعور بعدم القدرة على تفادي العقوبة ، يعنى وجوب تجنب الظلم وعدم الانصاف ، لأنهما قد يتسببان في اصابتنا بالقلق وتوقع القاء القبض علينا ، مما يقض مضاجعنا وينغص حياتنا » .

النفسيون

لم تتعرض نظرية الهدونية لتغير أساسي إبان القرون الوسطى أو عصر النهضة . وفي القرن السابع عشر ، وبعد أن بدت وكأنها تحتجب ، لاحظ بعض بواذر حدوث عودة اهتمام بها بفضل فيلسوفين انجليزيين : توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢ -

(١٧٠٤) (٤) . ولكن لم يتحقق أى شىء ذو بال حتى القرن التاسع عشر عندما قام جيريمى بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢) ، وبعده جون ستيورت ميل بدفع الهدونية خطوة الى الأمام . وأضفى هذان الفيلسوفان على الهدونية صبغة كلية أو عالمية ، عوضا عن طابعها الفردى الذى عرفت به فيما مضى ، وبذلك ظهرت الهدونية الاجتماعية ، وسميت بالمذهب النفعى ، ومبدأ النفع الذى يمثل محور الأخلاقيات النفعية قائم على ضرورة سعينا لتحقيق « أكبر قدر من السعادة لأقصى عدد من الأشخاص » . وبعبارة أخرى ، ان لا نبحث عن المتعة أو السعادة من أجل أنفسنا فحسب ، وانما من أجل البشرية جمعاء . ويجب ان تتصف هذه السعادة بوفرتها وامتدادها بقدر المستطاع . وبمقدورنا ان نقيس احقية افعالنا وقيمة اهدافنا بالرجوع الى مقدار السعادة التى كفلتها افعالنا . فاذا تأثر بأفعالنا عدد أكبر من البشر ، ونجحت فى ادخال السعادة الى قلوب عدد وفير منهم ، فان هذا سيكون أفضل أخلاقيا من اسعاد قلة من البشر ، وهكذا يقاس النجاح فى الحياة بدرجة مقدرتنا على اسعاد الآخرين .

ويناصر اتباع المذهب النفعى - كما لا يخفى - المذهب الأكثر غيرية وانسانية اكثر من مناصرتهم للقورينائيين والأبيقوريين . اذ كان الأبيقوريون معنيين أساسا بتحديد نوع الاستمتاع ، وهل يكون فزيائيا (حسيا) أو عقليا ، مباشرا ، أو ممتدا ، وهكذا . ولكن مشكلتهم تركزت دائما على الفرد . وعلى تقيض ذلك ، فان النفعيين كانوا يرغبون فى تحقيق السعادة - أو المتعة - للمجتمع وليس لأنفسهم فحسب . وينظر الى أى فرد يسعى لذلك ، على أنه مجرد أحد الأشخاص الذين يتأثرون بالفعل ، بحيث لا يصح أن ينسب اليه وحده . ومن هنا لم تعد المسألة خاصة بتضحية شخص بذاته فى سبيل خير الآخرين أو بدء الانسان بنفسه فحسب ، ولكنها تحولت الى نظرة ترى سعى الانسان لتحقيق السعادة الشخصية مطلبا يخص الآخرين ولا يخصه بمفرده .

(٤) قام Pierre Gassendi (١٥٩٢ - ١٦٥٥) (وفرنسيس هاتشسون)
(١٦٩٤ - ١٧٤٧) بتعديل الهدونية على نحو يثير الاهتمام ، ولكنهما لا يدرجان عادة
بين عظماء الفلاسفة .

جيريى بنتام

واول من اتبع موقفا نفعيا من الهيدونيين هو جيريى بنتام الفيلسوف الانجليزى وعالم الاجتماع الذى كان معنيا بالبرامج السياسية التى تهدف الى زيادة رفاهية جميع طبقات المجتمع . وساهم بنتام فى العلم ايضا ، وتأثر به . وكان العلم قد بدا يلعب دورا قويا فى عهده مما دفع فيلسوفنا الى الاعتقاد بإمكان تجديد العلم لخدمة الأخلاق . وأراد تحقيق زيادة فى خير المجتمع اعتمادا على التطبيق العلمى للمبادئ الاجتماعية ، واعتقد أن الأخلاق قد اتصفت فى الماضى بشدة غموضها ، وابتعادها عن الدقة ، ولكن الوقت قد حان لتزويد الفكر الأخلاقى (٥) بما يتميز به العلم من رسوخ ودقة .

ولما كان بنتام من النفعيين لذا شغف بتحديد مقدار السعادة التى يمكن لأى فعل أن يحققه ، واعتقد أنه بالإمكان التعبير عن ذلك بلفة الأرقام ، وقياسه بدقة . فاذا أردنا أن نحقق أعظم قدر من السعادة ، لأقصى عدد من الأشخاص ، فإن علينا أن نعرف المدى الذى تحققه مختلف الأفعال لبلوغ السعادة ، وأن نقارن بين أى فعلين لتحديد أيهما أقدر على تحقيق السعادة لأكبر عدد من الأشخاص .

وبعد أن وضع بنتام هذه الغاية نصب عينيه ابتكر ما سماه « بحساب المتع » أو « الحساب الهدونى » وهو عبارة عن مشروع يرمى الى القياس العلمى لمقدار المتعة والألم الذى قد يحققه أى فعل . واعتقد أن بوسعه رد المتعة الى بعض عناصر يمكن تسميتها « بالهدون » ، يعنى وحدات المتعة أو الألم ، التى يمكن أن تجرى لها عملية « جمع » أو « طرح » . فضلا عن ذلك ، فقد أراد فصل كل العوامل المشتركة فى تلقى المتعة والألم ، وتقدير الأفعال بحصر الهدونات التى يحصل عليها عن طريق هذه العوامل . ولما كان بنتام على دراية بتاريخ الهدونية ، لذا فانه عرف أن القورينائيين قد تعرفوا على بعض عوامل هامة « كالشدة » و « المباشرة » « الفزيائية » ، كما أضاف الأبيقوريون

(٥) انظر الى كتاب: Bentham An Introduction to the Principles of
Morals and Legislation

انظر الى الفصل الرابع بوجه خاص فيه شرح « لفكرة الحساب » (انظر الفصل الرابع) وعندما حاول بنتام تحويل الفلسفة الى علم فانه نزع الى اتباع نفس السبل الذى سلكه ديكاوت ولاينتر وسبنسر وكونت وبرادلى واير وراسل .

جملة نقاط حسنة الى تعريفهم للسعادة ، عندما ذكروا ان السكينة والديمومة وما اشبهه من العناصر الجديرة بالاضافة . ويرى بنتام ان المسألة لا تنصب على وجود منافسة بين المذهبين باعتبارهما بديلين يستبعد كل منهما الآخر ، ولكن يتعين أن يؤخذ كل مذهب من المذهبين في الجسبان ، وان يحدد لكل فعل قيمة عددية تمثل درجة المتعة او درجة الألم التي نحصل عليها من تطبيق الوسيلة القورينائية او الوسيلة الأبيقورية . و فرق بنتام بين العوامل المشتركة في الأفعال ، وأرجعها الى ما سماه العلامات السبع ، التي تعد - بوجه عام - قد جمعت بين العوامل القورينائية والعوامل الأبيقورية .

الشدة (*) : بطبيعة الحال ، كانت الشدة هي اول علامة ركز عليها القورينائيون . فاذا تساوى كل شيء آخر ، فاننا سنرغب تميز متعتنا بأكبر قدر مستطاع من الشدة . وثاني العوامل هو الديمومة وتعنى هل تعد المتعة ممتدة أم وجيزة . فالمتعة التي تدوم فترة زمنية أطول مفضلة على تلك التي تدوم فترة أقصر . وكان لهذا الاعتبار أهمية كبيرة عند الأبيقوريين . و « الشدة » و « الديمومة » بحكم طابعهما متعارضتان عادة ، ولكنهما تبدوان اعتبارين هامين . والكثير من الأفعال تؤثر الاستمرارية لمدة أطول كفاية لها على التصاعد الحاد .

اليقينية او اللايقينية : علامة أخرى معناها بين في ذاته . اذ تستحق التجربة التي نحن موقنون من الاستمتاع بها تقديرا اكبر من تلك التي قد نراها تخضع لاحتمالين متعارضين . في هذه الحالة ، يعترف بنتام بالاهتمام القورينائي بالاستمتاع الذي يتسم بيقينيته ، ولا يتطرق اليه الشك ، أو يتصف بإمكانه فحسب . و يقينية المتعة ، أو لا يقينيتها قد تكون لها دلالة على القرب أو البعد . وبذلك ينقلنا بنتام الى العلامة الرابعة وهي **القربة** أو **البعد (*)** . وتنص هذه العلامة على اعتبار التجربة التي يستمتع بها استمتعا مباشرا أسمى من تلك التي يؤمل الحصول عليها في وقت آت . فكلما زاد القرب كان هذا أفضل ، لأننا اذا أجلنا المتع آملين الاستمتاع بها في وقت ما من المستقبل ، فاننا قد نتعرض لخطر حرماننا

— duratoin	— الديمومة	— intensity	(★) الشدة
• uncertainty.	اللايقينية	Certainty	— اليقينية
— remoteness	— البعد	— Propinquity	(★) القربة
		Fecundity	الخصوبة

المطلق منها . فالمتع الأقرب أيقن في الاستمتاع بها ، كما ذهب القورينائيون .

والعامل الخامس هو الخصوبة ، ويشير الى توقع ان تكون المتعة متبوعة باحساس من النوع نفسه ، أى بالمتع في حالة المتعة ، وبالآلام في حالة الألم . فاذا ترتب على التجربة المتعة أو غير السارة تجارب مماثلة بدلا من التجارب من النوع المقابل ، فانها ستعد اسمى من حيث الخصوبة . وهنا يعترف بنتام بمزايا ما ذكره الأبيقوريون عن وجوب اهتمامنا بالآثار المستقبلية لمتعنا وآلامنا اكثر من التهالك على بعض التجارب أو تجنبها بلا روية . وعندما ضمن بنتام عامل الخصوبة ، فانه وضع بذلك مقابلا للتوازن وعامل الشدة ، لأن ازدياد الشدة قد يؤدي الى جنوح الخصوبة للنقصان . فثمة تناسب عكسي بينهما ، في ناحية المتعة ، على اقل تقدير ، يعنى كلما ازدادت شدة المتعة ، ازداد احتمال اتباعها بالآلام ، وحدوث هبوط في درجة خصوبتها . وهكذا تكون علامة الخصوبة ، وأيضا الديمومة قد أهلتا مناصرة بنتام « للشدة » (٦) .

وهناك عامل آخر تضمنته قائمة بنتام هو النقاء (*) ، الذى عرفه بأنه احتمال « عدم تعرض المتعة أو الألم ، لأن يكونا متبوعين باحساسات مضادة ، يعنى بالآلم لو كان متعة أو بالمتع لو كان ألما . ان هذا الشرط يعنى تقدير الاهتمام الأبيقورى بالعواقب المستقبلية للفعل والمضمون المتع الجامع لحياتنا .

والعلامة الأخيرة هى الإمتداد ، يعنى عدد الأشخاص الذين يمتد اليهم الألم أو المتعة . فالفعل المتع الذى يتأثر به عدد اكبر من الأشخاص أفضل من الفعل الذى يؤثر في قلة . بينما يعد الفعل المؤلم غير مرغوب ، ويتوجب الانتقاص من مداه الى اقصى حد . وكان بنتام بوصفه نفعيا معنيا - بطبيعة الحال - بمبدأ تحقيق المتعة أو السعادة لأكبر عدد من الناس .

لقد زعم بنتام أن هذه العلامات السبع توضح ايضاها جامعا

(٦) لا يتغير عامل الشدة بتغير الخصوبة والديمومة بطريقة متناسبة على وجه الدقة ، ولكن هذا التغير يحدث بوجه عام . فمثلا فيما يتعلق بالديمومة لا يلزم أن تكون التجربة التى تدوم خمس دقائق اقل في شدتها بالضرورة من تجربة أخرى تستمر دقيقتين . الا أن التجربة التى تستغرق ساعة ستكون اقل شدة على ما يحتمل . وينطبق نفس البعد عن الضغط على عامل الخصوبة .

(*)النقاء purity — الإمتداد extent .

مانعا العوامل الأساسية التى تشترك فى تكوين المثل الأعلى للمتعة . واعتقد ايضا أنه اختار أفضل ما فى الفكر الهدونى الذى ظهر فى الماضى بعد أن ضمن مذهبه عوامل الشدة واليقينية والقرب عند القورينائيين وعوامل الديمومة والخصوبة والنقاء عند الأبيقوريين . فضلا عن ذلك ، فإنه اضاف عامل النفعية حتى يطمئن الى عدم اغفال قيمة تحقيق السعادة للجميع .

وبعد أن حدد بنتام العوامل الوثيقة الصلة ، فإنه استعان بها فى حسابه الهدونى . فعلى أى شخص أن يطرح قائمة بجميع المتع التى يمكن أن تستمد من أى فعل متاح . وستحدد بعد ذلك قيمة كل متعة بالرجوع الى كل علامة من العلامات السبع ، وتجمع وحدات « الهدون » بعضها على بعض ، وتجرى العملية ذاتها بالنسبة للآلام ، ثم تطرح السوالب من الموجبات ويستخلص هل كان الفعل ممتعا أم لا ؟ فإذا جاءت النتيجة بالإيجاب سيعد الفعل ممتعا بوجه عام ، ويتعين القيام به . أما اذا جاءت النتيجة سالبة فإن هذا سيعنى أن الفعل قد أثبت ايلامه الى حد كبير ، وينبغى تجنب القيام به .

ثمة نقطتان تتعلقان بهذا الحساب الهدونى ينبغى ذكرهما بهذه المناسبة . أولا - أن الفرد هو الذى يحدد عدد الهدون التى تمنح لكل عامل فى الفعل موضع البحث ، ولكن العوامل المشتركة فى الفعل مسألة موضوعية ، وبذلك يكون هذا المشروع قد خلط الجوانب الذاتية والموضوعية . وقد يحصل الأشخاص على درجات بعيدة الاختلاف . ثانيا - ان علينا أن نقيم تقييما صادقا مقدار « الهدون » المتضمن فى كل علامة ، وأن لا نزيّف الأرقام للحصول على النتيجة التى نرودها ، وسيكون هذا الاجراء مخيبا للآمال فى أية حالة من الأحوال ، لأن أية عملية أمينة يطبق عليها هذا الحساب ستكشف للشخص الفعل الذى يعد بتحقيق أكبر قدر من المتعة .

بنتام : تقييم نقصى

١ - عندما يقيم مشروع بنتام ، لأبد من الاعتراف بما يتميز به من سلاسة فى مظهره تتجلى فى كفايته وبساطته . وليس من شك أن محاولة اقامة الأخلاق على أسس علمية تستحق الثناء . أما هل نجح الحساب الهدونى فى تحقيق هذا الهدف فمسألة تستحق

النقاش . وينصب أول الانتقادات التى بالاستطاعة توجيهها ضد هذا الحساب على جانبه النفعى . فعامل الامتداد ما هو الا علامة واحدة من العلامات السبع فى مذهب بنتام ، يعنى لا يزيد نصيبه من مجموع « الهدون » عن « السبع » (بضم السين) . ولكن بنتام بوصفه أحد اتباع المذهب النفعى كان من الواجب أن يكون أعظم اهتماما بعدد من يتأثرون بالفعل الممتع . فلو أنه خص الامتداد بنصيب أكبر مما خصه لأى عامل من باقى العوامل – أو ربما لها جميعا – لكان الأقرب الى الاحتمال هو حصوله على نتيجة تتواءم ونظرية النفعية . ولكن الحساب فى حالته الراهنة لن يتحقق على الاطلاق من حصول الفعل الذى يمس العدد الأكبر على أعلى درجة من الهدونات . فالظاهر أن بنتام قد خان المذهب النفعى فى سبيل تطلعه لانشاء أخلاق علمية .

ودفاعا عن بنتام يتعين القول بأنه ظن أن المجتمع فى شموله قد يحصل على السعادة اذا قام كل فرد فيه بتحقيق السعادة لنفسه . على أن هذا الافتراض أقرب الى السذاجة ، لأنه غالبا ما يحدث صراع بين السعادة الشخصية للفرد وسعادة المجتمع فى جملة . ومن ثم فعمل الاتجاه الأفضل كان منح علامة الامتداد درجة أكبر فى الحساب ، بدلا من الافتراض بأن الأجزاء ستساعد على ارتفاع المجموع آليا .

٢ – وهناك مشكلة رئيسية أخرى تتعلق بحساب المتع ، ترجع الى القيمة الرقمية التى خصصت لكل عامل . فهناك – كما يبدو – قدر كبير من عدم الدقة فيما يتعلق بالعد الدقيق للهدونات التى يتعين منحها . فإذا كان من المنتظر أن تستمر إحدى التجارب ساعة فهل يمنح آئذ بند الديمومة ثلاثة هدونات أو أربعة ؟ .. وإذا استطاع فعل ما امتاع خمسة أشخاص ، هل هذا يعنى أنه يساوى « ١ » أو « ٢ » أو « ٣ » فى بند الامتداد ؟ وفيما يتعلق بالمقارنة بين فعلين ، فإن المشكلة لا تنصب على ماهية الفعل الذى سيتم منح أعلى الدرجة من الهدونات بقدر تركزها على معرفة كم تبلغ أعلى درجة . فمثلا يعد الهبوط « بالباراشوت » من الطائفة من التجارب التى تتطلب جهدا أشد ، ومهارة أكبر من صيد السمك ، ولكن هل تحسب هذه الشدة على أنها أشد مرتين أم ثلاث مرات ؟ ان الصعوبة الكلية تجيء من محاولة الحصول على أداة قياس دقيقة لشيء غير محدد كالمثعة ، وإذا أريد أن يكون الحساب حسابا بمعنى الكلمة ، فإن الدقة ستكون ماسة . فإذا كان هناك اختلاف بين عددين أو ثلاثة ، فمن المقدور بيان أن الفعل البديل قد جاء الأفضل بعد المراجعة النهائية للحساب .

ربما بدا أنه كلما ضاقت النسبة العددية ، فإن هذا سيساعد على حل المشكلة . كأن تكون مثلا ١ : ٣ ، مما يساعد على انقاص الاختلاف ، وبذلك يكون القرار أقل تعسفا . غير أن أى إجراء من هذا القبيل لن ييسر حل مشكلة الاختلافات التى قد تحدث بين الأفعال المدرجة تحت مختلف العوامل . فإذا امتد أحد الأفعال بحيث أصبح يمثل عشرة آلاف شخص فى مقابل فعل آخر لا ينطبق على أكثر من شخص واحد ، فإن هذا الاختلاف لن يستطاع التعبير عنه إلا بمنح « الأول » ١ والثانى ٣ . غير أن هذه الطريقة لن تفلح فى الكشف عن التفوق الكاسح للفعل الأول فى بند الامتداد .

ومن ناحية أخرى ، فإذا رفعنا النسبة وجعلناها ١ : ١٠٠ مثلا حتى نتيقن مدى الاختلاف ، فإننا سنحار عندما نحاول أن نقرر العدد الذى يناسب المتعة المتضمنة . فمثلا هل تمنح مشاهدة مباراة كرة القدم فى شهر ديسمبر (المعروف ببرودته) ٣٧ درجة فى علامة النقاء أم ٦٥ درجة . لعل الدرجة المناسبة هى ١٢ . وبعبارة أخرى ، كلما ازداد اتساع الفجوة بين الأعداد ، ازدادت هذه الطريقة ابتعادا عن الدقة .

وترتد المشكلة العامة الى تعذر التعبير عن المتعة بلغة الكم أو الأرقام . ولقد حاول بنتام استعمال مصطلحات رقمية للتعبير عن أشياء تراوحت أى حساب رقمى دقيق . فليس بالاستطاعة الحصول على أية تقديرات عددية دقيقة عن الحالات أو المشاعر . وترتب على ذلك تصدع الطريقة الحسابية الهدونية ، وظهورها بمظهر مصطنع حافل بالمغالاة . وتعذر الاعتماد عليها كأداة لتحديد أعظم مقدار من السعادة لأكبر عدد من الأشخاص ، وبمعنى أصح ليس بالإمكان انشاء علم أخلاق حسابى .

٣ - ولعلنا ندهش أيضا من المظهر الأخلاقى لنظرية بنتام . فإذا جعلنا معيار السلوك البلوغ بالمتعة الحد الأقصى ، فإننا سننزلق الى تفضيل الفعل الأخلاقى الذى يحقق متعة أشد على الفعل الأخلاقى الذى يعود بمتعة أقل . ففى الحساب الهدونى ، قد يبين أن نتيجة الحساب الهدونى هى تفضيل الفعل الأخلاقى على الفعل الأخلاقى ، لأنه يحقق نسبة متعة أعلى . ومن الصعب الدفاع عن مثل هذا رأى ، ولابد أن تتصف بالخلل أية نظرية مزعومة للأخلاق تنتهى الى نتيجة من هذا القبيل .

الظاهر أن المذهب النفعي لينتأج قد سناوى بين ما هو شديد الامتناع ، وما هو اخلاقى الى اقصى حد . غير أن الشئئين ليسا متساويين من الناحية المنطقية . اذ لا يحقق الفعل الصائب اخلاقيا — دائما — متعة تفوق متعة الفعل الخاطيء اخلاقيا ، لأن الفعل قد يكون شديد الامتناع وبعيدا تماما عن الأخلاق ، كما نعرف جيدا . فعندما نشعر بئداء يدعوننا الى مقاومة الاغراء فان ما يترتب على ذلك من توتر ، سيكون هو سبب ما يحدث داخلنا من صراع ، لأننا نرغب فى الاستسلام لتجربة ممتعة ، ولكننا نشعر بوخز للضمير لما فى هذه التجربة من طابع لا اخلاقى . ولا يلزم حتى أن يتصف الفعل بأخلاقيته اذا حقق متعة لعدد اكبر من الناس ، كمثل الأغلبية التى صوتت مؤيدة ابادة الأقلية التى لا تتمتع بالشعبية . وهكذا لا يكون توزيع المتع ، أو مقدارها ، سببا يستند اليه عند الحكم على الطبيعة الأخلاقية للفعل الممتع ، وبذلك لا يكون تحقيق اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد معيارا للأخلاق .

وبالرجوع الى النقاش السابق عن الخير والحق سيبدو أن المذهب النفعى قد شارك بتقديم نظرية فى الخير كثيرا ما اختلفت عن معايير السلوك الحق . ولا ينطبق هذا التناقض على موقف بنتام الأخلاقى وحده ، ولكنه ينطبق أيضا على المذهب النفعى بوجه عام . فالفعل الممتع بقدر كبير لا يتصف دائما بأخلاقيته ، حتى وان استمتعت به أعداد كثيرة .

٤ — هناك مشكلتان اضافيتان تتعلقان بنظرية بنتام بتعين الاشارة اليهما . فأولا — لقد جعل بنتام هدونيته الأخلاقية ترتكن على هدونية سيكلوجية . ولقد سبق الكشف عن صعوبة الربط بين هاتين السيكلوجيتين . ولقد كتب بنتام قائلا : « لقد وضعت الطبيعة البشرية تحت رحمة سيدين : الألم والمتعة . ولهما وحدهما الحق فى تعريفنا بما نفعل ، وأيضا تقرير ما يتعين علينا القيام به » . فى هذا القول ، قبل بنتام الراى الذى جاء به الهدونية السيكلوجية وأيضا الأنانية السيكلوجية . ويشير تفسير السلوك على هذا النحو التساؤل الى حد بعيد (انظر صفحات ٩ : ١١ ، ٩٢ : ٩٤) . كما أنه جنج الى جعل اعتقاده بتزكية اتباعنا للمتعة يرتكن الى حقيقة وجوب خضوعنا لها ، وبذلك لا يكون قد اقتصر على اقتراح اغلوطة الطبيعانية ، ولكنه يكون قد امتدح أيضا جعل دور المتعة بلا مبرر على الاطلاق .

فتبعنا لما يراه بنتام فأننا لا نملك أى اختيار . فإذا كان اتباعنا للمتعة أمرا لا مفر منه ، آتئذ لن يكون فى وسع بنتام (فى أفضل الأحوال) غير اقرار هذه الحقيقة . غير أنه ليس بمقدوره - منطقيا - أن يجادل فى مسألة تبنى أخلاقيات المتعة ، كما فعل على ما يبدو ، لأن الثناء على الشيء ، لا يعنى التوصية باتباعه . وبالإضافة الى ذلك ، فحتى اذا كان الناس يجرون وراء متعتهم ، فان هذا لا يعد أساسا يقام فوقه المثل الأعلى النفى الذى يسمى لتحقيق سعادة الآخرين .

هـ - وآخر انتقاد يوجه لهدونية بنتام ، هو أنه لم يفسر غير مقدار المتعة التى يحققها الفعل ، ولم يعن بنوع المتعة المتضمنة . وربما قارن بنتام - ضمنا - أفعالا مثل زيارة متاحف الفن ، والتفرغ فى الوحل ، لحساب مقدار المتعة التى تتحقق من الفعلين ، فإذا صح أن الحالة الأخيرة هى الأكثر اقناعا فمعنى هذا أنها الفعل المفضل . ولقد ذهب بنتام حتى بعيدا الى حد قوله : « أنه لما كان مقدار المتعة متساويا فى لعبة كالحوكشة (عندنا فى مصر) والشعر ، فان هذا يدل على تساويهما فى القيمة » . ولكن بالتأكيد ، فانه بالاستطاعة التفرقة بين المتع بتصنيفها الى أنواع اسمى وأنواع أخط . ولا يمكن الحكم عليها من ناحية المقدار فقط . ان الفروق القائمة على الكيف بين المتع تبدو - فى أقل تقدير - مماثلة فى أهميتها لفروق الكم ، ومن غير المستبعد أن تكون أعظم أهمية .

وإلى فشل بنتام فى النظر الى الكيف الى جانب تركيزه على الكم عند تقييمه للمتعة ، ووضع المتع الحيوانية فى درجة مساوية لمتع البشر ، الى وصف كارلايل لفلسفته « بفلسفة الحلايف » . فقد اعتقد عدم وجود اختلاف فى القيمة بين متع الخنزير ومتع الانسان ، ما دامتا تتماثلان فى الدرجة . لقد عنى بنتام بالمتعة كمقادير من ناحية الزيادة والنقصان ، وليس بما هو أفضل أو أسوأ ، مما يدل على أنه كان سيرضى - ضمنا - عن نوع الحياة التى يحياها الخنزير السعيد ، وأنه سيرى أن ما ينطبق على الخنزير ينطبق على بنى آدم .

إننا عندما نشاهد أحيانا البهائم وهى ترمى الكلاً ، فاننا نغبطها أحيانا ، ونظن أننا اذا عشنا حياة مماثلة لحياة الماعز أو البقر فان حياتنا ستتسم بالروعة ، لأننا سننعم بالغذاء الوفير ، ولن يشغل بالنا شيء ، وسنمضى وقتنا فى التجوال والنوم والبطقة وتخليد النوع . غير أنه حتى اذا استهوانا مثل هذا الوجود المتحرر من أية قيود ،

والمستغرق في المتع الأولية ، لبعض الوقت ، الا اننا لن نرضى - في أغلب الظن - عن مصاحبة المواشى عندما تساق الى الأسواق . ولو خیرنا ، فاننا سنختار أن نكون بشرا ، حتى وان عنى ذلك تعرضنا للألم . فمن حيث الكيف ، فاننا نعتقد أن الحياة الانسانية أفضل من حيث نوع ما تحقق من سعادة ، ولن يترك في نفسنا أى اثر ما يقال عن أن الخنزير أو الماعز أو البقر يعيش حياة هائلة تتحقق فيها متعة أعظم .

اننا جميعا لا نتأثر بحقيقة تأثر عدد أكبر من الأشخاص ، واستمتاعهم بفعل ما بالذات ، لأنه لو كان هذا الفعل من نوع أحط ، فانه لن يكون المفضل في نظرنا . فنحن مثلا لا نميل الى تحويل متاحفنا الفنية الى (بارات) نتعاطى فيها الكوكيتيل ، أو تحويل كليتنا الى ساحات رياضية ، ومكتباتنا الى قاعات لمشاهدة التليفزيون ، حتى لو ساعد ذلك على تحقيق المتعة لأكبر عدد من الناس . فربما كان توفير تجربة أعمق للقلة يفوق في قيمته توفير المتع التافهة للكثرة (٧) .

جون ستوارت ميل

أدى اعتماد المذهب النفى لبنتام على عوامل الكم الى ظهور حاجة لاصلاح هذا الخطأ ، واضطلع بهذه المهمة مواطنه وخليفته جون ستوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) . وتمشيا مع ما ذكره ميل ، فان على الهدونية أن تراعى جانب الكيف في المتعة ، لو أرادت أن تصبح المتعة مذهباً يستحق التبجيل المناسب كهدف للحياة . وكتب ميل : « يتوافق تماما ومبدأ المنفعة الاعتراف بحقيقة أن بعض انواع المتعة أكثر ابتغاء وقيمة من المتع الأخرى . ومن السخف عند تقدير جميع الأشياء الأخرى أن ينظر الى الكيف وأيضا الى الكم ، وأن يفترض اتخاذ الكم وحده كأساس لتقرير المتع (٨) » . هنا يعترف ميل بالحاجة

(٧) هناك مشكلة أخرى تثار حول ما يعنيه « العدد الأكبر » . فلقد حدد ميل هذه الفئة بأنها تضم « جميع المخلوقات ذات الاحاسيس » ، ولكن هذا التعريف قد يعنى فئة واسعة تضم الحياة الحيوانية والأجيال القادمة من البشر ، وفي هذه الحالة ، قد يطلب من الأدميين العائشين الآن أن يضحووا بسعادتهم من أجل مجموعة أكبر من الحيوانات والكائنات البشرية القادمة .

(٨) في كتاب Utilitarianism ضمن Collected Works of John Stuart Mill.

الى اجراء تعديل وتهذيب لنظرية المذهب النفى ، بالرجوع الى عامل الكيف .

ولكن كيف يمكننا تحديد أى الفعلين الممتعين أسمى من حيث الكيف ؟ وما الذى يجعل أحدهما أسمى ويجعل الآخر أخط ؟ ويرد ميل بأن المتعة الأسمى هى المتعة التى يختارها السواد الأعظم من البشر : « فمن بين أية متعتين ، لو اتجه الجميع ، أو الجميع على وجه التقريب من أصحاب الخبرة ، الى تفضيل احدى المتعتين على المتعة الأخرى تفضيلا واضحا وقاطعا ، بغض النظر عن الشعور بأى الزام اخلاقى لهذا التفضيل ، ستكون هذه المتعة هى الأكثر ابتغاء : وهكذا يكون بالمقدور بكل اطمئنان اتخاذ مفضلات أصحاب الخبرة كدليل لارتفاع مستوى الكيف » ، « لأنه من المستبعد أن يقوم أحد العارفين بإيثار المتعة الأخط وتفضيلها على المتعة الأسمى » . « فلا أحد من النابهين سيقدر القيام بدور الأحمق ، ولا أحد من أهل الراى سيرضى أن يكون جهولا ، ولا أحد من أرباب المشاعر والضمائر سيتحول الى أنانى منحط ، حتى بعد اقناعه بأن الأحمق والجهول والمدلس يرضى بنصيبه أكثر منه » . ويردف ميل قائلا : « من الأفضل أن تكون أحد أبناء آدم ممن لا يشعرون بالرضاء ، ولا يعجبهم العجب ، عن أن تكون حلوفا من أهل الرضاء . ومن الأفضل أن تكون سقراط عن أن تكون من الحمق من أهل الرضا . ان المتع الأسمى هى أيضا المتع التى تشغل اسمى ملكات الكائنات البشرية » .

ميل : تقييم نقدى

لا جدال أن المذهب النفى كان فى حاجة الى اضافة الاعتبار الخاصة بالكيف كمصحح له ، لأن مبدأ أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد قد يأتى بفلسفة مبتدلة . ويبدو معيار ميل الذى قسم المتع الى متع أسمى وأخرى أخط مقنعا . ومع هذا فاننا اذا تمعنا وحللنا المذهب النفى عند ميل ، فاننا سنكتشف هنات واضحة تثير الشك « بل وربما تدعونا الى التشكك فى المذهب النفى برمته » .

١ - فاولا - من الخطأ الاعتقاد بأن أهل الدراية بالمتعتين سيختارون - بالضرورة - المتعة الأسمى ، مهما نزعنا الى التوسع فى تحديد مفهوم كلمة « أسمى » فاللابين ممن يشاهدون برامج التليفزيون الفئة التافهة هم بوجه عام على دراية بروائع الأدب ، ولكنهم يفضلون

الفرجة على التلفزيون عوضا عنها . وعندما يختارون مشاهدة التلفزيون ، فانهم لا يدعون أنه متعة أسمى ، ولكنهم يكتفون بالتعبير عن عدم ممانعتهم في الاستمتاع بالمتعة الأخط . ويصح ذات القول عن تفضيل مشاهدة مباراة رياضية على زيارة متحف فنى . فالألعاب الرياضية تجتلب عددا أكبر من الناس يفوق عدد راغبي زيارة المتاحف ، ولكن يصعب القول أن هذا يثبت تفوق الألعاب كمتعة . وحتى في نفس المجال ، فان النوع الأسمى من المتعة أقل شعبية من النوع الأخط . ولا يرجع هذا الى عدم دراية الناس بالتنوعيات الممتازة . فما يباع من الأدب الرفيع أقل ، ولا يعشق الموسيقى الكلاسيكية جمهور عريض ، ونادرا ما تعرض الأفلام القيمة فنيا لفترة طويلة في دور العرض بالمقارنة بالأفلام التجارية أو السوقية . وباختصار فان ما تختاره الأغلبية لا يصح أن يتخذ مقياسا للكشف عن الأسمى من حيث الكيف .

٢ - لقد اندفع ميل تحت تأثير اهتمامه بالتجارب الأسمى من حيث الكيف ، الى انكار الأهمية الأولية للمتعة ذاتها . فعندما يذكر ميل أنه من الأفضل أن تكون شخصا ساخطا على أن تكون حلوقا راضيا ، فانه يكون قد قال ما يرادف القول بوجود حالة متميزة للحياة من حيث الكيف أثمن من الحياة الممتعة . ان أى نصير رصين للهدونية لن يرضى البتة عن السخط ولكنه يفضل هذه الحالة على المتع البهيمية أو الحمقاء . وعلى هذا النحو ، فانه يكون قد أخضع الهدف الهدونى للمتعة لنوع أفضل من الوجود يتدامى والحياة الأسمى للانسان .

واهم ما يسترعى الانتباه أن ميل (أو أى شخص آخر) عندما يحاول اظهار مذهب الهدونية في مظهر أفضل ، بادخال الفروق المعتمدة على الكيف . فانه يتخلى تماما عن الهدونية ، لأنه يحول المعيار المستعمل في التفرقة بين المتع الأسمى والمتع الأخط الى محك أخلاقى تحل فيه المتعة محل الخير في الحياة ، اذ اتخذ ميل - دون أن يدرك ما وراء ذلك - سلوك الكائن البشرى الأكمل ارتقاء - أو ربما اختيارات الخيرين - للدلالة على الحياة الأسمى . ولكن القيام بذلك يعنى طرح الهدونية جانبا ، لأن ادخال الاعتبارات الدالة على الكيف قد دفعتنا إلى تجاوز الهدونية ، فمن الواجب مراعاة جانب الكيف في الوجود في أية نظرية عن الخير للانسان .

٣ - هناك إنتقاد صغير آخر يوجه لميل ، كما وجهناه لبنتام ، وهو أنه قد استند في نظريته الأخلاقية على البيانات الوصفية . فلقد كتب ميل : الدليل الوحيد الذى يستطيع ذكره لاثبات ابتغاء شيء ما ، هو القول بأن هذا الشيء هو ما يرغبه الناس . فليس هناك سبب يمكن أن يساق لتفسير لماذا تبتغى السعادة سوى أن كل شخص يبتغى سعادته بقدر ما يعتقد أن بإمكانه تحقيقها . وهذه حقيقة . ولا يقتصر الأمر على أن جميع الحجج تسمح لنا باثبات هذه الحالة ، لأن كل ما يستطيع الاحتياج اليه هو معرفة أن السعادة خير (١) . ان وجه الزيف في هذا النوع من التفكير - أى استمداد القيم من الوقائع - واضح تماما .

الهيذونية - تقييم نقدي

١ - يقودنا بحث نظرية الأخلاق عند ميل - وبخاصة انتقادات عوامل الكيف - الى تقييم عام للهيذونية . ويرى كثير من الفلاسفة الأخلاقيين أن التعرف على الحد الأقصى من المتعة لا يبدو أمرا مشرفا بما فيه الكفاية ، أو أساسا للارتكان عليه كركيزة للوجود الانسانى . فنحن نشعر باحتياج الى الارتفاع بهذا المذهب من متدعياته البهيمية ، ولكن وكما رأينا ، فان أى تهذيب له سيخرجه عن نطاق الهيذونية ، ويوحى باتباعه لنظريات أخرى عن الحياة الكريمة أو الخيرة . وقد تكون المتعة أو السعادة هدفا عاما أو طبيعيا يستحق السعى لتحقيقه ، ولكننا بعد التحليل في نهاية المطاف سنكتشف أنها لا تفي بالفرض وسنضطر الى البحث عن غاية للحياة ، نشعرنا بالزهو بأنفسنا بدلا من دفعنا الى الشعور بالخجل .

٢ - أيضا ، وكما أشير عند الحديث عن بنتام ، فليس هناك صلة ضرورية بين السلوك الأخلاقى والسلوك الذى يحقق الحد الأقصى للسعادة لأنفسنا ، أو للسواد الأعظم . فإى فعل يحقق المتعة بمقدار كبير ربما يكون أيضا لا أخلاقيا بدرجة كبيرة ، ومن ثم فقد يكون

(١) نفس المصدر ص ٢٣٤ .

من الغريب تأييد نظرية للأخلاق تجيز جميع الأفعال التي تعود بالمتعة للأكثرية ، بغض النظر عن لا أخلاقية هذه الأفعال (١٠) .

وفي محاولة لمواجهة مثل هذه الانتقادات ، رد ميل بأن المبادئ النفعية لا تتعارض أيما تعارض هي والأخلاق ، ولكنها بالأحرى - تعمل كأساس للقواعد الأخلاقية . فالقتل مثلا بالمقدور الحكم بخطأه على أسس نفعية ، لأنه يتعارض وخير المجتمع ، ولا يتفق مع تحقيق أكبر قدر من السعادة للسواد الأعظم من الكافة ، ومن ثم سيكون لا أخلاقيا بوجه عام . ولقد سميت هذه الحالة بالقاعدة النفعية (*) للفرقة بينها وبين الفعل النفعي . وفيها يستعاض عن تقييم الأفعال عند الحكم عليها بتقييم القواعد التي استندت اليها . وتمشيا وما يذكره ميل ، فإن هذه الوسيلة قد ساعدت على صوغ حلقة ضرورية للربط بين مبدأ تحقيق أكبر قدر من السعادة ، والقواعد الأخلاقية . ولربما أدان أى فعل نفعي جريمة القتل ، اذا أدى هذا القتل الى الاخفاق في تحقيق الحد الأقصى من السعادة ، ولكنه لن يستطيع تقديم أى اعتراض لو أن هذا الفعل ساعد على ازدياد السعادة العامة . ومن ناحية أخرى ، فإن القاعدة النفعية قد تشجب جريمة القتل والجرائم المماثلة لأنها قد تسعى الى سعادة المجتمع ، ومن هنا فإنها لن تقرر هذه الأفعال كقواعد للسلوك . وعلى هذا النحو ، اعتقد ميل أن بوسعه تفادي الاتهام باغتفار المذهب النفعي للأفعال اللاأخلاقية التي تساعد على ازدياد سعادة البشر . وتبعا للقاعدة النفعية ، فإن هذا لن يحدث ، لأن ما تعنيه كلمة لا أخلاقى « هو ما يلحق اضرارا بالسعادة اذا مورس كقاعدة » ، وتدل كلمة أخلاقى على كل ما يؤدي الى اسعاد السواد الأعظم . وضرب ميل تأييدا لهذا الرأي مثلا بالعدالة ، التي شرحها « بأنها اسم يطلق على احتياجات أخلاقية معينة ، اذا نظر اليها نظرة جماعية ، فإنها تقع في أسنى موضع في سلم النفعيات الاجتماعية ، ومن ثم فإنها تتصف بدرجة كبيرة من الالتزام » .

(١٠) يذكر ميل « رادعين » يعتقد أنهما كفيلا ينهى الناس عن البحث عن سعادتهم على حساب الآخرين . فهناك الرادع الخارجى للقانون والرأى العام والايمان الدينى . وهناك الرادع الداخلى وهو بمثابة « شعور بالاتحاد بأقراننا من الكائنات » . ويفترض أن الرادع الآخر يجعل من المستحيل شعورنا بالسعادة ما لم نساعد الآخرين أيضا . ولا يقتصر الامر على اتصاف هاتين النقطتين بالضعف ، ولكنهما قد يسبحان بالتجاوز من المتع اللاأخلاقية ما دمنا نشترك الآخرين فيها .

rule utilitarianism

(★)

على أن الاعتراض الأساسي ما زال بلا رد ، يعنى الحكم على الأفعال بأنها حقّة أو باطلة في ذاتها بمعزل عن آثارها الممتعة على الكافة، وما يقال من أن مناصرتنا للقواعد الأخلاقية لا تعتمد على ما تحدثه من سعادة - بالضرورة - وإنما على ما تتصف به في صميمها من حق . فحتى إذا شعر أغلب الناس بالسعادة من التحرش بالأطفال ، إلا أننا لن نصف هذه الفعلة بأنها محقة أخلاقيا كقاعدة للسلوك . وهكذا يتضح أن الأخلاقيات النفعية لا تزودنا بالمعيار الصحيح للسلوك حتى في صورتها كقاعدة نفعية ، وأنها قد ترضى عن الأفعال اللاأخلاقية .

٣ - وأخيرا فإن الهدونية قد أصيبت منذ بدايتها بمشكلة كامنة فيها تعرف باسم « المفارقة الهدونية (١١) » . وترجع هذه المفارقة ببساطة الى أن المتعة أو السعادة ليست شيئا يمكن الحصول عليه عن طريق السعى المباشر ، ولكنها تتحقق كأثر جانبي أو كعاقبة غير مقصودة . فمن يسعى لخدمة الله مثلا قد يكشف أنه قد حقق السعادة عندما كرس نفسه لخدمة الله . أما الشخص الذي يعتمد الى تحقيق السعادة ، فإنه يكشف - عادة - مراوغة السعادة له . فالسعادة أو المتعة تبدوان من الحالات التي يهتدى إليها بطريقة غير مباشرة ، وينتهى أى ساع واع أو متعمد بالاخفاق . وبذلك تكون المتعة نتيجة عابرة تتحقق عندما تكمل انجازا ، وتعرض للقضاء عليها إذا أصبحت هدفا لنا (والعصاب الجنسي كثيرا ما يستشهد به كمثال لاثبات هذه الحقيقة) ، ومن ثم فإن وجه المفارقة يكمن في اعتبار البحث عن السعادة عمدا أمرا غير موفق . ويواجه الهدونى بمفارقة أخرى ، عندما يرى أن الدفاع عن السعادة يساعد على انقاص احتمال تحقيق الأشخاص لها .

ولقد عبر ميل عن هذا الازدعان للمفارقة في ترجمته الذاتية (مما أدى الى حدوث بلبلة في المذهب الهدونى) : « أن من يحصلون على السعادة هم فقط أولئك الذين يركزون عقولهم على شيء آخر غير تحقيق السعادة لأنفسهم . . . وعليك من قبيل الاختبار أن تسأل نفسك : هل أنت سعيد ؟ وبمجرد أن تفعل ذلك ستوقف من الشعور بهذه السعادة . ومن ثم فعليك أن لا تضع السعادة نصب عينيك ، واختر

(١١) جاء ذكر المفارقة الهدونية hedonistic paradox في الفصل

الثانى عند الحديث من الغير .

غاية ما بعيدة عنها . فاذا جاءت الظروف على الطبطابة سترى أنك ستستنشق السعادة مع ما تستنشق من هواء (١٢) . يبدو هذا الاعتراف صحيحا في مظهره ، ولو أنه قد يفهم على أنه انسحاب من المبالاة ، فميل هنا ينصح باتباع غاية أخرى للحياة غير المتعة .

وكما رأينا ، فإن الهدونية تشتمل على بعض عيوب خطيرة ، سواء في صيغتها القورينائية أو الأبيقورية أو النفعية . وثبتت هذه العيوب أنها نسخة مطابقة لما تراه المفهومية الداريجة عندما تعتقد أن السعادة هي مبرر الحياة . ولكن على القارئ الآن أن يحدد موقفه من مزايا الهدونية وعيوبها ، وأن يقرر هل كشفت نقاط الضعف النظرية عن عدم صلاحية الهدونية للقبول ، أم إنها ما زالت تتمتع بقدر كاف من القوة ، تبرر اعتبارها ممثلة للخير في الحياة . ففي نهاية المطاف وبعد البحث والاستقصاء فإن هناك شيئا ما يستهويننا في الهدونية عبر عنه جوزيف بطلر (١٦٩٢ - ١٧٥٢) في عبارة كثيرا ما يستشهد بها . اذ جاء في أحد تعقيباته : « عندما نجلس في بيوتنا في حالة استرخاء في يوم شديد البرودة ، فإننا لا نستطيع تبرير خروجنا لقضاء شيء ما خارج بيوتنا الى أن نقنع بما سيحققه لنا من سعادة ، أو أن لا يكون متعارضا معها في أقل تقدير » .

خلاصة الفصل

فحصنا في هذا الفصل نظرية الهدونية بدءا بمختلف المبررات التي ذكرت لتبريرها ، ثم فرقنا بين الهدونية السيكلوجية والهدونية الأخلاقية ، وبين الهدونية الفردية والهدونية الجماعية ، بعد تحليل كل نوع ، ثم جاء عرض التطور التاريخي والنظري للهدونية بعد أن رجعنا الى أرسطوبوس والقورينائيين باعتبارهم أول ممثلين لها . وجاء في أعقاب شرح وتقييم نظرة القورينائيين بحث نقدي للفلسفة الأبيقورية، جونا الى الكلام من المذهب النفعي ، كما عبر عنه جيريمي بنتام وجون ستوارت ميل ، ثم نوقشت نظرية « الحساب - الهدوني » بوجه خاص ، وتصحيحات ميل لاتجاه بنتام . وأخيرا بينا مشكلات الصور المختلفة للمذهب النفعي ، وقدمنا انتقادات للهدونية في شمولها .

والى اللقاء في الجزء الثانى

Autobiography — J.S. Mill (١٢) يبدو اتمان ميل وتلميذه

بالامر الواقع باعنا للانطراب في المذهب الهدوني على نحو مماثل لما أحدثته صيحة يسوع : « ايها الرب لماذا تخذيت عنى » في المسيحية .

فهرس

الصفحة

٦		اهداء
٧		تمهيد
٩		أولا - طبيعة الأخلاق
١١		غاية المعقولية
١٨		الأخلاق والعلم
٢٥		الأغلوطة الطبيعية
٢٧		الأخلاق وعلم النفس
٢٨		اغلوطة العوامل الوراثية
٢٩		الأخلاق والدين
٣٤		الأخلاق والفلسفة
٣٦		الايستمولوجيا
٣٨		المنطق
٤٠		الاستاتيكا
٤٣		الأخلاق
٤٤		خلاصة الفصل
٤٥		ثانيا - الحق والخير - الحق
٤٧		الحق والينبغيات
٤٩		المقصدية
٥٧		الدينطولوجية أو الصورية
٥٩		العدالة كما تتمثل في الاقتصاص والعدالة النفعية
٦٣		الخير
٦٥		الحق والخير
٦٩		خلاصة الفصل

الصفحة

٧٠	...	...	...	...	...	...	...	ثالثا - مشكلة الحتمية
٧٢	...	...	...	...	...	...	...	الحتمية المسبقة
٧٥	...	...	...	...	...	...	...	الحتمية
٨٣	...	...	...	...	...	...	...	دفعوع الليبرانيين
٩٠	...	...	...	...	...	...	...	خلاصة الفصل
٩١	...	...	...	...	...	...	...	رابعا - اعتراضات المذهب النسبي
٩٤	...	...	...	...	...	...	...	المصادر الاجتماعية والانثروبولوجية
٩٩	...	...	...	...	...	...	...	الفرويدية
١٠٢	...	...	...	...	...	...	...	الماركسية
١٠٥	...	...	...	...	...	...	...	تقييم نقدي
١١٦	...	...	...	...	...	...	...	خلاصة الفصل
١١٩	...	...	...	...	...	...	...	خامسا - الهدونية
١٢٠	...	...	...	...	...	...	...	الهدونية السيكلوجية والهدونية الأخلاقية
١٢٤	...	...	...	...	...	...	...	الهدونية الفردية والهدونية الجماعية
١٢٦	...	...	...	...	...	...	...	القورينائيون
١٣٠	...	...	...	...	...	...	...	الايقوريون
١٣٤	...	...	...	...	...	...	...	النفعيون
١٣٦	...	...	...	...	...	...	...	جريمى بنتام
١٣٩	...	...	...	...	...	...	...	بنتام : تقييم نقدي
١٤٤	...	...	...	...	...	...	...	جون ستيوارت ميل
١٤٥	...	...	...	...	...	...	...	ميل : تقييم نقدي
١٤٧	...	...	...	...	...	...	...	الهدونية - تقييم نقدي
١٥٠	...	...	...	...	...	...	...	خلاصة الفصل

رقم الايداع ١٠٤٣٩/١٩٩٢

الترقيم الدولي 1 — 3224 — 01 — I.S.B.N. 977

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

عرض المؤلف أستاذ الفلسفة بيرتون . ف پورتر النظريات الأساسية للحياة الكريمة ، وساعد بذلك على تقديم العون للقارئ لاختيار هدفه من الحياة ، حتى لا يحمى بلا تبصر ، حتى يصبح بمقدوره الاهتداء إلى قيمة حقة لوجوده . ويشتمل الجزء الأول على فصول خاصة بأولاً: طبيعة الأخلاق . ثانياً: الحق والخير . ثالثاً: مشكلة الحتمية . رابعاً: اعتراضات النسبيين . خامساً: بالهدونية عند القورينائيين والأبيقوريين والتفيعين .

Thanks to
assayyad@maktoob.com

To: www.al-mostafa.com